الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانون
المالـية 2024

التقرير
حـــول الـدين
العمـــــومي

ملحق 07

الجمهورية التونسية

التقرير السنوي حول الدين العمومي سنة 2022

المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2024

الفهرس

5 تقديم عام

8 الأرقام الأساسية : مؤشرات الدين العمومي

10 تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2022

14 تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2022

17 **القسم الأول : دين الدولة**

19 I. التوازنات المالية العامة

20 II. تمويل ميزانية الدولة

23 III. السحوبات والإصدارات

30 IV. خدمة الدين العمومي

34 V. حجم الدين العمومي

37 VI. ديناميكية الدين العمومي

40 VII. هيكلة الدين العمومي

46 VIII. مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي

51 **القسم الثاني : قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية**

53 I. التعهـــدات

57 II. الإستخلاصات

58 III. المؤسسات العمومية الاكثر مديونية

61 IV. الديون التي لم يحل أجلها

63 **القسم الثالث : الدين العمومي المضمون**

66 I. الضمانات الممنوحة من قبل الدولة

68 II. حجم الدين المضمون

76 III. تفعيل ضمان الدولة

79 الملاحق

81 الملحق 1 : توزيع حجم الدين العمومي الخارجي

83 الملحق 2 : تطور حجم الدين المضمون

86 الملحق 3 : ملخص الجزء الخاص بالدين المضمون

تقديم عام

يندرج التقرير السنوي حول الدين العمومي الصادر عن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي والمرافق لقانون المالية لسنة 2024 في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية. ويتضمن هذا التقرير بالأساس تحليلا لتطور الدين العمومي خلال الفترة 2019-2022 بالإضافة إلى بعض المعطيات حول السداسية الأولى لسنة 2023، ويحتوي على ثلاث أقسام رئيسيّة :

1- دين الدولة

2- قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

3- الدين المضمون

يتضمن التقرير تحليلا لهيكلة محفظة الدين العمومي من حيث الأدوات، والمقرضين، والعملات، بالإضافة إلى خدمة الدين وكذلك لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بهذه المحفظة.

ويسلط هذا التقرير الضوء على وضعية المديونية في نهاية كل سنة خاصّة على إثر الظرفية الصحيّة والاجتماعية والاقتصادية الاستثنائية خلال 2020-2022 حيث يستعرض وضعية الدين الداخلي والخارجي وظروف اللجوء إلى التمويل في السوق الداخلية ولدى المقرضين الأجانب.

ويتطرق هذا التقرير لقروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية، وكذلك للمؤسسات العمومية الأكثر مديونية.

كما يتضمن التقرير شرحا تفصيليا لمجموع الضمانات الممنوحة من قبل الدولة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية، وتحليلا لهيكلة الدين المضمون حسب المقرضين، وحسب القطاعات، وكذلك حسب العملات.

الأرقام الأساسية : مؤشرات الدين العمومي

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
*حجم الدين العمومي	83311.6	92997.9	104192.1	114864.8	119495.7
نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي(%)	% 67.75	% 77.74	% 79.86	% 79.83	% 79.00
*خدمة الدين العمومي	9601.5	11134.5	14798.1	14441.5	7531.9
الاصل	6397.0	7398.3	11096.7	9778.1	5130.6
الفائدة	3204.5	3736.2	3701.4	4663.4	2401.3
*الاقتراض : السحوبات والإصدارات	10607.4	17325.6	13928.4	17466.4	5746.6
الاقتراض الخارجي	7967.9	6199.3	7160.0	6963.7	2663.8
الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	3082.8
*تمويل الميزانية (موارد الاقتراض)	9692.6	15896.8	14224.7	18280.0	5842.0
موارد الاقتراض الخارجي	7053.0	4770.5	7456.3	7777.3	2759.3
موارد الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	3082.8

الرسم البياني رقم 1-1 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي

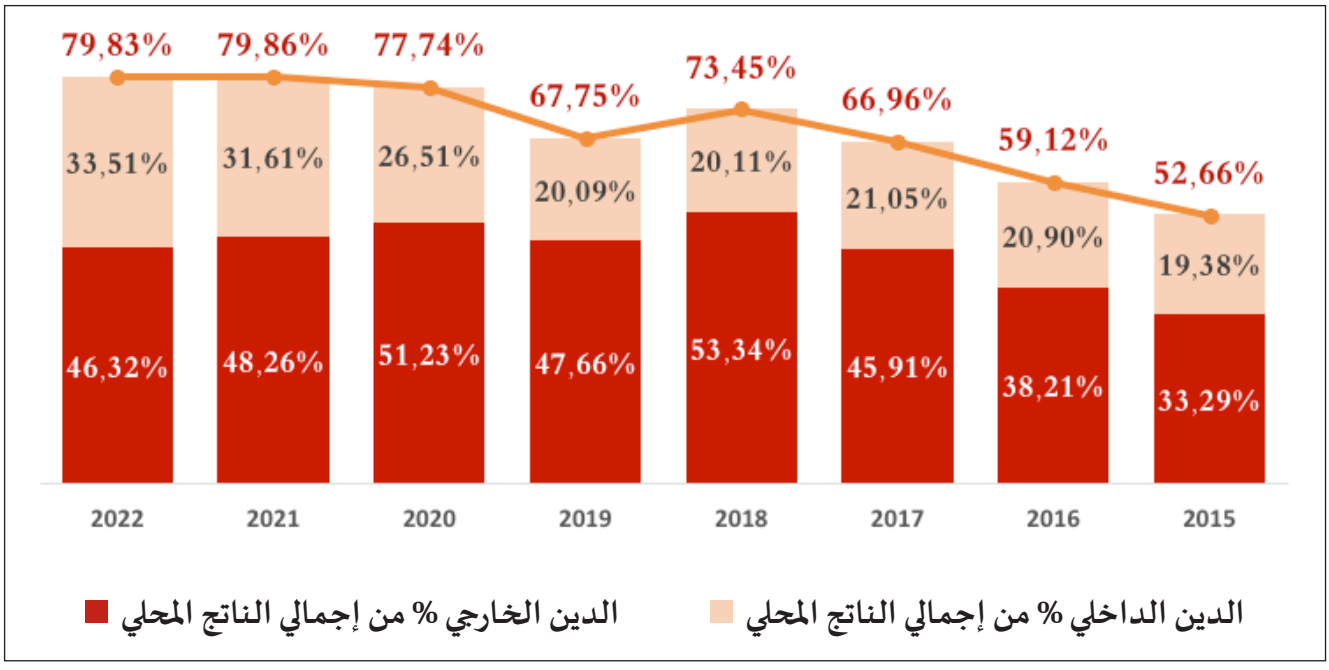

الرسم البياني رقم 1-2 : توزيع السحوبات والإصدارات لسنة 2022

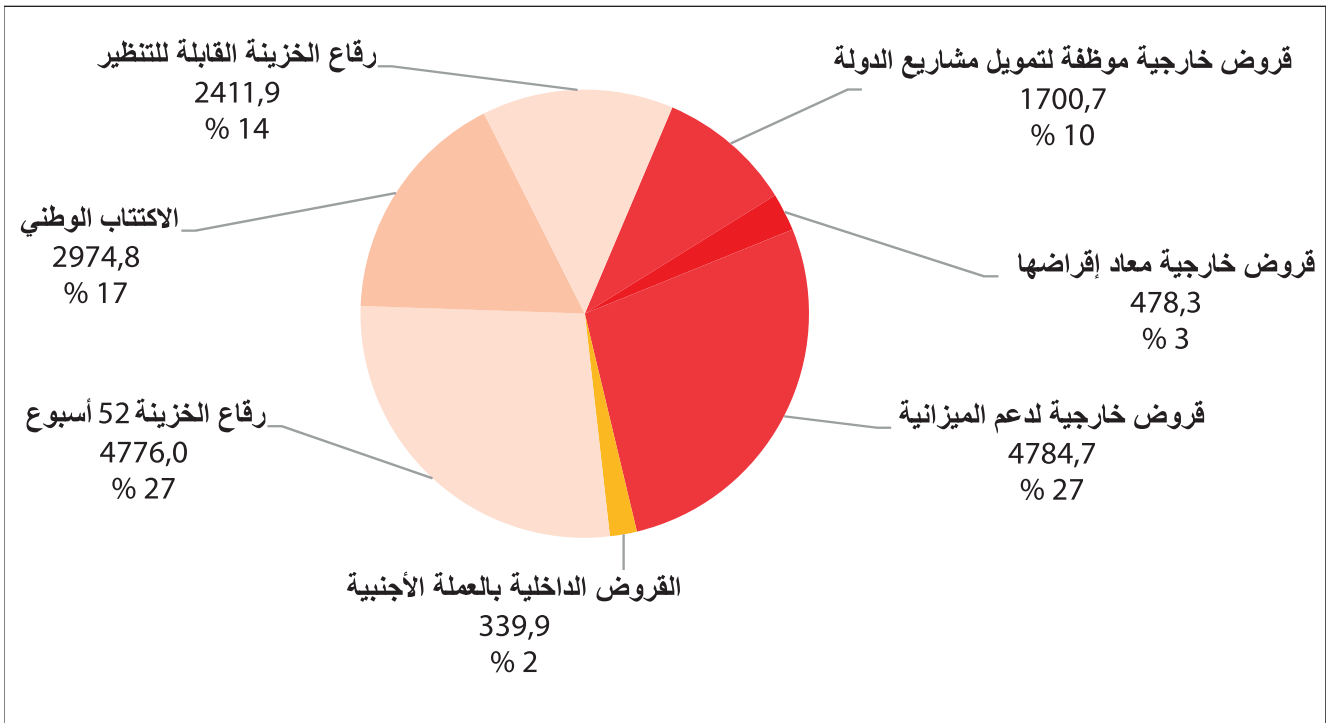

الرسم البياني رقم 1-3 : تركيبة الدين العمومي لسنة 2022

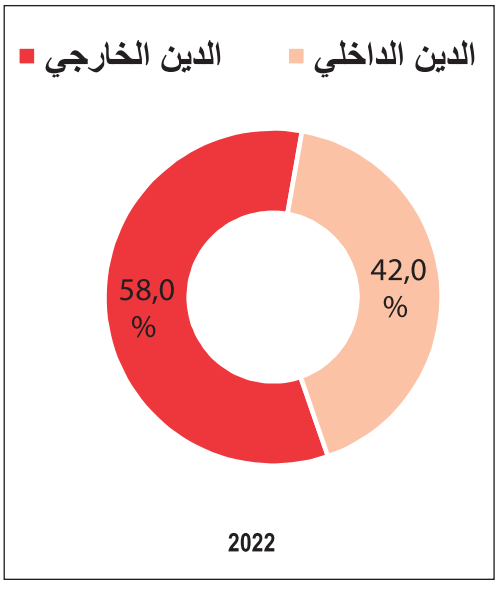

الرسم البياني رقم 1-4 : تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب العملات لسنة 2022

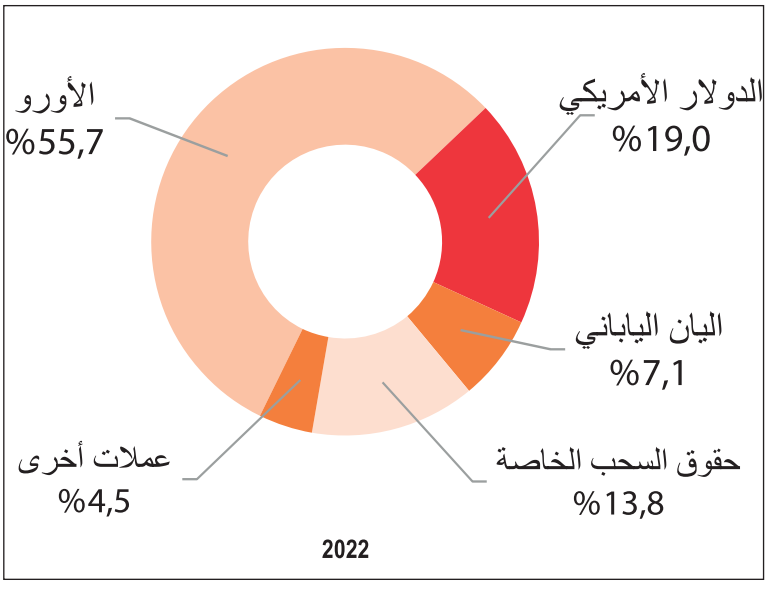

مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي	الدين العمومي			
	2019	2020	2021	2022
حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة	% 27,8	% 29,6	% 18,8	20,3%
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال سنة	% 36,5	% 39,8	% 32,5	% 36,7
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال 5 سنوات	% 69,8	% 73,8	% 66,2	% 69,3
معدل مدة سداد الدين	6,32	6,05	5,92	5,63
إعادة التمويل خلال سنة	% 9,7	% 11,1	% 14,3	% 18,0
إعادة التمويل خلال 5 سنوات	% 47,5	% 52,2	% 53,8	% 56,4

تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2022

واجه الاقتصاد العالمي، خلال الفترة 2020-2022، عدة صدمات وصعوبات نتيجة تداعيات أزمة كوفيد-19 سنتي 2020 و2021 وأزمة الحرب الروسية الاكرانية سنة 2022 خاصة مع انهيار سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالطاقة والحبوب.

الرسم البياني رقم 1-5 : نسبة النمو السنوي (%) للإقتصاد العالمي (2008-2022)

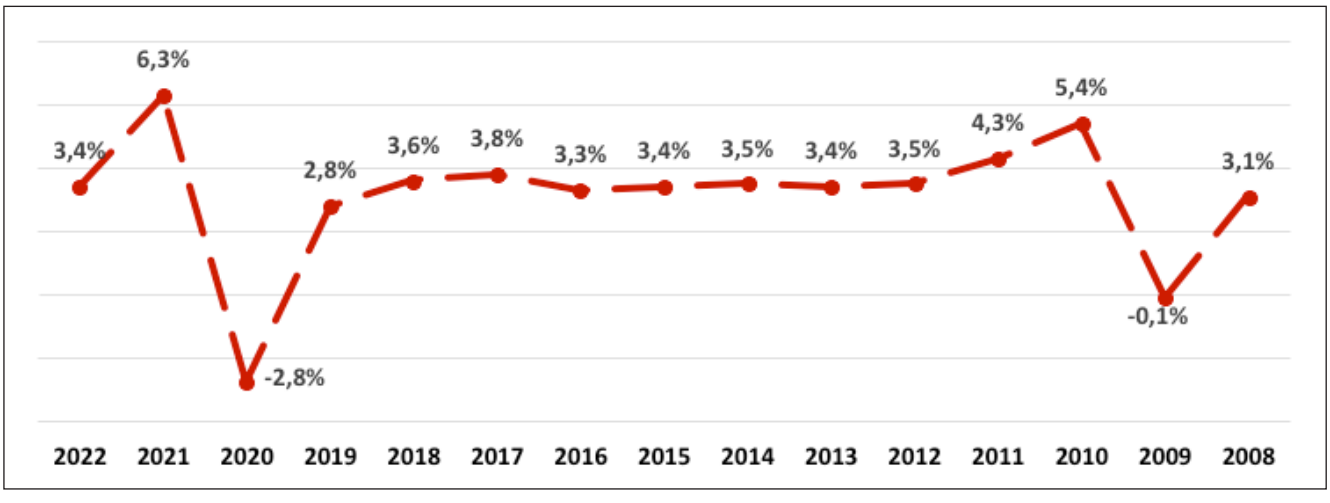

بعد الانتعاشة الاقتصادية خلال سنة 2021 بنسبة نمو 6.3 % نتيجة حزم الإنقاذ الضخمة وتوسع انفاق معظم حكومات العالم لمواجهة الاثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، بلغت نسبة النمو الاقتصادي العالمي 3.4 %[1] سنة 2022. ويفسر هذا التراجع أساسا بصعوبة الأوضاع المالية والاقتصادية في معظم الدول نتيجة الاضطرابات الناجمة عن الحرب الروسية الاكرانية واستمرار تداعيات الجائحة.

[1] **مصدر المعطيات :** بيانات صندوق النقد الدولي (Word Economic Outlook April 2023)

الرسم البياني رقم 1-6 : نسبة النمو في أهم إقتصادات العالم مقارنة بالإقتصاد التونسي 2020-2022

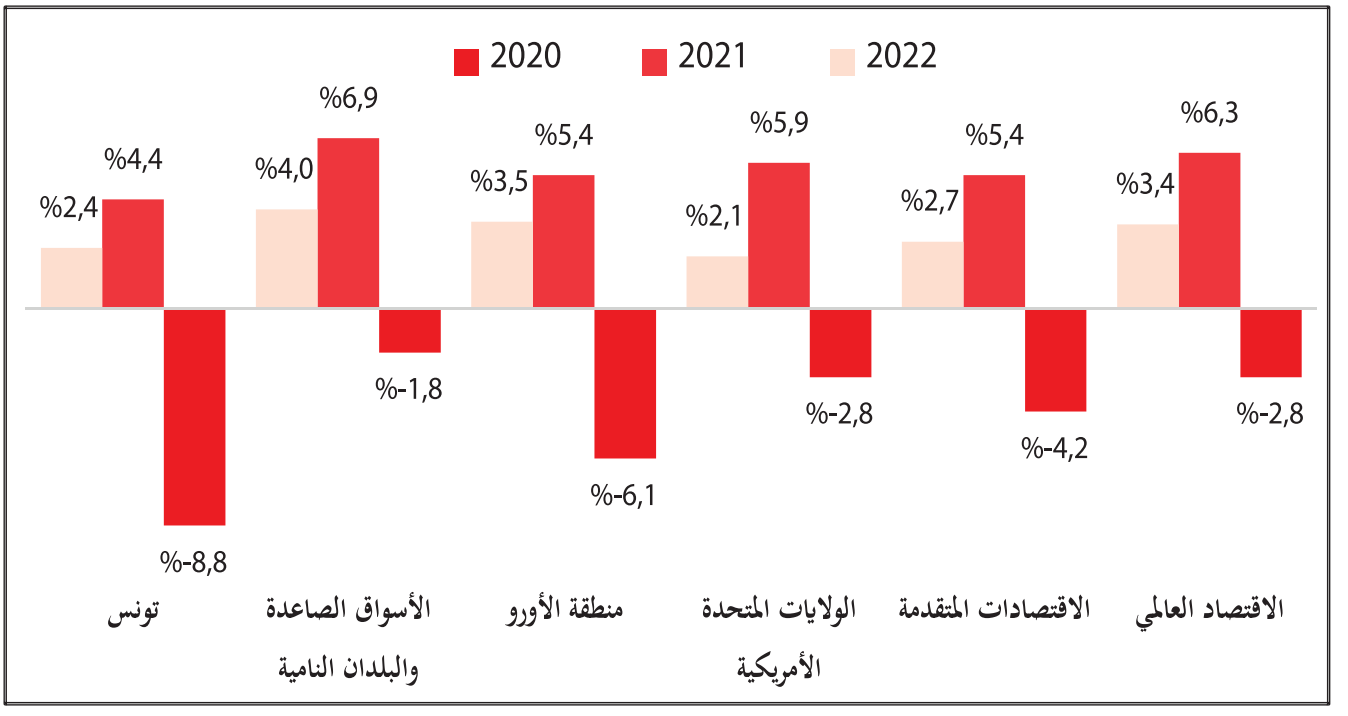

وقد شهدت أهم اقتصادات العالم تراجع نسبة النموالاقتصادي خلال سنة 2022، حيث انخفضت نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة من 5.4 % سنة 2021 إلى 2.7 % سنة 2022، على غرار :

- الولايات المتحدة الامريكية التي سجلت نسبة نمو 2.1 % سنة 2022 مقابل 5.9 % سنة 2021،
- منطقة الأورو التي سجلت نسبة نمو 3.5 % سنة 2022 مقابل 5.4 % سنة 2021. وقد شمل هذا التراجع أغلب بلدان المنطقة لكن بنسب متفاوتة (ألمانيا 1.8% ، فرنسا 2.6 %، اسبانيا 5.5 %، إيطاليا 3.7 %...)

كما شهدت الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تراجعا لنسبة نموها لتبلغ 4 % سنة 2022 مقابل 6.9 % سنة 2021. وقد مثل تباطؤ النمو في الصين سببا هاما لهذا التراجع حيث يمثل الاقتصاد الصيني حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة.

تشديد السياسات النقدية ومواجهة البنوك المركزية للتضخم خلال سنة 2022 :

خلال أزمة كوفيد-19 اتبعت البنوك المركزية في العالم سياسات نقدية بالغة التيسيرتميزت بخفض تاريخي لاسعار الفائدة بالإضافة إلى الترفيع في نسق شراءات سندات الخزينة.

مع بداية إنفراج الأزمة الصحية خلال سنة 2021، اتسمت سوق الطاقة العالمية بارتفاع شبه متواصل للأسعار نتيجةالعودة التدريجية للطلب عقب الانتعاشة الاقتصادية ولكن أيضا بسبب تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية. كما سجلت الأسعار العالمية للمواد الغذائية هي الاخرى ارتفاعا كبيرا نتيجة نقص العرض بالتزامن مع عودة تزايد الطلب، بالإضافة إلى تضاعف تكاليف النقل والشحن، علاوة على التغير المناخي وأثره على الزراعات والإنتاجية المحصولية، وقد تسبب تزامن هذه العوامل وغيرها في إرتفاع حاد لأسعار المواد الغذائية.

وتعتبر الحرب الروسية الأوكرانية 2022من أبرز أسباب زيادة التضخم اذ أدت هذه الحرب إلى ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية الاساسيةو حدوث أزمة حقيقية أضرت بالعديد من الدول خاصة النامية والأقل نموًا.

تبعا لهذه الصعوبات الاقتصادية، بدأت المصارف المركزية العالمية في توجيه السياسات النقدية لاحتواء التضخم حيث بلغت نسبة التضخم العالمية 8.9 % سنة 2022 مقابل 6.3 % سنة 2021 و2.9 % سنة 2020 وفقا لمعطيات صندوق النقد الدولي.

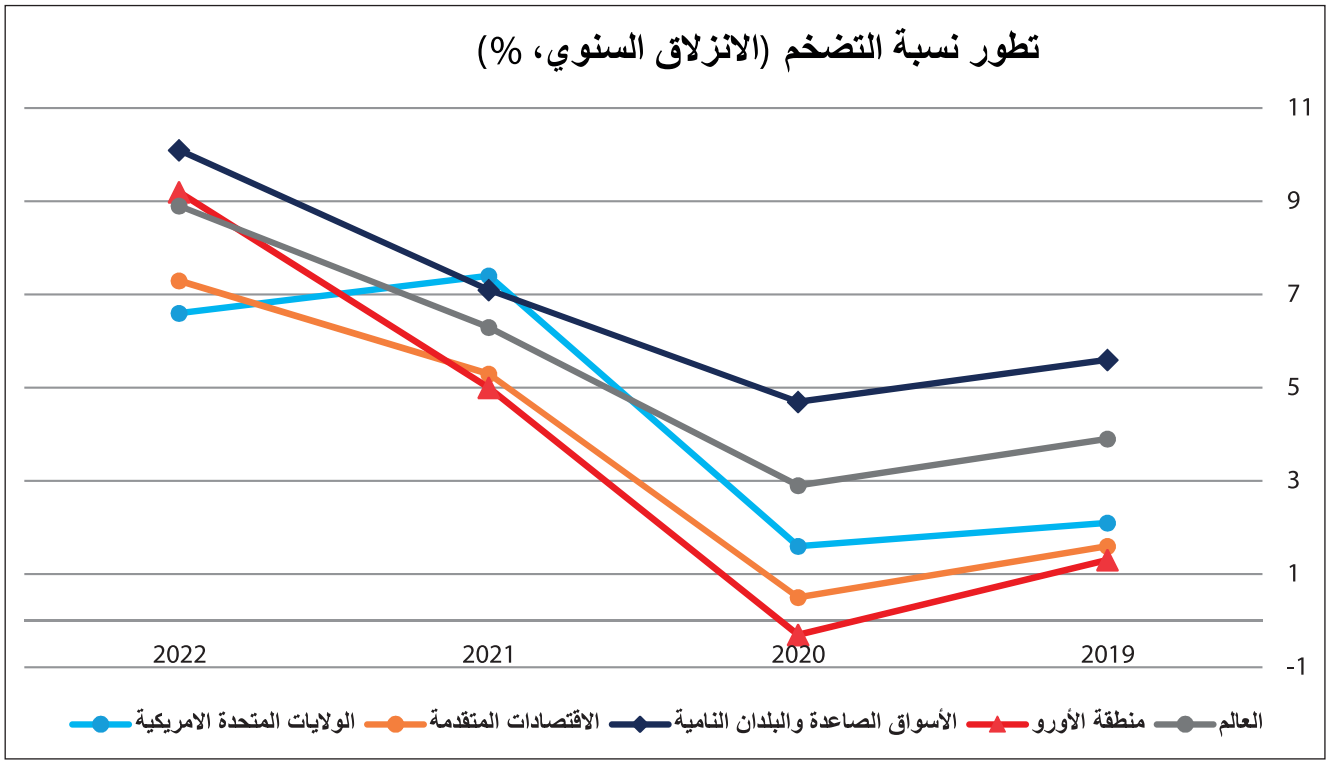

في هذا الاطار، قام البنك الفيدرالي الأميركي بترفيع نسبة الفائدة الرئيسية 7 مرات خلال سنة 2022 لتصل إلى نطاق يتراوح بين 4.25 % و4.50 % أواخر السنة. كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاث وذلك للمرة الرابعة على التوالي خلال سنة 2022، بمقدار 50 نقطة أساس لتصبح نسب الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية وتسهيل الإقراض الهامشي وتسهيلات الودائع على التوالي 2.50 % و2.75 % و2.00 %.

تصاعد ضغوطات المديونية العالمية خلال الفتـرة 2020-2022 :

خلال سنتي 2020-2021 ونتيجة تداعيات جائحة كورونا شهدت معظم الاقتصادات زيادة كبيرة في حجم ديونها، حيث وصلت مستويات الديون العالمية في موفى سنة 2021 لأعلى مستوى في تاريخها لتبلغ 303 تريليون دولار امريكي (بين دين عمومي ودين خاص) وهو ما يمثل نحو 351 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2]. وقد بلغ حجم الديون السيادية لوحدها في سنة 2021 ما يقارب 103 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وجاء الإرتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة للتدابير الإستثنائيةالتي اتخذتها أغلب الحكومات على مستوى المالية العمومية للحد من تبعات أزمةكورونا.

خلال سنة 2022 ومع التطورات العالمية الراهنة وتتالي الأزمات، قدرت اغلب المؤسسات الدولية ارتفاع الدين العالمي إلى نسبة 352 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ليصل حجم الدين العالمي العمومي والخاص إلى ما يزيد عن 305 تريليون دولار امريكي، مما يعني زيادة حجم التحديات التي تواجهها معظم الدول، بالأخص إقتصادات الدول النامية، للايفاء بالتزاماتها من سداد أصل الدين والفوائد وتوفير التمويلات الإضافيّة اللازمة لتغطية عجوزات الميزانية.

% 65,7
هي نسبة المديونية لحكومات الأسواق الصاعدة والدول النامية في نهاية سنة 2022

% 112,49
هي نسبة المديونية لحكومات الاقتصادات المتقدمة في نهاية سنة 2022

[2] حسب معطيات معهد التمويل الدولي https://www.iif.com/Publications/publications-filter/c/Global%20Debt%20Monitor
ومعطيات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2022

على الصعيد الوطني، بلغت نسبة النموالاقتصادي 2.4 % خلال سنة 2022 بعد تسجيل بوادر انتعاشة اقتصادية خلال سنة 2021 بنسبة نمو 4.4 %.

وقد أدى اندلاع الحرب الروسية-الاكرانية سنة 2022 إلى بروز ضغوطات إضافية على مستوى التوازنات المالية بسبب التداعيات المباشرة لهذه الحرب على مستوى نفقات الدعم حيث تحملت ميزانية الدولة الارتفاع القياسي لكلفة واردات الطاقة والمواد الاساسية.كما تم تسجيل ارتفاع ملحوظ للعجز التجاري يفسر أساسا بتوسع العجز الطاقي والغذائي.

واتسم الوضع الاقتصادي لسنة 2022 بتواصل ارتفاع نسبة التضخم إلى مستوى 10.1 % خلال شهر ديسمبر 2022.

أهمّ المؤشرات الإقتصادية خلال سنة 2022 :

الميزان التجاري :

- أقفلت الميزان التجاري لتونس سنة 2022 بعجز بلغ 25.2 مليار دينار (حوالي 8.18 مليار دولار) مقابل 16.2 مليار دينار (حوالي 5.22 مليار دولار) في سنة 2021 بزيادة قدرها 9 مليار دينار (حوالي ثلاثة مليار دولار). ويعود هذا التوسع الحاد في العجز التجاري إلى زيادة الصادرات بنسبة 23.4 % مقابل تطور الواردات بنسبة 31.7 % خاصة مع الارتفاع الهام لأسعار واردات المحروقات والمواد الأساسية.تبعا لذلك،سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تراجعا من 74.2 % أواخر سنة 2021إلى 69.5 % أواخر سنة 2022.

المخزون الإحتياطي من العملة الأجنبية :

- بلغ المخزون الإحتياطي من العملة الأجنبية 22.8 مليار دينار أواخر شهر ديسمبر 2022 (ما يعادل 101 يومًا من الواردات) مقابل 22.4 مليار دينار أواخر شهر ديسمبر 2021 (أو ما يعادل 131 يومًا من الواردات). ويفسر تراجع المدخرات من العملة الصعبة خلال سنة 2022 أساسا بتفاقم العجز التجاري لتونس تزامنا مع الارتفاع الهام لأسعار السلع المستوردة خاصة المحروقات والمواد الأساسية.

السياسة النقدية :

- خلال سنة 2021، واصل البنك المركزي التونسي الحفاظ على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير(منذ نهاية شهر سبتمبر 2020) في حدود 6.25 % .اما بالنسبة لسنة 2022، فقد قام البنك المركزي التونسي بالترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية ثلاث مرات: 75 نقطة أساسية بتاريخ 17 ماي 2022 لتبلغ 7 %، 25 نقطة أساسية بتاريخ 5 أكتوبر 2022 لتبلغ 7.25 %، و75 نقطة أساسية بتاريخ 30 ديسمبر 2022 لتصل إلى مستوى 8 %. ويهدف هذا الترفيع إلى احتواء التضخم حيث شهدت تونس طيلة سنة 2022 ارتفاعا مطردا في نسبة التضخم التي بلغت 10.1 % في شهر ديسمبر 2022 و 9.8 % في شهر نوفمبر 2022 مقابل 6.7 % في شهر جانفي 2022.

سوق الصرف :

- سجلت قيمة الدينار التونسي في موفى سنة 2022 مقارنة مع نهاية سنة 2021 انخفاضا بنسبة 0.8 % مقابل الأورو و 6.5 % مقابل الدولار الأمريكي بينما ارتفعت قيمة الدينار مقابل اليان الياباني بحوالي 7.4 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

وقد شهد سوق العملات الاجنبية نهاية سنة 2022 مقارنة مع نهاية سنة 2021 انخفاض العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي الأورو بنسبة 5.8 % مقابل الدولار الأمريكي.

المالية العمومية :

- أمام الصعوبات الاقتصادية خلال الفترة 2020-2022 نتيجة تداعيات ازمة جائحة كورونا وأزمة الحرب الروسية الاكرانية، شهدت توازنات المالية العمومية ضغوطات إضافية وارتفاع حجم النفقات بالعلاقة بالارتفاع الحاد في أسعار المحروقات والمواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية وبالتالي صعوبة تقليص عجز الميزانية. حيث سجلت النتيجة الأولية للميزانية عجزا مرتفعا للسنة الثالثة على التوالي بلغ حوالي 6383 م د سنة 2022 و6287م د سنة 2021 و7493م د سنة 2020 مقابل 938م د سنة 2019. وأمام تخفيضات الترقيم السيادي لتونس وصعوبات تعبئة موارد التمويل الخارجية تم تكثيف الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي.

القسم الأول :
ديـن الدّولـــة

I. التوازنات المالية العامة

م د	2019	2020	2021	2022
النتيجة الأولية للميزانية	-938.3	-7493.1	-6286.9	-6383.3
فوائد الدين العمومي	3204.5	3736.2	3701.4	4663.4
عجز الميزانية (دون موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**4142.8**	**11229.3**	**9988.3**	**11046.7**
عجز الميزانية % من إجمالي الناتج المحلي	% 3.4	% 9.4	% 7.7	% 7.7
الهبات والتخصيص والمصادرة	549.9	829.2	94.3	1423.0
عجز الميزانية (بعد إحتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**3592.9**	**10400.1**	**9894.0**	**9623.7**

تأثرت التوازنات المالية العامة خلال الفترة 2020-2022 نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية كوفيد-19 و الحرب الروسية-الأكرانية،إذ سجلت النتيجة الأولية للميزانية سنة 2022 عجزا بحوالي6383 م د إضافة إلى تسديد 4663 م د بعنوان فوائد الدين العمومي وبالتالي بلغ عجز الميزانية 11047 م د ما يمثل 7.7 % من إجمالي الناتج المحلي وهي نفس النسبة (7.7 %) المقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.

م د	2019	2020	2021	2022
تكاليف الخزينة :	**10089.9**	**18343.4**	**21484.9**	**19671.1**
% إجمالي الناتج المحلي	% 8.2	% 15.3	% 16.5	% 13.7
1- تمويل عجز الميزانية	3592.9	10400.1	9894.0	9623.7
2-تسديد أصل الدين	6397.0	7398.3	11096.7	9778.1
3-قروض و تسبقات الخزينة	100.0	545.0	494.2	269.3

بلغت تكاليف الخزينة 19671 م د سنة 2022 (أي حوالي 13.7 % من إجمالي الناتج المحلي) مقابل 19690م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 و21485 م د مسجلّة سنة 2021 (ما يقارب 16.5 % من إجمالي الناتج المحلي).

وتمثلت تكاليف الخزينة أساسا في تسديد 9778 م د بعنوان أصل الدين،تمويل عجز الميزانية (بعد احتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة) في حدود 9624 م د، هذا مع تخصيص 269 م د على شكل قروض وتسبقات خزينة لفائدة بعض المؤسسات العموميّة قصد الإيفاء بتعهّداتها تجاه مقرضيها.

II. تمويل ميزانية الدولة :

موارد الخزينة :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
موارد الخزينة:	10089.9	18343.4	21484.9	19671.1	
1- موارد الاقتراض :	9692.6	15896.8	14224.7	18280.0	5842.0
% الناتج المحلي الإجمالي	% 7.9	% 13.3	% 10.9	% 12.7	% 3.9
موارد الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	3082.8
موارد الاقتراض الخارجي	7053.0	4770.5	7456.3	7777.3	2759.3
2-موارد الخزينة الأخرى	397.3	2446.6	7260.2	1391.2	
استخلاص أصل قروض الخزينة	182.2	158.8	217.7	250.9	
موارد خزينة مختلفة منها الإصدارات الصافية قصيرة المدى	215.1 (-27.0)	2287.8 0.0	7042.5 3010.8	1140.3 (-652.6)	890.4

لتوفير التمويلات اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتسديد أصل الدين تم تعبئة مبلغ 19671 م د بعنوان موارد الخزينة سنة 2022 مقابل 21485 م د سنة 2021 و18343 م د سنة 2020 و10090 م دسنة 2019.

وتوزعت موارد الخزينة سنة 2022بين موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل18280م د وموارد الخزينة الأخرى1391م د أبرزها استخلاص 251 م د بعنوان أصل قروض الخزينة وايداعات بالخزينة العامة 1140 م د بعد تغطية جزء من تسديدات لرقاع الخزينة قصيرة المدى 653 م د.

1. موارد الاقتراض :

بلغت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل سنة 2022 حوالي 18280 م د. وأمام تواصل الصعوبات على مستوى الأسواق المالية العالمية و بقية مصادر التمويل الخارجي تم الاعتماد على موارد الإقتراض الداخلية التي بلغت 10503 م د خلال سنة 2022 مقابل 6768 م د سنة 2021 و 11126 م د سنة 2020. في حين بلغت موارد الإقتراض الخارجي7777 م دسنة 2022 مقابل 7456 م د سنة 2021 و4771 م د سنة 2020.

* موارد الاقتراض الداخلية :

تم تعبئة موارد إقتراض داخلية (دون احتساب رقاع الخزينة قصيرة المدى) في حدود 10503 م د خلال سنة 2022، وتتوزع هذه الموارد بين :

- إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 4776 م د ورقاع الخزينة القابلة للتنظيـر بمبلغ 2412 م د والاكتتاب الوطني بمبلغ 2975 م د،

- قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ يناهز 340 م د، وتتمثّل هذه الموارد في القرض البنكي المجمع بالعملةالمبرم سنة 2022 بمبلغ 81.5 مليون أورو و25 مليون دولار.

موارد الاقتراض الداخلية 2022 : 10502.6 مليون دينار	
رقاع الخزينة :	10162.7
رقاع الخزينة 52 أسبوع	4776.0
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2411.9
الاكتتاب الوطني	2974.8
دين داخلي بالعملة الأجنبية:	339.9
القرض البنكي المجمع بالأورو(81.5 م أورو)	264,3
القرض البنكي المجمع بالدولار(25 م دولار)	75,6

* موارد الإقتراض الخارجية :

تتمثّل موارد الاقتراض الخارجي المستعملة لتمويل الميزانية سنة 2022 في :

- قروض خارجية موظفة لتمويل مشاريع الدولة في حدود 1685.0 م د،

- قروض معاد إقراضها بقيمة 478.8 م د (منها 353 م د لدعم ديوان الحبوب)،

- موارد قروض دعم الميزانية والتي بلغت قيمتها 5613.5 م د، وتتأتى هذه الأخيرة أساسا من المقرضين متعددي الأطراف وتتوزع كالآتي :

موارد قروض دعم الميزانية لسنة 2022 : 5613.5 مليون دينار	
الاتحاد الأوروبي "UE"	966.1
البنك الدولي "BIRD"	605.2
البنك الإفريقي للتصدير و الاستيراد "AfreximBank"	2089.4
صندوق النقد العربي "FMA"	117.7
الجزائر	1477.7
المؤسسة الألمانية للقروض من اجل إعادةالأعمار"KFW"	325.6
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD"	31.8

وتجدر الإشـارة أن مـوارد قـروض دعـم الميزانيـة لسـنة 2022 تتضمـن استعمـال أرصـدة الحسـابات الخاصة بالعملة المرتبطة بقـروض تم سحبهـا في موفى سنة 2021 : القـرض الجزائري بمبلغ 300 مليـون دولار (862 م دينـار) الـذي تم سحبه موفى سـنة 2021 فقد تم استعماله ضمن موارد دعم ميزانية سـنة 2022.

أما قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 10 مليون أورو الذي تم سحبه موفى سنة 2022 فقد تم استعماله ضمن موارد دعم ميزانية سنة 2023.

2. موارد الخـزينة الأخـرى :

شهدت موارد الخزينة الأخرى انخفاضا خلال سنة 2022، (1391 م د سنة 2022 مقابل 7260 م د سنة 2021 و2447 م دسنة 2020 و397 م د سنة 2019). وتتأتّى هذه الأخيرة أساسامن:

- الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى (652.6-) م د أي تسديدات صافية ب 652.6 م د : اذ تم اصدار 9234.2 م د مقابل تسديد 9886.8 م د
- موارد خزينة مختلفة تشمل أساسا إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية بحوالي 1792.9 م د،
- إستخلاصات أصل قروض الخزينة بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية 250.9 م د.

التمويل الصافي لميزانية الدولة : موارد الاقتراض الصافية

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
موارد الاقتراض الصافية :	**3295.5**	**8498.5**	**3128.0**	**8501.8**	**711.4**
موارد الاقتراض الخارجي الصافية	1819.1	480.1	1311.8	3529.6	981.8
موارد الاقتراض الداخلي الصافية	1476.4	8018.4	1816.1	4972.3	-270.3

ارتفعت موارد الاقتـراض الصافية خلال سنة 2022 لتبلغ 8502 م د، بلغ الاقتـراض الداخلي الصافي 4972 م د سنة 2022 مقابل 1816 م د سنة 2021،كما ارتفعت موارد الاقتـراض الخارجية الصافية من 1312م د سنة2021 إلى 3530 م د سنة 2022.

الرسم البياني رقم 1-9 : الاقتراض الصافي % من الناتج المحلي الإجمالي

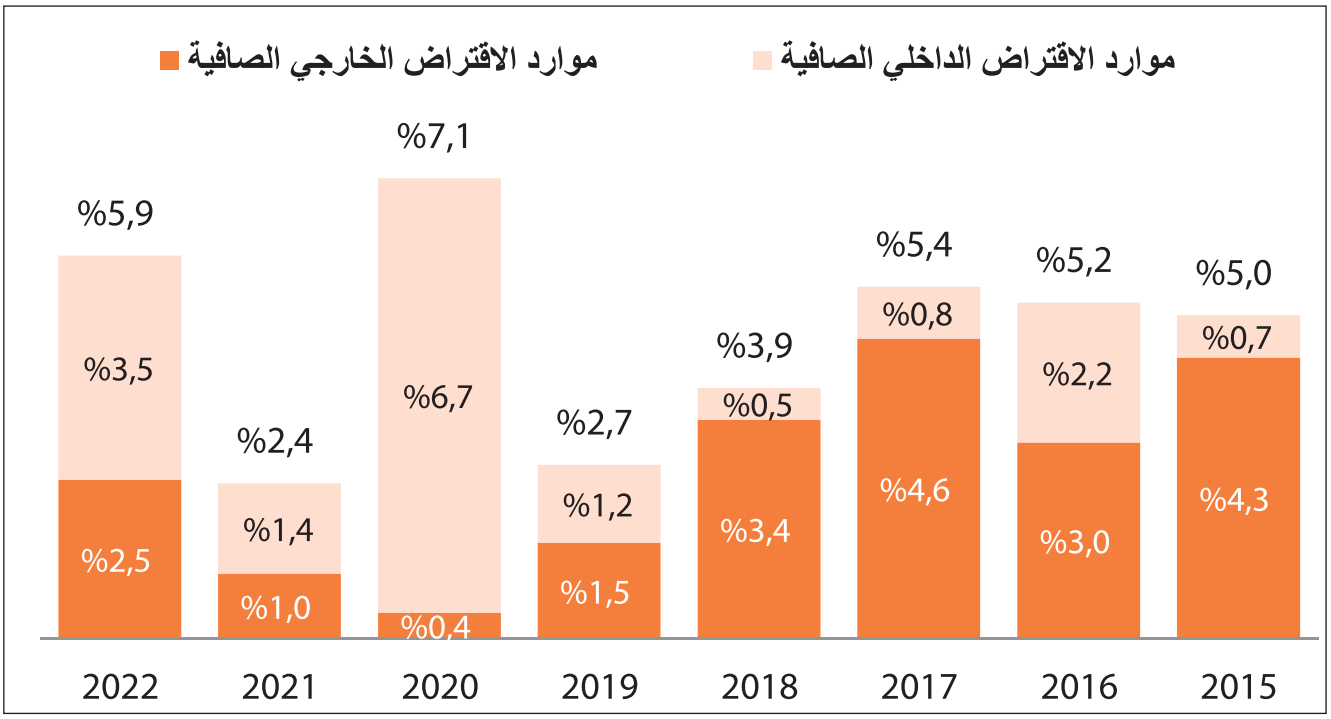

III. السحوبات والإصدارات :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
السحوبات والإصدارات :	**10607.4**	**17325.6**	**13928.4**	**17466.4**	**5746.6**
الاقتراض الخارجي	7967.9	6199.3	7160.0	6963.7	2663.8
الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	3082.8

سجلت السحوبات والإصدارات خلال سنة 2022 ارتفاعا لتبلغ 17466 م د مقارنة بـ 13928 م د سنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع الاقتراض الداخلي. يتوزع الاقتراض خلال سنة 2022 بين 39.9 % من مصادر خارجية بمبلغ 6963.7 م د و60.1 % اقتراض داخلي بمبلغ 10502.6م د.

1. الاقتراض الخارجي (السحوبات والإصدارات) :

انخفضت السحوبات على القروض الخارجية من 7160.0 م د خلال سنة 2021 إلى حوالي 6963.7 م د سنة 2022،وتتوزع هذه السحوبات بين :

- 31.3 % بعنوان **قروض موظفة** (2179.0 م د) تتوزع بين قروض مخصصة لتمويل مشاريع الدولة وبين قروض يعاد إقراضها للمؤسسات العمومية والبنكية،
- و68.7 % بعنوان **قروض غير موظفة** (4784.7) تتمثل في سحوبات على قروض دعم الميزانية.

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
الاقتراض الخارجي	7967.9	6199.3	7160.0	6963.7	2663.8
القروض الموظفة :	**1390.9**	**1572.1**	**1745.2**	**2179.0**	**940.9**
تمويل مشاريع الدولة	1242.1	1350.2	1507.6	1700.7	763.4
قروض معاد إقراضها	148.9	221.9	237.6	478.3	177.5
القروض غير الموظفة :	**6577.0**	**4627.2**	**5414.8**	**4784.7**	**1723.0**
قروض دعم الميزانية	4358.6	4627.2	5414.8	4784.7	1723.0
إصدارات الأسواق المالية العالمية	2218.4	0.0	0.0	0.0	0.0

* سحوبات القروض الخارجية الموظفة :

الرسم البياني رقم 1-10 : توزيع سحوبات القروض الخارجيّة الموظّفة لسنة 2022

قروض متعددة الأطراف حسب المؤسسات المانحة (م د)

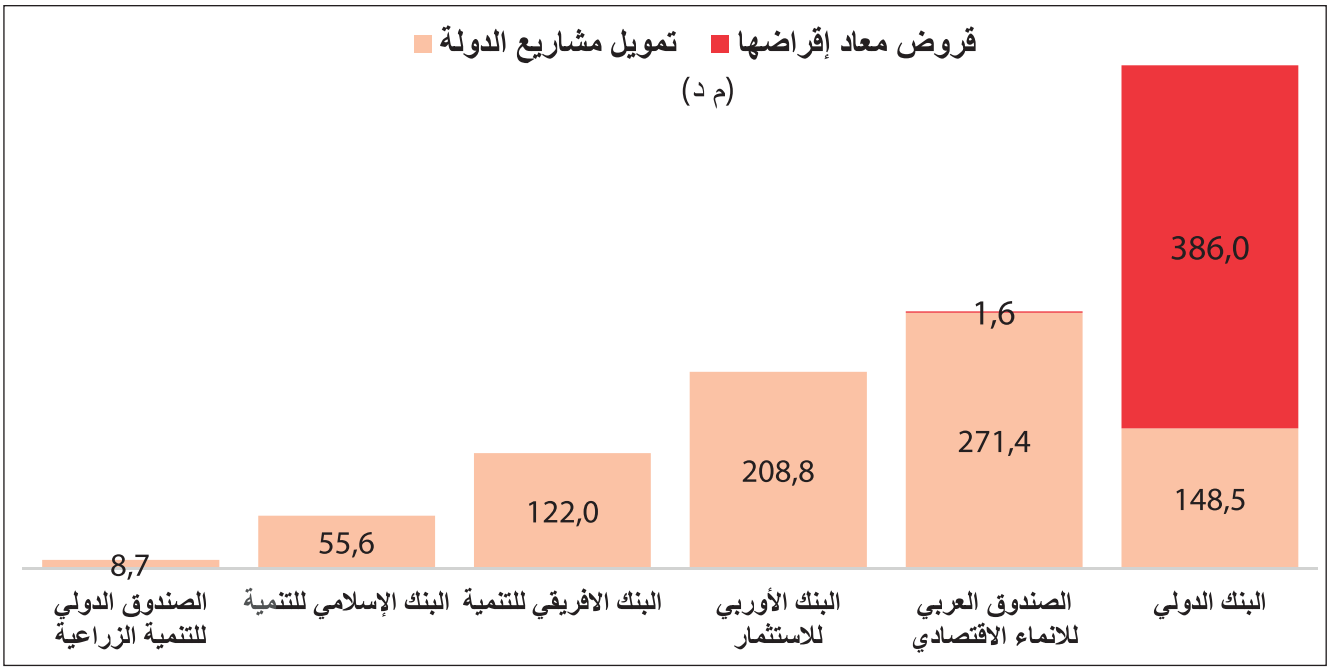

الرسم البياني رقم 1-11 : توزيع سحوبات القروض الخارجيّة الموظّفة لسنة 2022

قروض التعاون الثنائي حسب الدّول المانحة (م د)

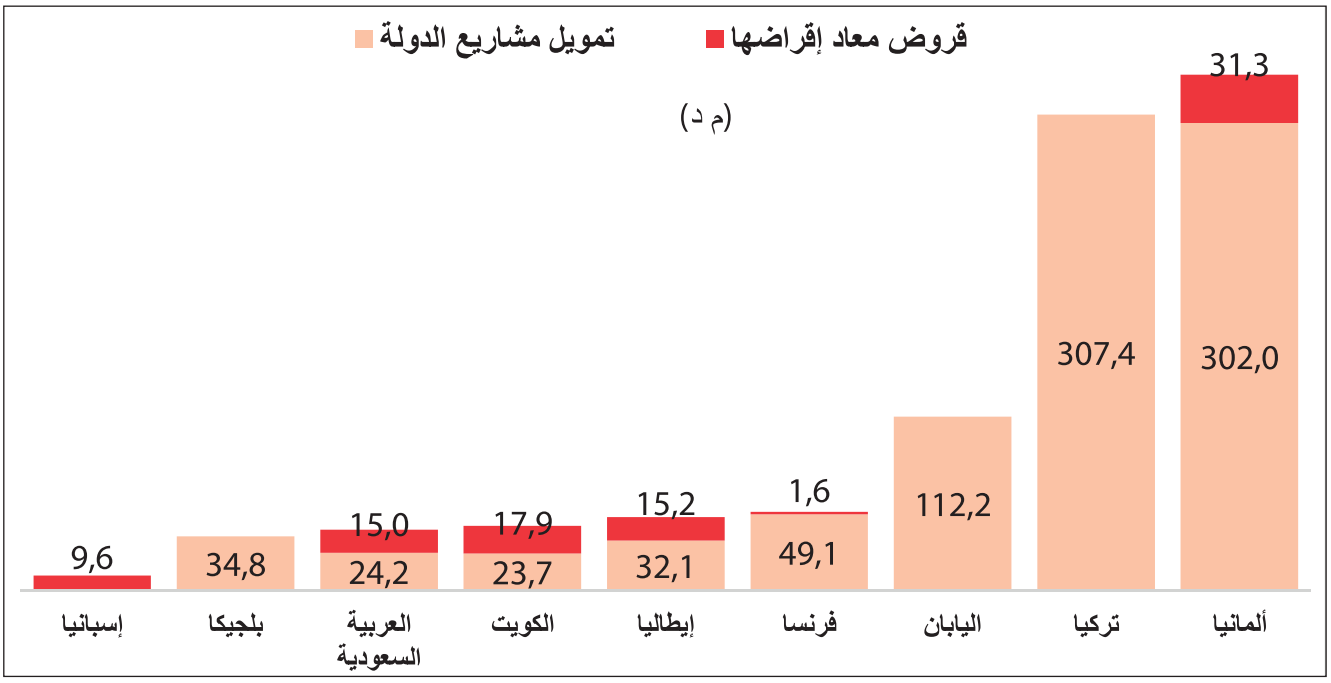

* سحوبات القروض الخارجية غير الموظفة :

بلغت السحوبات على القروض غير الموظفة 4784.7 م دفي موفى سنة 2022 وقد اقتصرت هذه السحوبات على قروض دعم الميزانية فقط، فللسنة الثالثة على التوالي (2020-2022) لم تتوجّه البلاد التونسية للسوق المالية العالمية لتعبئة الموارد الماليّة.

فقد مثّلت الإصدارات على السوق المالية العالمية خلال سنة 2019 ما يعادل 28 % من مجموع السحوبات السنوية على الدين الخارجي، مقابل 23 % سنة 2018 وأكثر من 51 % سنة 2017، حيث دأبت تونس على الخروج سنويّا للسوق العالميّة لإصدار قروض رقاعيّة لتمويل الميزانيّة،سواء بضمان دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكيّة واليابان أو بدون ضمان خارجي.

ولكن خلال الفترة 2020-2022 وفي ظلّ الظرفية التي اتسمت بصعوبة اللجوء للسوق المالية العالمية خاصة مع تراجع التصنيف السيادي لتونس وارتفاع كلفة الإصدار بهذه السوق نتيجة شح السيولة جراء تأثير الأزمة الصحية على نسب مديونيّة العديد من الدول، إلى جانب عزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطرة في إقتصادات الأسواق الناشئة؛ فضلت الحكومة عدم المراهنة بالخروج إلى السوق المالية العالمية والتعويل بشكل أساسي على الموارد الدّاخلية.

بالنسبة لقروض دعم الميزانية، فقد سجّلت السحوبات المسندة من طرف الممولين متعددي الأطراف انخفاضا من 3942 م د سنة 2021 إلى 3778 م د سنة 2022، أبرزها قرض الاتحاد الأوروبي 966 م د بالإضافة إلى قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير 605 م د والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد 2089 م د وصندوق النقد العربي 118 م د.

في إطار التعاون الثنائي، بلغت السحوبات على القروض المخصصة لدعم الميزانية 1006 م د سنة 2022 مسندة من طرف المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الاعمار (KFW) بمبلغ 325.6 م د،إضافة لقرض الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بقيمة 64.6 م د، إلى جانب القرض الجزائري بمبلغ 616 م د.

توزيع السحوبات على قروض دعم الميزانية بين 2019 وجوان 2023 حسب الممولين :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
صندوق النقد الدولي «FMI»	713	2179.9	2087.0	-	-
صندوق النقد العربي «FMA»	106.1	335.8	341.6	117.7	-
البنك الدولي «BIRD»	174.7	779.9	349.3	605.2	195.2
البنك الافريقي للتنمية «BAD»	376.7	590.9	194.4	-	-
الاتحاد الاوروبي «UE»	956.1	-	970.1	966.1	-
البنك الافريقي للتصدير و الاستيراد	-	-	-	2089.4	1293.5
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD»	203.9	256.8	362.2	64.6	-
المؤسسة الالمانية للقروض «KFW»	332.8	325.2	248.0	325.6	-
المملكة العربية السعودية	1495.2	-	-	-	-
إيطاليا	-	158.7	-	-	-
الجزائر	-	-	862.2	616.1	-
اليابان	-	-	-	-	234.3
مجموع قروض دعم الميزانية	**4358.6**	**4627.2**	**5414.8**	**4784.7**	**1723.0**

وتجدر الإشارة أن قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 10 مليون أوروالذي تم سحبه موفى سنة 2022 قد تم استعماله ضمن موارد دعم ميزانية سنة 2023.

2. الاقتراض الداخلي :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
الاقتراض الداخلي	**2639.5**	**11126.3**	**6768.4**	**10502.6**	**3082.8**
***رقاع الخزينة :**	1450.6	5701.8	5498.6	10162.7	3082.8
رقاع الخزينة 52أسبوع	436.2	2440.7	194.4	4776.0	995.0
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1014.4	3261.1	3498.1	2411.9	528.5
الاكتتاب الوطني	-	-	1806.1	2974.8	1559.3
***القروض البنكيةبالعملة الأجنبية :**	1188.9	2614.5	1269.8	339.9	0.0
***قروض أخرى**	0.0	2810.0	0.0	0.0	0.0

نتيجة الصعوبات الماليّة الخانقة وتفاقم حاجيات التمويل خلال الفترة 2020-2022، وأمام تواصل صعوبة اللجوء للسوق المالية العالمية، تم الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية.

وقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعا ملحوظا للاقتراض الداخلي، حيث بلغت القروض الداخلية متوسطة وطويلة الأجل حوالي 10502 م د سنة 2022 و6768 م د سنة 2021 و11126 م د سنة 2020 مقابل 2639 م د سنة 2019.

* إصدارات رقاع الخزينة :

الرسم البياني رقم 1-12 : إصدارات رقاع الخزينة متوسطة و طويلة المدى سنة 2022

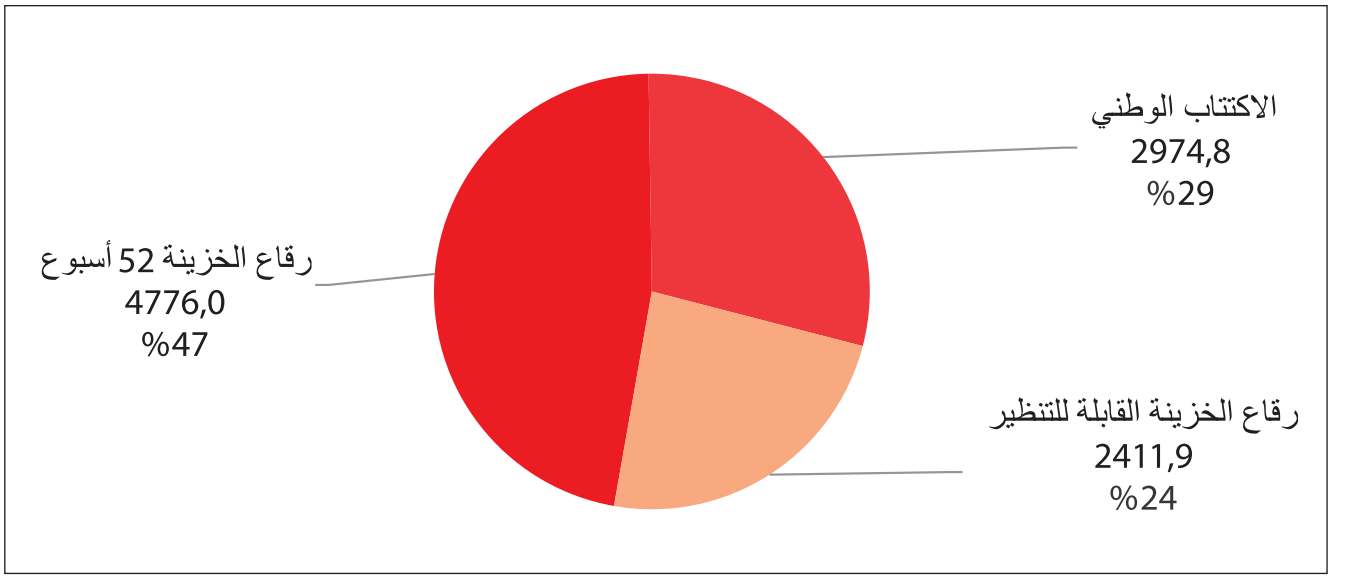

مثّلت إصدارات رقاع الخزينة (متوسطة وطويلة المدى) سنة 2022 حوالي 96.8 % من القروض المعبّأة داخليا (و58 % من القروض الجملية للدين العمومي)، مسجلة 10162.7 م د (ما يعادل 7.1 % من إجمالي الناتج المحلي) موزعة بين 4776.0 م د بعنوان رقاع الخزينة 52 أسبوع و2411.9 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير و2974.8 م د بعنوان الاكتتاب الوطني.

ترتبط أسعار الفائدة الموظفة على إصدارات رقاع الخزينة بتطور نسب الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بالإضافة إلى حجم الإصدارات الصافية والأجال.

خلال سنة 2020 قرر البنك المركزي التخفيض في نسبة الفائدة المركزية من 7.75 % إلى 6.75 % في مارس 2020 ثم إلى 6.25 % في أكتوبر 2020. خلال سنة 2021 استقرت نسبة الفائدة المركزية في مستوى 6.25 %. وبالتالي انخفض معدل أسعار الفائدة لرقاع الخزينة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 من 9.6 % إلى 9.5 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات ومن 9.3 % إلى 9.0 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات ومن 7.3 % إلى 6.7 % بالنسبة لرقاع 52 أسبوع.

إلا أن خلال سنة 2022 وللتحكم في نسب التضخم قرر البنك المركزي الترفيع في نسبة الفائدة المركزية إلى 7.0 % في ماي 2022 و7.25 % في أكتوبر 2022 ثم إلى 8.0 % في جانفي 2023. وأمام تكثيف الاعتماد على الاقتراض الداخلي ارتفع معدل أسعار الفائدة لرقاع الخزينة خلال سنة 2022 ليسجل 9.7 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات و 9.5 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات و7.8 % بالنسبة لرقاع 52 أسبوع.

الرسم البياني رقم 1-13 : إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير سنة 2022

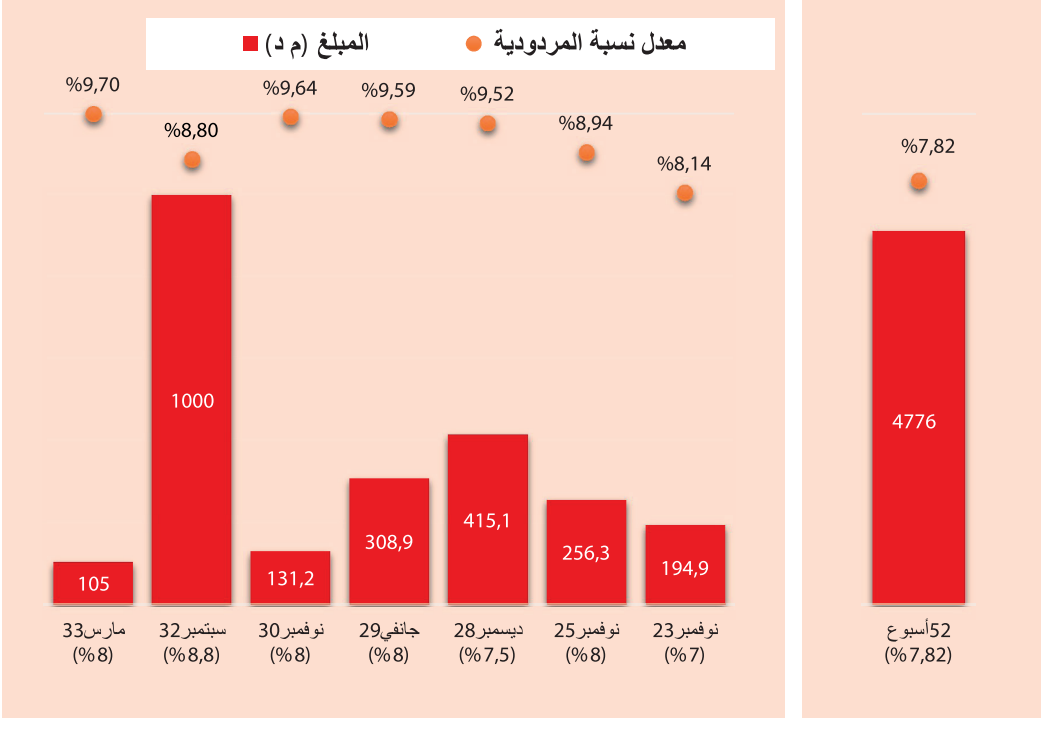

في المقابل خلال النصف الأول لسنة 2023 عرفت أسعار الفائدة ارتفاعا إلى مستوى 9.9 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات و9.8 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات و8.9 % لرقاع 52 أسبوع.

بلغ الاكتتاب الوطني سنة 2022 حوالي 2974.8 م د :

	مدة السداد (سنوات)	أول سداد (سنوات)	معدل مدة السداد (سنوات)	المبلغ (م د)	سعر الإصدار	نسبة الفائدة
القسط الأول (مارس 2022)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	9.9	% 100	% 8.8
ب	7	3	5.0	282.6	% 100	% 8.9
ج	10	3	6.5	52.9	% 100	% 9.1
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	0.3	% 100	TMM+2.40%
ب	7	3	5.0	192.3	% 100	TMM+2.50%
ج	10	3	6.5	16.9	% 100	TMM+2.65%
القسط الثاني (جوان 2022)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	7.6	% 100	% 9.25
ب	7	3	5.0	302.0	% 100	% 9.35
ج	10	3	6.5	54.5	% 100	% 9.60
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	0.5	% 100	TMM+2.15%
ب	7	3	5.0	246.3	% 100	TMM+2.20%
ج	10	3	6.5	28.0	% 100	TMM+2.40%
القسط الثالث (سبتمبر 2022)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	0.5	% 100	% 9.25
ب	7	3	5.0	303.3	% 100	% 9.35
ج	10	3	6.5	69.4	% 100	% 9.60
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	0.5	% 100	% TMM+2.15
ب	7	3	5.0	478.2	% 100	% TMM+2.20
ج	10	3	6.5	48.6	% 100	% TMM+2.40
القسط الرابع (نوفمبر 2022)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	1.1	% 100	% 9.35
ب	7	3	5.0	230.6	% 100	% 9.40
ج	10	3	6.5	66.9	% 100	% 9.60
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	0.0	% 100	TMM+2.00%
ب	7	3	5.0	550.7	% 100	TMM+2.05%
ج	10	3	6.5	31.0	% 100	TMM+2.25%

كما تم تعبئة قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ يناهز 339.9 م د، وتتمثّل هذه الموارد في القرض البنكي المجمع بالعملة المبرم في جوان 2022 بمبلغ 81.5 مليون أورو و25 مليون دولار :

المبلغ	مدة السداد	مدة الامهال	معدل مدة السداد	نسبة الفائدة
56.5 مليون أورو	4 سنوات	3 سنوات	3.5 سنوات	% 2.90
25 مليون أورو	4 سنوات	3 سنوات	3.5 سنوات	أوربور+ % 1.95
25 مليون دولار	4 سنوات	3 سنوات	3.5 سنوات	ليبور+ % 1.90

IV. خدمة الدين العمومي :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
***أصل الدين العمومي :**	**6397.0**	**7398.3**	**11096.7**	**9778.1**	**5130.6**
نسبة أصل الدين من إجمالي الناتج المحلي	% 5.2	% 6.2	% 8.5	% 6.8	% 3.4
الدين الخارجي	5233.9	4290.4	6144.4	4247.8	1777.5
الدين الداخلي	1163.1	3107.9	4952.3	5530.3	3353.1
***فوائد الدين العمومي :**	**3204.5**	**3736.2**	**3701.4**	**4663.4**	**2401.3**
نسبة الفوائد من إجمالي الناتج المحلي	% 2.6	% 3.1	% 2.8	% 3.2	% 1.6
الدين الخارجي	1582.8	1573.6	1535.6	1744.3	994.7
الدين الداخلي	1621.7	2162.6	2165.8	2919.1	1406.6
خدمة الدين العمومي :	**9601.5**	**11134.5**	**14798.1**	**14441.5**	**7531.9**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	% 7.8	% 9.3	% 11.3	% 10.0	% 5.0

بلغت خدمة الدين العمومي 14441.5 م د سنة 2022 مقابل 14798.1 م د سنة 2021 و 11134.5 م د سنة 2020 و9601.5 م د سنة 2019. التراجع النسبي لخدمة الدين سنة 2022 بحوالي 356.6 م د مقارنة بالسنة السابقة يعزى أساسا لتراجع أصل الدين العمومي بـ1318.6م د مقابل ارتفاع فوائد الدين العمومي بـ962.0 م د.

وقد انخفضت خدمة الدين الخارجي بنسبة 22 % أي بما قدره 1687.9 م د لتبلغ 5992.1 م د سنة 2022 مقابل 7680.0 م د سنة 2021 وفي المقابل ارتفعت خدمة الدين العمومي الداخلي بحوالي 18.7% أي بما قدره 1331.3 م د لتصل إلى 8449.4 م د سنة 2022 مقابل 7118.1 م د سنة 2021.

الرسم البياني رقم 1-14 : خدمة الدين العمومي 2015-2022 (% إجمالي الناتج المحلي)

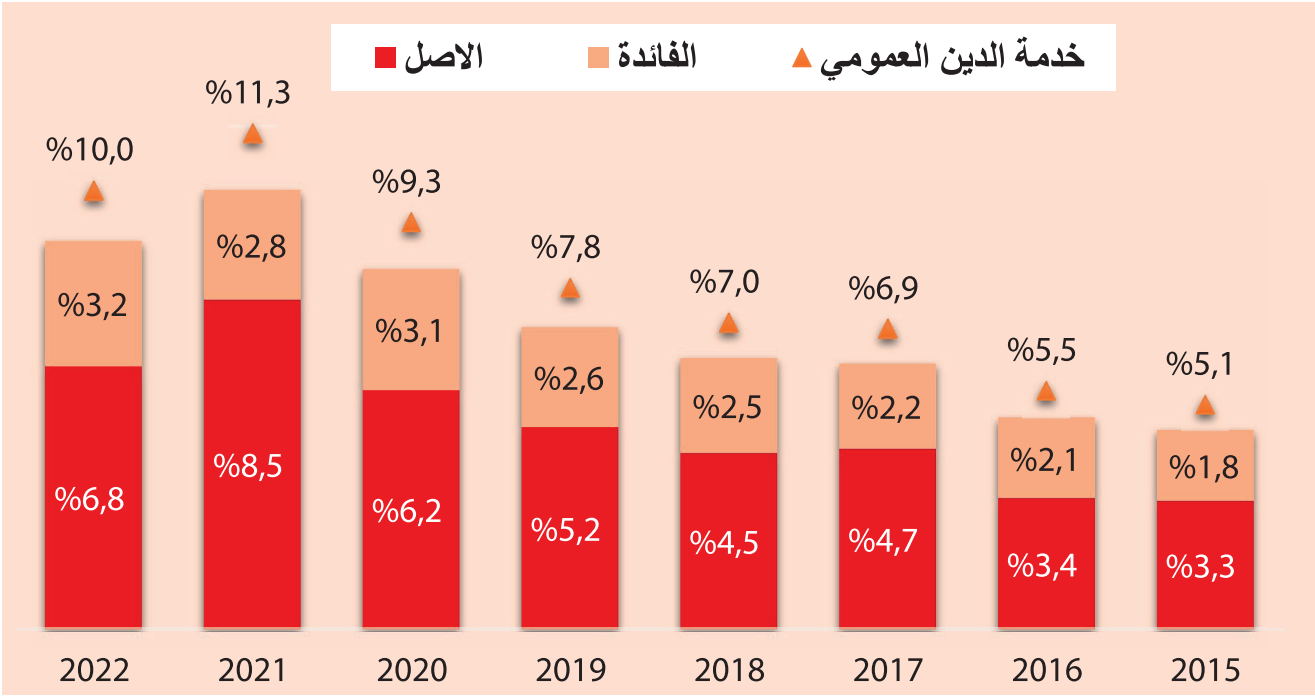

1. أصل الدين العمومي :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
***أصل الدين الخارجي :**	**5233.9**	**4290.4**	**6144.4**	**4247.8**	**1777.5**
القروض المتعددة الأطراف	2384.6	1548.2	1621.7	1823.4	1201.6
*من بينها أقساط قروض صندوق النقد الدولي :	1127.6	495.2	227.0	372.4	338.3
قروض التعاون الثنائي	706.9	733.0	1050.7	1107.1	575.9
قروض السوق المالية العالمية	2142.4 (735 م دولار)	2009.2 (250 م دولار و400م أورو)	3472.0 (1250 م دولار)	1317.3 (250 م دولار و25 مليار ين)	0.0
***أصل الدين الداخلي :**	**1163.1**	**3107.9**	**4952.3**	**5530.3**	**3353.1**
*رقاع الخزينة 52 أسبوع	26.6	436.2	2440.7	194.4	980.0
*رقاع الخزينة القابلة للتنظير	648.4	1626.6	1502.2	2513.7	1391.7
* القرض الوطني	180.2	166.6	166.6	24.0	24.0
* القروض البنكية بالعملة	277.0	850.2	815.0	1864.3	957.2
* التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي				910.0	
* قروض أخرى	30.9	28.3	27.8	23.9	0.2
أصل الدين العمومي	**6397.0**	**7398.3**	**11096.7**	**9778.1**	**5130.6**

بعد أن عرف **أصل الدين العمومي** نسقا تصاعديا خلال الفترة 2016-2021 نتيجة تتالي تسديدات قروض الأسواق المالية العالمية وتعدد تسديدات أقساط قرض صندوق النقد الدولي فقد سجل أصل الدين العمومي لسنة 2022 تراجعا لأول مرة ليبلغ 9778.1 م د مقارنة بـ 11096.7 م د سنة 2021.

ونتيجة تراجع تسديدات قروض الأسواق المالية العالمية خلال سنة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة (1317 م د سنة 2022 مقابل 3472 م د سنة 2021 و2009 م د سنة 2020 و2142 م د سنة 2019) انخفض **أصل الدين العمومي الخارجي** لسنة 2022 بـ 30.9 % ليبلغ 4247.8 م د مقابل 6144.4 م د سنة 2021.

في المقابل سجّل **أصل الدين العمومي الداخلي** ارتفاعا للسنة الثالثة على التوالي ليصل إلى 3107.9 م د سنة 2020 و4952.3 م د سنة 2021 و5530.3 م د خلال سنة 2022، وقد شمل بالنسبة للسنة الأخيرة سداد كلّ من رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 194.4 م د، ورقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 2513.7 م د، وقسطا من الاكتتاب الوطني بمبلغ 24 م د، إضافة لـ 1864.3 م د بعنوان أقساط القروض البنكية بالعملة الأجنبية و910 م د بعنوان القسط الأول من التسبقة الاستثنائية المسندة سنة 2020 من البنك المركزي.

2. فوائد الدين العمومي :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
***فوائد الدين العمومي :**	**3204.5**	**3736.2**	**3701.4**	**4663.4**	**2401.3**
الدين الخارجي	1582.8	1573.6	1535.6	1744.3	994.7
الدين الداخلي	1621.7	2162.6	2165.8	2919.1	1406.6
نسبة الفوائد من إجمالي الناتج المحلي	% 2.6	% 3.1	% 2.8	% 3.2	% 1.6

ارتفعت **فوائد الدين العمومي** التي تم سدادها سنة 2022 بـ 962 م د مقارنة بسنة 2021 لتصل إلى 4663.4 م د أي ما يعادل 3.2 % من إجمالي الناتج المحلي.

سجّلت **فوائد الدين العمومي الداخلي** ارتفاعا من 2165.8 م د سنة 2021 إلى 2919.1 م د سنة 2022 نتيجة الترفيع في نسبة الفائدة المركزية ونسبة مكافئة الادخار بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي. كما ارتفعت **فوائد الدين العمومي الخارجي** من 1535.6 م د سنة 2021 إلى 1744.3 م د سنة 2022، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نسب الفائدة بالأسواق العالمية.

* كلفة فوائد الدين العمومي :

ارتفعت **كلفة فوائد الدين العمومي** إلى 4.4 % سنة 2022 مقابل 3.8 % سنة 2021 وحافظت **كلفة الدين الخارجي** خلال السنوات الأخيرة على مستواها المنخفض نسبيا رغم الزيادة المسجلة من 2.51 % سنة 2021 إلى 2.77 % سنة 2022. كما ارتفعت **كلفة فوائد الدين الداخلي** من 6.01 % سنة 2021 إلى 6.84 % خلال سنة 2022.

م د	2019	2020	2021	2022
كلفة فوائد الدين العمومي :	**% 3.79**	**% 4.42**	**% 3.80**	**% 4.41**
كلفة فوائد الدين الخارجي	% 2.63	% 2.69	% 2.51	% 2.77
كلفة فوائد الدين الداخلي	% 6.71	% 8.35	% 6.01	% 6.84

السحوبات والإصدارات الصافية :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
السحوبات والإصدارات الصافية	**4210.4**	**9927.3**	**2831.7**	**7688.2**	**616.0**
الاقتراض الخارجي الصافي	2734.0	1908.9	1015.6	2716.0	886.3
الاقتراض الداخلي الصافي	1476.4	8018.4	1816.1	4972.3	(-270.3)
نسبة السحوبات والإصدارات الصافية من السحوبات والإصدارات الجمليّة	% 39.7	% 57.3	% 20.3	% 44.0	% 10.7

ارتفعت السحوبات والإصدارات الصافية للدين العمومي خلال سنة2022 حيث بلغت 7688.2 م د مقابل 2831.7 م د سنة 2021.

الرسم البياني رقم 1-15 : الإقتراض الصافي (السحوبات والإصدارات الصافية) % إجمالي الناتج المحلي

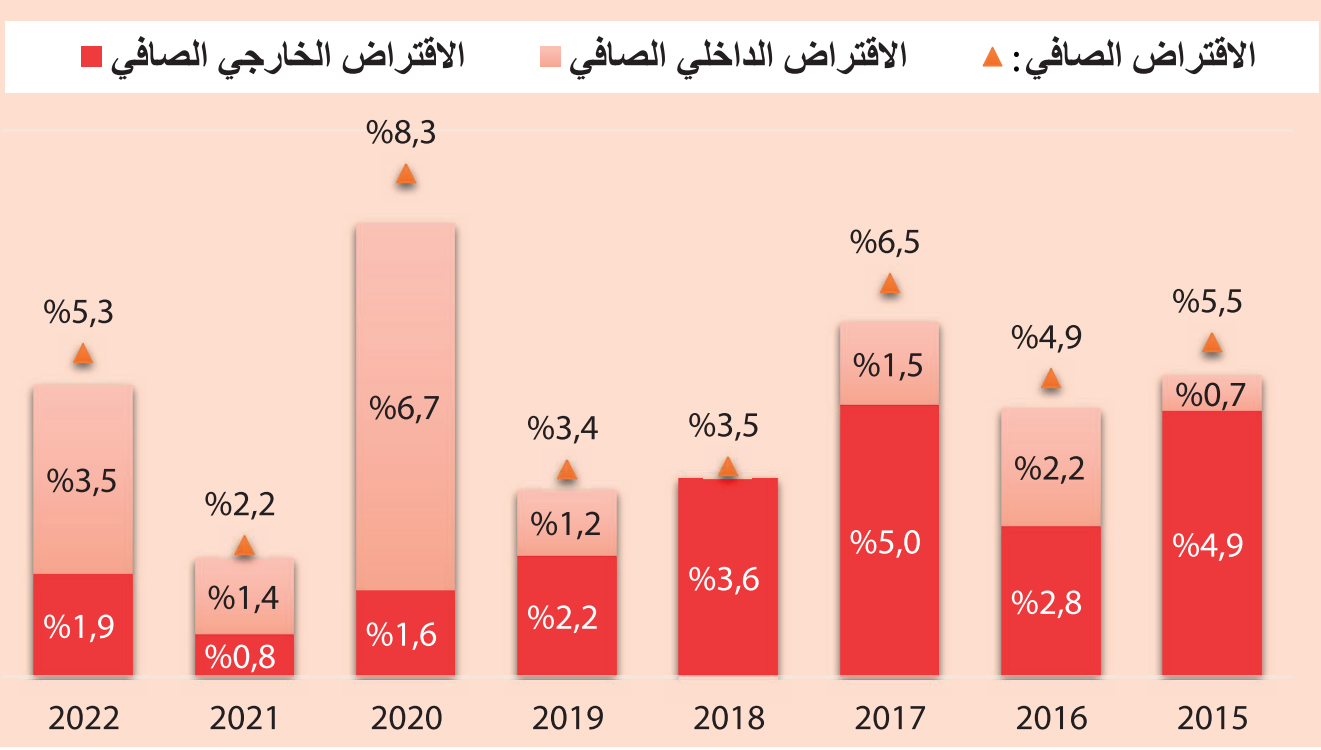

V. حجم الدين العمومي :

الرسم البياني رقم 1-16 : حجم الدين العمومي خلال سنوات 2015-2022 (م د)

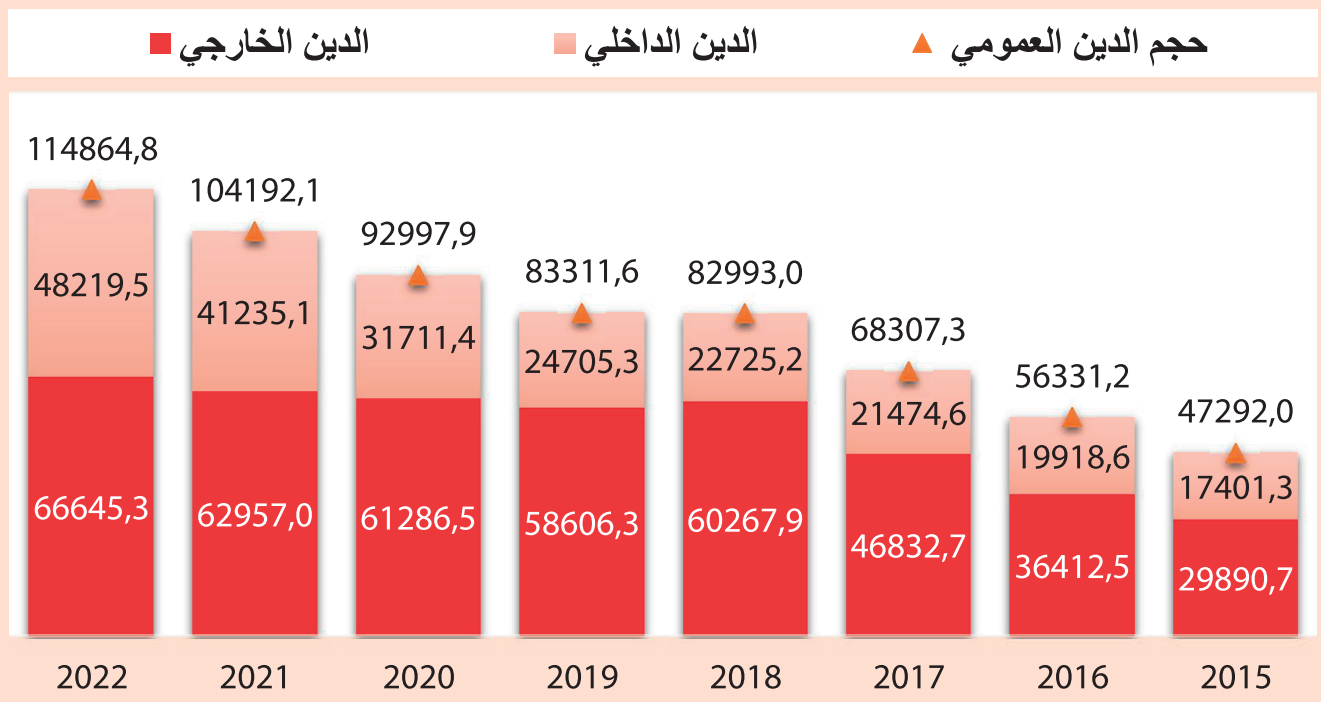

الرسم البياني رقم 1-17 : عوامل تراكم قائم الدين العمومي 2015-2022 (م د)

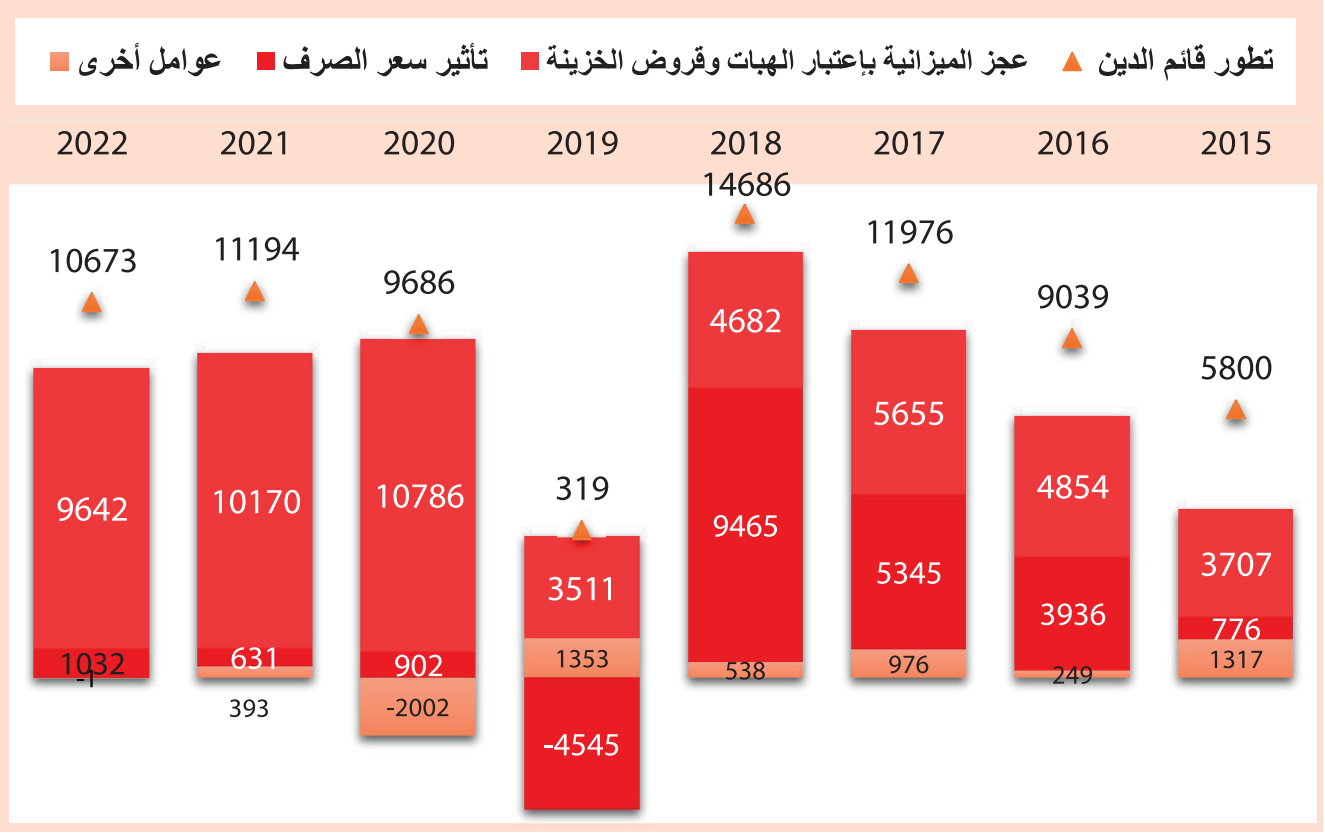

بعد أن عرفت الفترة 2015-2018 نسقا تصاعديا لارتفاع حجم الدين العمومي نتيجة لتأثير سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وتفاقم عجز الميزانية، ورغم تواصل صعوبات الوضع الاقتصادي والمالي سجل **نسق ارتفاع حجم الدين** تراجعا ملحوظا نهاية سنة 2019 مقارنة بالسنوات السابقة فقد بلغ حجم الدين العمومي 83311.6 م د موفى سنة 2019 مقابل 82993.0 م د نهاية سنة 2018، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 0.4 % مقابل 19 % معدل نسبة ارتفاع الدين خلال سنوات 2015-2018، وذلك نتيجة خاصة تحسن قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية والتخفيض في الدين الخارجي (من 60267.9م د سنة 2018 إلى 58606.3 م د سنة 2019)، وهو ما مكن من التخفيض في نسبة المديونية من 73.45 % سنة 2018 إلى 67.75 % سنة 2019.

إلا أنّ الصعوبات التي واجهتها المالية العمومية خلال الفترة 2020-2022 نتيجة تأثير تداعيات جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأكرانية أدّت إلى التسريع في نسق ارتفاع قائم الدين العمومي بزيادة 9686 م د سنة 2020 و11194 م د سنة 2021 و10673 م د سنة 2022، أي بنسبة ارتفاع على التوالي 11.6 % و12.0 % و10.2%، حيث بلغ حجم الدين العمومي 92997.9 م د سنة 2020 و104192.1 م د سنة 2021 و114864.8 م د سنة 2022.

ولئن ارتفع **حجم الدين الخارجي** من 61286.5 م د سنة 2020 إلى 62957.0 م د سنة 2021 و66645.3 م د سنة 2022 فإن هذا الارتفاع يبقى أدنى من تطور إجمالي الناتج المحلي وبالتالي انخفضت نسبة المديونية الخارجية للدولة من 51.23 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 إلى 48.26 % سنة 2021 و46.32 % سنة 2022.

وقد سجّل **حجم الدين العمومي الداخلي** ارتفاعا استثنائيا خلال 2020-2022 نتيجة الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة ليصل إلى 31711.4 م د سنة 2020 (أي 26.51 % من إجمالي الناتج المحلي) و41235.1 م د سنة 2021 (أي 31.61 % من إجمالي الناتج المحلي) و48219.5 م د سنة 2022 (ما يعادل 33.51 % من إجمالي الناتج المحلي).

الرسم البياني رقم 1-18 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

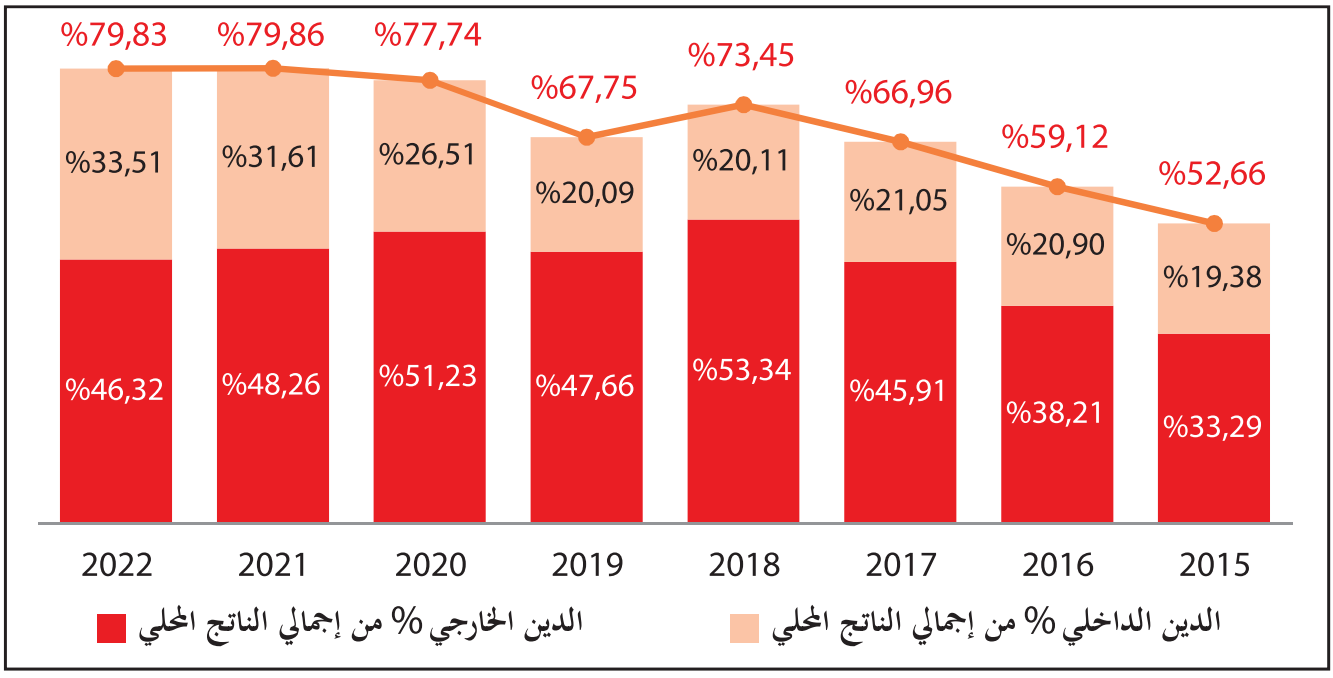

وإجمالا بلغ الدين العمومي نسبة 79.83 % من إجمالي الناتج المحلي موفى سنة 2022 مقابل 79.86 % سنة 2021 و 77.74 % سنة 2020 و67.75 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019.

بالنسبة لسنة 2023 وإلى موفى شهر جوان بلغ **حجم الدين العمومي** 119495.7 م د أي ما يعادل 79.0 % من إجمالي الناتج المحلي، ويتوقع أن تصل نسبة المديونية إلى عتبة 79.9 % من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة.

VI. ديناميكية الدين العمومي :

خلال سنة 2019، ونتيجة محاولة تجاوز صعوبات المالية العمومية والتدابير المتخذة من أجل ترشيد النفقات والتي ساهمت في التقليص من عجز الميزانية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن قيمة الدينار مقابل بقية العملات، سجلت نسبة المديونية من إجمالي الناتج المحلي انخفاضا بـ5.7 %، لتبلغ بذلك نسبة المديونية 67.75 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 73.45 % في موفى سنة 2018.

خلال الفترة 2020-2022 تأثرت المالية العمومية بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية والمالية لأزمة كورونا 2020-2021 ثم أزمة الحرب الروسية الأكرانية 2022، حيث سجلت التوازنات الماليّة زيادة قياسية في عجز الميزانية وتفاقم كبير لحاجيات التمويل ومثل ذلك عبئا إضافيا على استدامة الدين العمومي وصعب مهمة التحكم في نسبة المديونية.

سجلت نسبة المديونية زيادة بـ 9.99 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 لتبلغ 77.74 %، ثم استقرت في مستويات مرتفعة سنتي 2021 و2022 على التوالي 79.86 % و79.83 % من اجمالي الناتج المحلي.

عوامل تطور نسبة المديونية :

يعد **تراجع النمو الاقتصادي** أهم عامل لارتفاع نسبة المديونية خلال سنة 2020، إذ أدى النمو السلبي لترفيع نسبة المديونية بحوالي 6.14 %. وذلك على عكس السنوات السابقة حين مكن النمو الاقتصادي خلال سنوات 2015-2019 من تقليص نسبة المديونية سنويا بمعدل 0.98 % من إجمالي الناتج المحلي وفي المقابل ساهمت **نسبة النمو الحقيقي** المسجلة سنة2021 (4.4 %) وسنة 2022 (2.4 %) في تقليص نسبة المديونية على التوالي بـ 3.14 % و1.77 % من إجمالي الناتج المحلي.

الرسم البياني رقم 1-19 : العوامل المساهمة في تطور نسبة المديونية

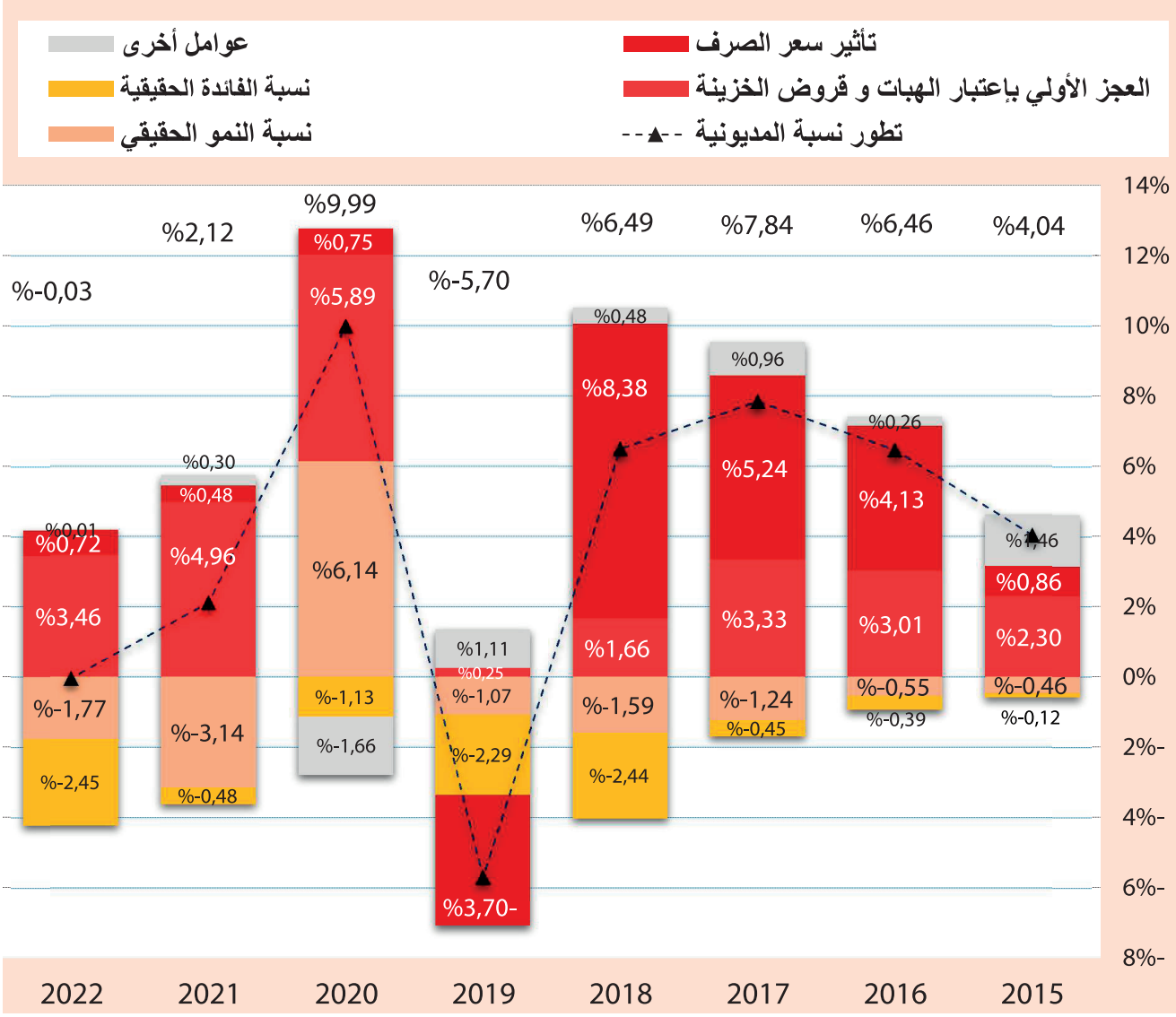

قدرت مساهمة **العجز الأولي للميزانية** (باعتبار الهبات وقروض الخزينة) في ارتفاع نسبة المديونية بما يقارب 3.46 % من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2022 و4.96 % سنة 2021 و5.89 % سنة 2020 مقابل معدل سنوي بحوالي 2.11 %خلال الفترة 2015-2019.

وقد بلغ **تأثير سعر الصرف** على حجم الدين العمومي خلال سنة 2022 حوالي 0.72 % من إجمالي الناتج المحلي.

تأثير سعر الصرف على حجم الدين العمومي :

يعد تأثير سعر الصرف أهم عامل من عوامل إرتفاع نسبة المديونية،باستثناء سنة 2019 حيث مكن التأثير الإيجابي لتحسن قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من تخفيض قائم الدين العمومي بحوالي 4545 م د أي ما يمثل 3.7 % من إجمالي الناتج المحلي في حين بلغ تراكم تأثير انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة 2015-2018 ما يقارب 19522 م دينار أي بتراكم جملي يساوي 18.6 % من إجمالي الناتج المحلي. وقد ساهم سعر الصرف في ارتفاع حجم الدين بحوالي 902 م د أي 0.75 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 وبحوالي 631 م د أي 0.48 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2021.

الرسم البياني رقم 1-20 : تطوّر سعر صرف الأورو و الدولار مقابل الدينار (نهاية السنة)

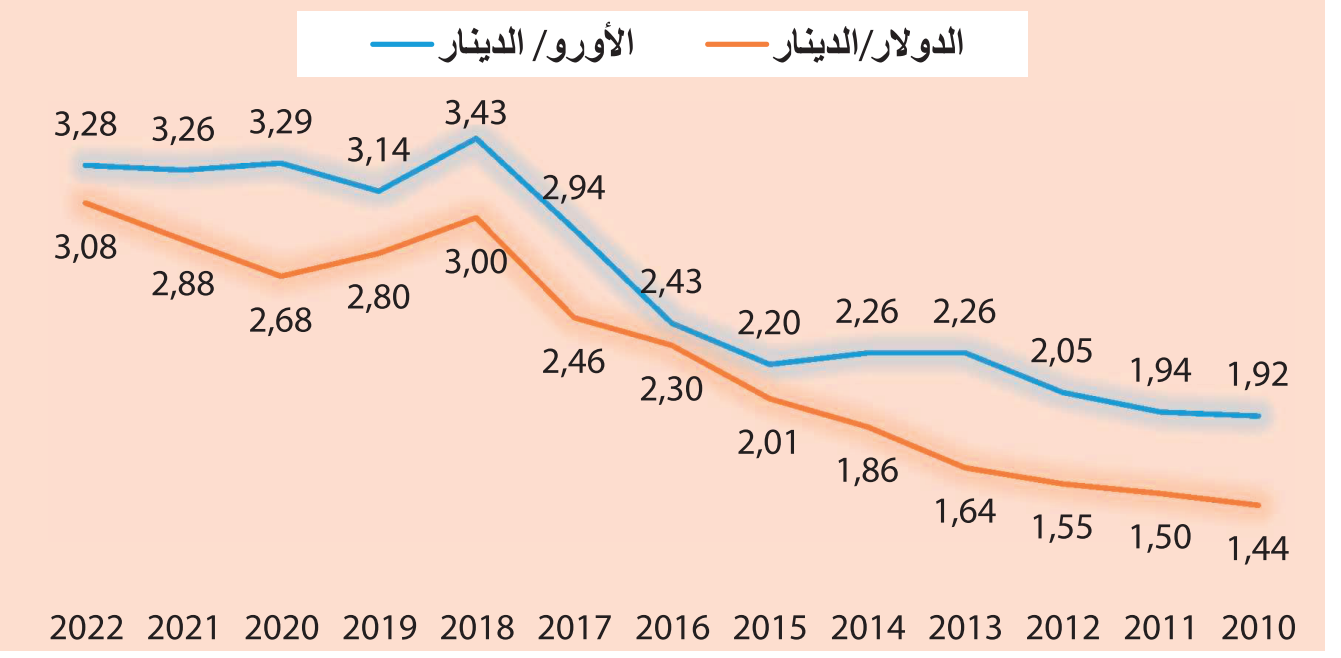

بالنسبة لسنة 2022، شهد سعر صرف الأورو مقابل الدينار التونسي ارتفاعا بـ 0.8 % حيث بلغ 3.28 في موفى سنة 2022 مقابل 3.26 في موفى سنة 2021 كما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي بـ 7.0 % من 2.88 نهاية سنة 2021 إلى 3.08 نهاية سنة 2022 وبذلك بلغ تأثير سعر الصرف على حجم الدين خلال سنة 2022 حوالي 1032 م د أي 0.72 % من إجمالي الناتج المحلي.

VII. هيكلة الدين العمومي :

الرسم البياني رقم 1-21 : تركيبة الدين العمومي 2019-2022

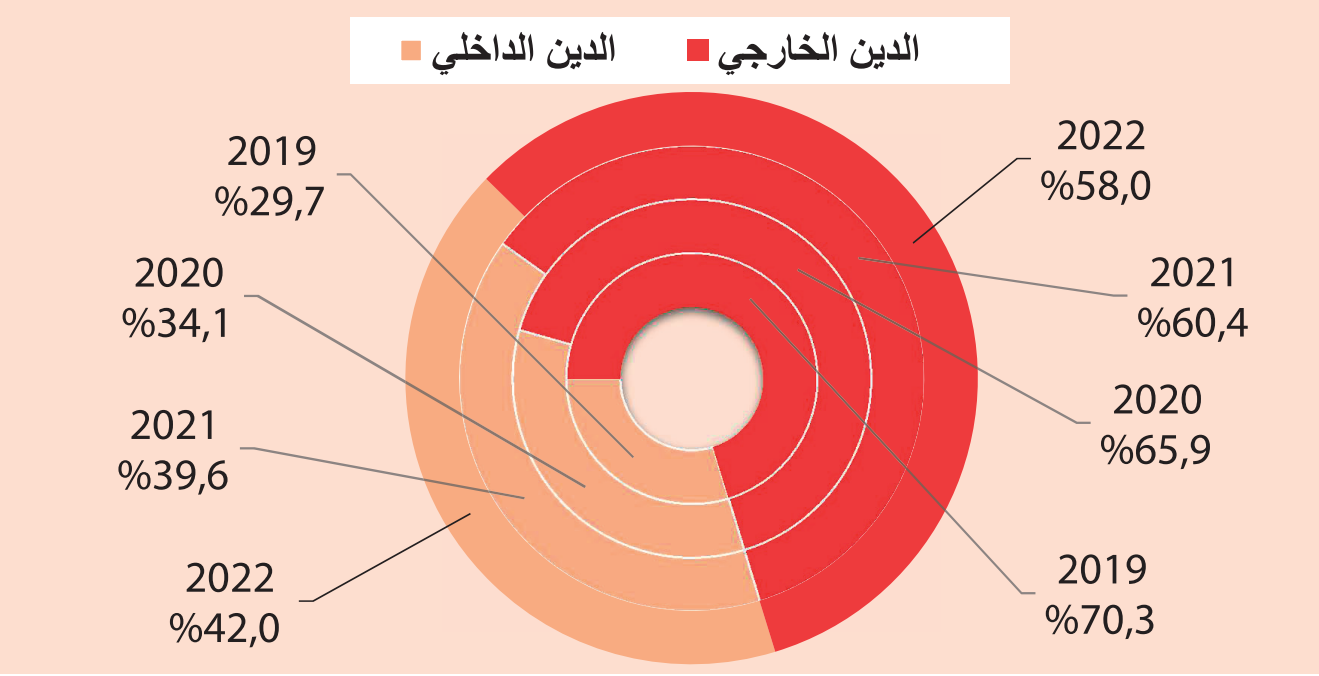

سجلت تركيبة الدين العمومي حسب المصدرتراجع مناب الدين الخارجي خلال الفترة 2020-2022 نتيجة الاعتماد على موارد الاقتراض الداخلي، خاصة رقاع الخزينة، كصيغة أساسيّة للتمويل مما مكن من الترفيع في مناب الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي خلافا للسنوات السابقة. حيث انخفض مناب الدين الخارجي إلى 58.0 % من الدين العمومي سنة 2022 مقابل 70.3 % سنة 2019 و ارتفع مناب الدين الداخلي من 29.7 % سنة 2019 إلى 42.0 % سنة 2022.

1. تركيبة الدين العمومي الخارجي :

%	2019	2020	2021	2022	السداسي الاول من سنة 2023
مناب الدين الخارجي % من الدين العمومي	**% 70.3**	**% 65.9**	**% 60.4**	**% 58.0**	**% 57.3**
***القروض متعددة الأطراف** % من الدين العمومي الخارجي	% 48.76	% 52.95	% 57.49	% 60.15	% 60.95
***قروض التعاون الثنائي** % من الدين العمومي الخارجي	% 15.75	% 16.28	% 17.88	% 18.60	% 18.46
***الاسواق المالية العالمية** % من الدين العمومي الخارجي	% 35.49	% 30.77	% 24.63	% 21.25	% 20.59

* تركيبة الدين الخارجي حسب المقرضين :

تتميز تركيبة الدين العمومي الخارجي بهيمنة الدين المتعدد الأطراف حيث بلغ حجم الدين المستحق لهذه الفئة في موفى سنة 2022 حوالي 60.15 % من جملة الدين الخارجي أي ما يعادل 40087.8 م د، ويرتكز الدين المستحق للمقرضين متعددي الأطراف على ثلاثة مقرضين أساسيين وهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، الذين يستحوذون على ما يقارب 70.7 % من الدين متعدد الأطراف.

وعلى غرار السنوات السابقة يبقى البنك الدولي للإنشاء والتعمير أهم المقرضين متعددي الأطراف و ذلك بحجم دين بلغ 12356.0 م د أي 30.8 % من مجموع الدين متعدد الأطراف وقرابة 18.5 % من مجموع الدين العمومي الخارجي، يليه صندوق النقد الدولي بحوالي 21.1 % من مجموع الدين متعدد الأطراف وبحجم دين يبلغ 8448.6 م د (منها 2139.8 م د مخصصات حقوق السحب الخاصة)، ثم البنك الأفريقي للتنمية بحجم دين بلغ 7539.4م د ويمثل 18.8 % من الدين متعدد الأطراف.

أما بالنسبة لحجم الدين العمومي الخارجي المستحق في إطارالتعاون الثنائي فقد بلغ في نهاية سنة 2022 حوالي 12394.2م د أي ما يعادل نسبة 18.6 % من إجمالي الدين العمومي الخارجي. تمثل ألمانيا أول دائن على مستوى التعاون الثنائي بحجم دين يصل إلى 2713.2 م د أي بنسبة 21.9 % من الدين الثنائي، تليهافرنسا بحجم دين بلغ 2661.4 م د (21.5 % من الدين الثنائي) ثم الجزائربحوالي2028.7 م د (أي بنسبة 16.4 % من الدين الثنائي) والمملكة العربية السعودية بحوالي1555.0 م د (12.5 % من الدين الثنائي).

* تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب أهم العملات الأجنبية :

تهدف استراتيجية التصرف في الدين العمومي إلى ضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف عن طريق السعي إلى أن تكون تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب العملات مطابقة لتوزيع المبادلات الخارجيّة لبلادنا مع بقية الدول.

ويتم اختيار الأورو كعملة اقتراض للقروض الجديدة كلّما كان ذلك ممكنا، وذلك باعتبار أهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمع تونس بالاتحاد الأوروبي الذي يمثل الشريك التجاري الأول لتونس.

يغلب الأورو على محفظة الدين الخارجي للبلاد التونسية،حيث بلغ مناب الدين الخارجي بالأورو 59.8 % سنة 2022 مقابل 60.4 % سنة 2021 و58.4 % سنة 2020 و55.7 % سنة 2019.

الرسم البياني رقم 1-22 : تركيبة الدين الخارجي حسب العملات الأجنبية

(بعد توزيع حقوق السحب الخاصة بين العملات المكونة له)

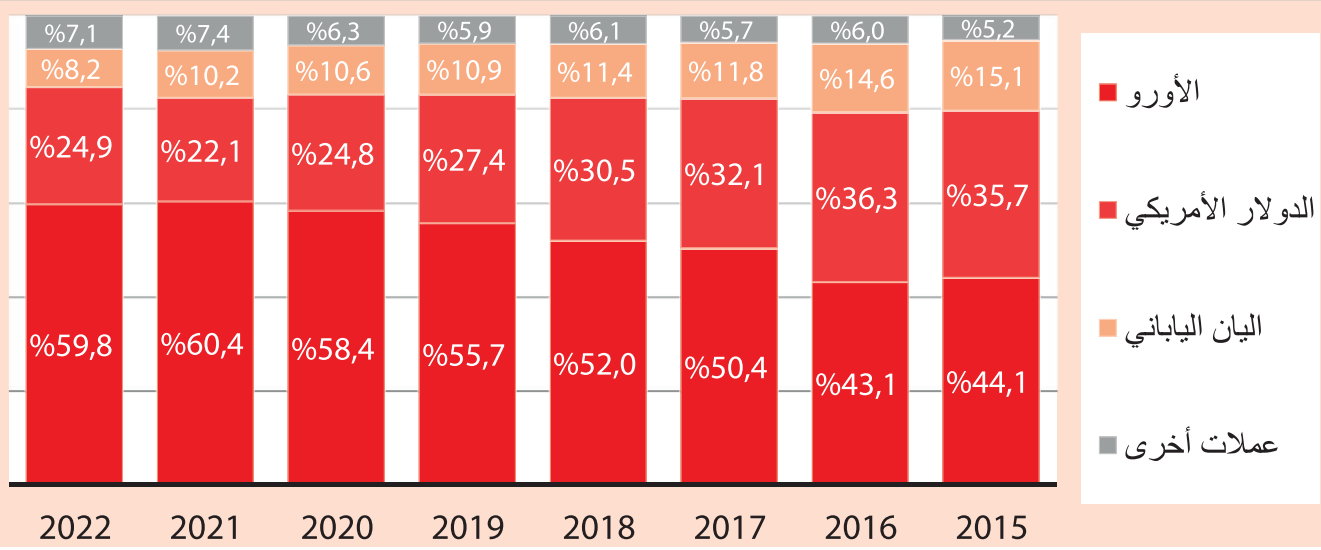

2. تركيبة الدين العمومي الداخلي :

%	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
مناب الدين الداخلي % من الدين العمومي	**% 29.7**	**% 34.1**	**% 39.6**	**% 42.0**	**% 42.7**
***دين قصير المدى** % من الدين العمومي الداخلي	% 0.00	% 0.00	% 7.30	% 4.89	% 6.36
***رقاع الخزينة** % من الدين العمومي الداخلي	% 57.41	% 55.67	% 46.18	% 54.90	% 53.19
***الايداعات بالخزينة** % من الدين العمومي الداخلي	% 35.05	% 23.68	% 29.56	% 30.68	% 33.24
***دين داخلي بالعملة** % من الدين العمومي الداخلي	% 6.55	% 11.08	% 9.63	% 5.19	% 3.11
***ديون أخرى** % من الدين العمومي الداخلي	% 1.00	% 9.57	% 7.33	% 4.33	% 4.09

يرتكز الدين العمومي الداخلي أساسا على إصدارات رقاع الخزينة، حيث يمثل حجم رقاع الخزينة متوسطة وطويلة المدى حوالي 54.9 % من محفظة الدين الداخلي بالإضافة إلى 4.89 % بعنوان رقاع الخزينة قصيرة المدى ويتوزع بقية الدين العمومي الداخلي بين إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية (30.7 %) وديون داخلية معنونة بالعملة الأجنبية تتمثل أساسا في قروض مسندة من القطاع البنكي(5.2 %).

* رقاع الخزينة :

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
دين قصير المدى	**0.0**	**0.0**	**3010.8**	**2358.2**	**3248.6**
*رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 أسبوع	0.0	0.0	1560.8	1102.2	1193.6
*رقاع الخزينة قصيرة المدى 26 أسبوع	0.0	0.0	1450.0	1256.0	2055.0
رقاع الخزينة متوسطة وطويلة المدى	**14182.5**	**17654.8**	**19043.9**	**26474.6**	**27161.7**
*رقاع الخزينة 52 اسبوع	436.2	2440.7	194.4	4776.0	4791.0
*رقاع الخزينة القابلة للتنظير	13341.2	14975.6	16971.5	16869.8	16006.6
*اكتتاب وطني	405.1	238.5	1878.0	4828.8	6364.1

انخفض حجم رقاع الخزينة قصيرة المدى (13 و26 أسبوع) من 3010.8 م دسنة 2021 إلى 2358.2 م د سنة 2022.

ارتفع حجم رقاع الخزينة (متوسطة وطويلة المدى) من 19043.9 م د سنة 2021 إلى 26474.6 م د سنة 2022 منها رقاع الخزينة القابلة للتنظير 16869.8 م د والاكتتاب الوطني 4828.8 م د ورقاع الخزينة 52 أسبوع 4776.0 م د.

الرسم البياني رقم 1-23 : توزيع حجم رقاع الخزينة طويلة المدى في موفى سنة 2022 حسب آجال السداد

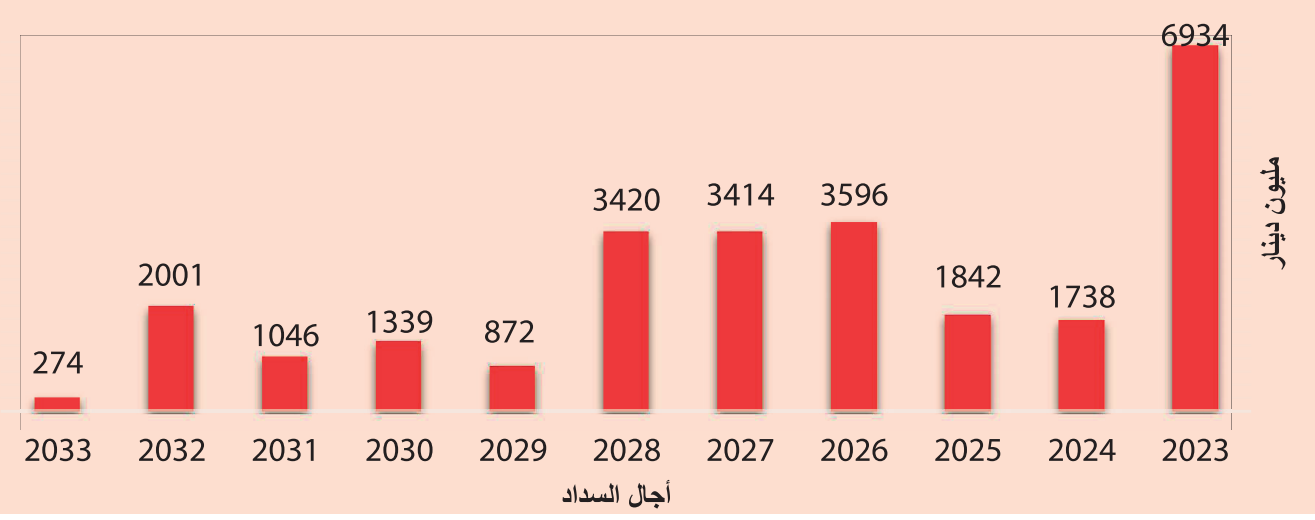

* إيداعات الخزينة العامة للبلاد التونسية :

بلغ حجم الإيداعات الصافية[3] بالخزينة العامة للبلاد التونسيةفي موفى سنة 2022 حواليّ 14793.0 م د لتمثل بذلك نحو 30.7 % من حجم الدين العمومي الداخلي مقابل 12190.4 م د سنة 2021.

وتتأتى هذه الإيداعات أساسا من موارد صندوق الادخار الوطني التونسي بمبلغ 7864.8، بالإضافة إلى الحسابات البريدية الجارية 2163.8 م د وحسابات المؤسسات والشركات العمومية المفتوحة لدى الخزينة العامة (الحسابات ن مكرر) 5628.4 م د، وموارد أخرى 986.9 م د.

في المقابل بلغ رصيد الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي 1818.1 م د، كما بلغ رصيد الحسابات الخاصة بالعملة (المرتبطة بقروض دعم الميزانية) حوالي 32.8 م د.

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
موارد صندوق الادخار الوطني التونسي	6220.1	6741.6	7263.8	7864.8	8426.4
الحسابات البريدية الجارية	1639.9	1989.9	1892.6	2163.8	2251.5
الحسابات ن مكرر المفتوحة لدى الخزينة العامة	1240.9	2325.1	3609.3	5628.4	5587.5

* الدين الداخلي بالعملة الأجنبية :

يتمثل الدين الداخلي بالعملة الأجنبية في قائم القروض البنكية المبرمة بالعملة الأجنبية مع مجموعة من البنوك المقيمة بغاية تمويل حاجيات الميزانية.

م د	2019	2020	2021	2022	السداسي الأول من سنة 2023
***دين داخلي بالعملة الأجنبية :**	**1617.8**	**3512.7**	**3969.3**	**2504.1**	**1586.9**
القرض البنكي المجمع بالعملة 2010	88.4	31.4	7.9	0.6	-
القرض البنكي المجمع بالعملة 2017	410.6	-	-	-	-
القرض البنكي المجمع بالعملة 2019	1118.7	787.4	397.1	-	-
القرض البنكي المجمع بالعملة 2020	-	2694.0	2288.0	923.2	50.6
القرض البنكي المجمع بالعملة 2021	-	-	1276.2	1236.0	1183.5
القرض البنكي المجمع بالعملة 2022	-	-	-	344.4	352.8

[3] الايداعات الصافية = إجمالي الايداعات – ايداعات الخزينة لدى البنك المركزي (رصيد الحساب الجاري للخزينة..)

انخفض حجم الدين الداخلي بالعملة الأجنبية من 3969.3 م د سنة 2021 إلى 2504.1 م د سنة 2022 وذلك نتيجة تسديدات أقساط من القروض السابقة وتراجع الاعتماد على القروض البنكية بالعملة الأجنبية لتمويل حاجيات الميزانية خلال سنة 2022.

ويلخص الجدول التالي الشروط المالية للقروض البنكية المجمعة بالعملة الأجنبية :

الشروط المالية للقروض البنكية المجمعة بالعملة الأجنبية :

	المبلغ بالعملة	نسبة الفائدة	سداد أصل الدين
قرض سنة 2017	**179 م أورو**	%2	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2018)
	71 م أورو	%2.25	دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2020)
قرض سنة 2019	**351 م أورو**	%2.25	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2020)
	5 م أورو	% 2.5	دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2022)
قرض سنة 2020	**300 م أورو**	%2	دفعة واحدة في 2022
	140 م أورو	%2.25	دفعة واحدة في 2023
	15 م أورو	%2.75	دفعة واحدة في 2025
	257 م أورو	%2	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2022)
	130 م دولار	%2.75	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2022)
قرض سنة 2021	**94.5 م أورو**	% 2.00	دفعة واحدة بعد 5 سنوات (في سنة 2026)
	165 م أورو	%2.75	5 سنوات منها 3 سنوات امهال (2025-2026)
	25 م دولار	%2.75	دفعة واحدة بعد 5 سنوات (في سنة 2026)
	125 م دولار	%3.5	5 سنوات منها 3 سنوات امهال (2025-2026)
قرض سنة 2022	**56.5 م أورو**	**% 2.90**	**4 سنوات منها سنتين امهال (2025-2026)**
	25 م أورو	أوربور + 1.95 %	**4 سنوات منها سنتين امهال (2025-2026)**
	25 م دولار	ليبور + 1.90 %	**4 سنوات منها سنتين امهال (2025-2026)**

VIII. مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي :

* مخاطر تغير نسب الفائدة :

	2019	2020	2021	2022
حصة الدين بنسبة فائدة متغيرة	**% 27.8**	**% 29.6**	**% 18.8**	**% 20.3**
الدين الخارجي	% 27.4	% 32.5	% 17.8	% 18.4
الدين الداخلي	% 28.6	% 23.9	% 20.2	% 22.9
إعادة تثبيت سعر الفائدة خلال سنة	**% 36.5**	**% 39.8**	**% 32.5**	**% 36.7**
الدين الخارجي	% 33.7	% 41.5	% 23.8	% 26.0
الدين الداخلي	% 43.0	% 36.6	% 45.8	% 51.5
إعادة تثبيت سعر الفائدة خلال 5 سنوات	**% 69.8**	**% 73.8**	**% 66.2**	**% 69.3**
الدين الخارجي	% 65.7	% 71.6	% 58.3	% 60.4
الدين الداخلي	% 79.4	% 78.0	% 78.2	% 81.7
معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة ATR (سنوات)	**3.99**	**3.69**	**4.69**	**4.31**
الدين الخارجي	4.48	4.04	5.91	5.55
الدين الداخلي	2.84	3.00	2.82	2.61

يتمّ تقييم مخاطر كلفة فوائد الدّين العمومي من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات، من بينها :

****حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة :**

بلغت حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة 20.3 % سنة 2022 بعد أن انخفضت من 29.6 % سنة 2020 إلى 18.8% من حافظة الدّين الجمليّة سنة 2021. تم تثبيت نسب الفائدة لقروض البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية خلال سنة 2021 مما ساهم في تخفيض حصّة الدّين الخارجي بنسبة فائدة متغيرة إلى مستوى 18 % خلال 2021-2022 مقابل 32.5 % سنة 2020 و27.4 % في سنة 2019.

انخفضت حصة الدين الداخلي بنسبة فائدة متغيرة من 24 % سنة 2020 إلى 20.2 % سنة 2021 ويعود ذلك إلى الترفيع في إصدارات رقاع الخزينة ذات نسب فائدة ثابتة. وفي سنة 2022 تم اصدار قروض داخلية ذات نسب فائدة متغيرة مما أدى إلى ارتفاع حصة الدين الداخلي بنسبة فائدة متغيرة إلى 22.9 %.

**حصة الدين العمومي الذّي يتطلّب إعادة تثبيت سعر الفائدة :

تشمل **حصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة** مجموع الديون ذات نسب الفائدة المتغيرة، إضافة للديون ذات نسب الفائدة الثابتة التي يحلّ آجلها خلال سنةأي حجم الدين العمومي الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة واحدة.

ولقد بلغت حصة الدين الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة نسبة 36.7 % في موفى سنة 2202،أي أنّ أكثر من ثلث الدين العمومي معرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة.

أمّا بالنسبة **لحصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون 5 سنوات** فقد تجاوز ثلثي حافظة الدّين العمومي (69.3 %).

**معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة (ATR) :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية اللازمة (متوسط المدّة المرجحة) لتصبح جميع القروض في حافظة الدين العمومي خاضعة لسعر فائدة جديد وقد بلغ معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة 4.3 سنوات موفى سنة 2022 مقابل 4.7 سنوات في سنة 2021 و3.7 سنوات في سنة 2020 وحوالي 4 سنوات في 2019.

* مخاطر إعادة التمويل :

	2019	2020	2021	2022
معدل مدة سداد الدين (سنوات)	6.32	6.05	5.92	5.63
الدين الخارجي	6.92	6.67	7.05	6.78
الدين الداخلي	4.89	4.87	4.19	4.05
إعادة التمويل خلال سنة	% 9.7	% 11.1	% 14.3	% 18.0
الدين الخارجي	% 7.3	% 9.9	% 6.7	% 9.8
الدين الداخلي	% 15.3	% 13.4	% 26.0	% 29.3
إعادة التمويل خلال 5 سنوات	% 47.5	% 52.2	% 53.8	% 56.4
الدين الخارجي	% 45.7	% 50.8	% 50.5	% 52.3
الدين الداخلي	% 51.8	% 54.7	% 58.8	% 62.2
مدّة الدين (Duration) (سنوات)	4.4	4.1	3.7	3.5
الدين الخارجي	4.8	4.4	4.3	3.8
الدين الداخلي	3.7	3.7	3.2	3.2

ترتبط مخاطر إعادة التمويل بظروف تجديد الدّيون الذي يحلّ آجل استحقاقها والتي يمكن أن يتمّ سدادها من خلال تعبئة موارد مالية جديدة بكلفة يمكن أن تكون أكثر ارتفاعا.

**معدل مدة سداد الدين العمومي :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون، وقد تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي إلى أقل من 6 سنوات في موفى سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي بسبب ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2022 وقصر آجال الديون الداخلية بالعملة إضافة إلى اقتراب أجال تسديد الديون السابقة وتراكمها على المدى المتوسط، في المقابل شهد معدل مدة سداد الدين الخارجي تحسنا نسبيا من 6.7 سنوات خلال سنة 2020 إلى 7 سنوات خلال سنة 2021 ثم تراجع إلى 6.8 سنوات خلال سنة 2022.

**إعادة التمويل :

ارتفعت حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال سنة واحدة من 14.3 % سنة 2021 إلى 18.0 % سنة 2022، ويعود ذلك لقصر آجال كلّ من الديون الداخلية والخارجية التي وقع اللّجوء إليها في السنوات الأخيرة. كما سجّلت حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال 5 سنوات ارتفاعا لتبلغ 56.4 % من حافظة الدّين العمومي، أي أن أكثر من نصف حجم الدين العمومي سيحل أجال سداده خلال الخمس السنوات القادمة (2023-2027).

* مخاطر أسعار الصرف :

	2019	2020	2021	2022
نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة	% 72.3	% 69.7	% 64.2	% 60.2
الدين الخارجي	% 100.0	% 100.0	% 100.0	% 100.0
الدين الداخلي	% 6.5	% 11.1	% 9.6	% 5.2

يعدّ تأثير أسعار الصرف على حافظة الدين العمومي إحدى أهّم عوامل ارتفاع حجم الدّين ونسبة المديونية وتتأتّى مخاطر أسعار الصرف أساسا من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية وتشمل هذه الدّيون كلاّ من الدّين الخارجي والدين الداخلي بالعملة الأجنبية.

وقد بلغت نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة في موفى سنة 2022 ما يقارب 60.2 % من مجموع الدين العمومي مسجّلة تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السّابقة، وذلك نتيجة الترفيع في إصدارات رقاع الخزينة خلال 2020-2022 مقابل تراجع سحوبات القروض الخارجية و القروض الداخلية بالعملة.

القسم الثّاني :
قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

I. التعهـــدات :

خـلال سنـــة 2022 أبرمت وزارة الماليـــة مع المؤسســـات العموميـــة 14 إتفاقيـــة قـــرض بمبلـــغ جملـي قـدره 289.8 مليون دينار مقابل 20 اتفاقية قرض بقيمة 266.4 مليون دينار في سنة 2021 و 25 اتفاقية قرض بقيمة 474.885 مليون دينار في سنة 2020.

الرسم البياني رقم 2-1 : تطور القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

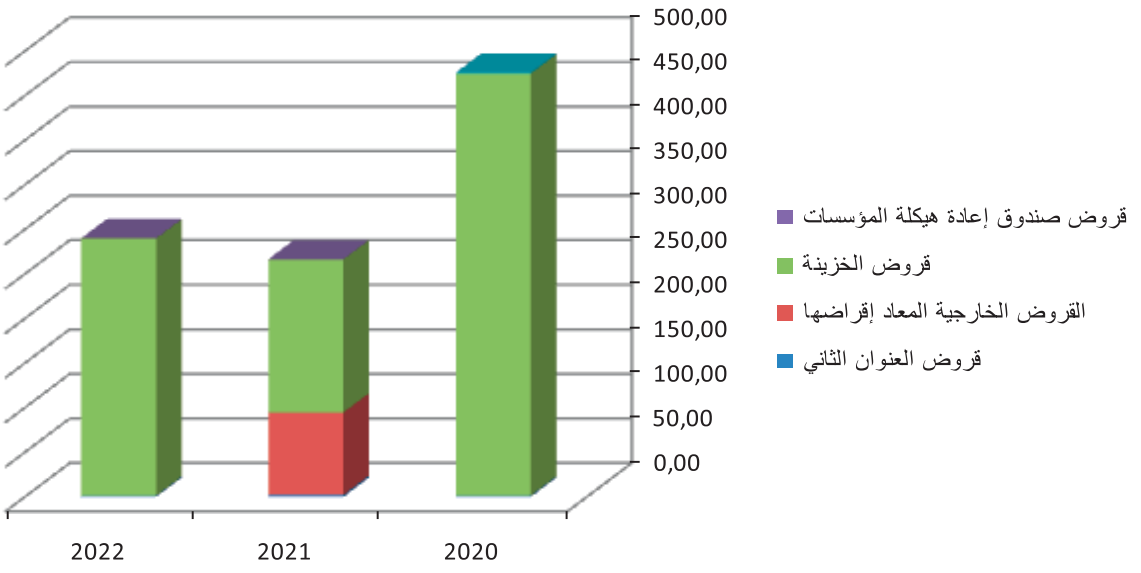

ويعود إرتفاع قيمة القروض المبرمة سنة 2020 إلى قانون المالية التعديلي لسنة 2020 المؤرخ في 14 ديسمبر 2020 الذي ضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بـ 550 مليون دينار والذي خصص أساسا لتسوية تسبقات خزينة لفائدة عدد من المؤسسات العمومية.

كما أبرمت وزارة المالية 13 اتفاقية قرض خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2023 بقيمة 153.4 م د توزعت بين 9 قروض خزينة بمبلغ 58.6 م د و قرضي ميزانية بمبلغ 1.1 م د و قرضين خارجيين معاد إقراضهما بمبلغ 93.7 م د .

توزيع القروض حسب المستفيدين :

توزعت القروض الممنوحة خلال سنوات 2020 و 2021 و2022 حسب المستفيدين كالتالي :

2020					
صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	3	تمويل حاجياتها من السيولة لخلاص نفقات الأجور والمزودين	%3	من 20 أوت 2021 إلى 20 فيفري 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	3	تمويل حاجياتها من السيولة لخلاص نفقات الأجور والمزودين	% 3	من 15 نوفمبر 2021 إلى 15 ماي 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	18.7	تسوية تسبقتي الخزينة المسندتين سنة 2020 بمبلغ 8.7 و10 مليون دينار	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.075	تغطية حاجياتها من السيولة	% 3	من 31مارس2021 إلى 31ديسمبر 2021
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.3	مجابهة مصاريف عاجلة	% 1	من 31مارس2021 إلى 31ديسمبر 2021
	شركة نقل تونس	24	تسوية تسبقة خزينة مسندة سنة 2020	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط الجوية التونسية	26.533	تسوية تسبيقات خزينة مسندة لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط الجوية التونسية	8.8	تسديد قسطي 25 و 29 ماي 2020 من قرض سيتي بنك مضمون من الدولة	% 3	دفعة واحدة في 01 جوان 2021
	الشركة التونسية للملاحة	22	تسديد قسط 29 ماي 2020 من قرض مضمون من الدولة	% 1	دفعة واحدة في 01 سبتمبر 2020
	شركة تونس للطرقات السيارة	163.406	تسوية تسبيقات خزينة مسندة لتسديد قروض خارجية مضمونة سنة 2020	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	30	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	60	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الوكالة البلدية للتصرف	0.3	خلاص أجور شهر ماي 2020	% 5	من 1 سبتمبر 2020 إلى 01 أوت 2022
	مصنع التبغ بالقيروان	20	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	مصنع التبغ بالقيروان	40	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	% 1	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	3.15	ترفيع في قرض خزينة المبرم في 19 أفريل 2018 من 10.144 إلى 13.294 مليون دينار	بدون فائدة	من المرابيح
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	5	مناب الدولة في برنامج استكشاف النفط لسنة 2019	بدون فائدة	من المرابيح
	الصيدلية المركزية التونسية	5	خلاص مزودين أجانب	% 3	من 31 مارس 2020 إلى 31 ديسمبر 2020
	الديوان الوطني للزيت	20	التدخل لشراء زيت الزيتون موسم 2020/2019	% 3	دفعة واحدة في 31 أكتوبر 2020
	الديوان الوطني للتجارة	5	تمويل عجز في السيولة	% 3	من 30 أفريل 2021 إلى 31 أكتوبر 2020
	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	6	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 3	من 20 أفريل 2021 إلى 20 أكتوبر 2023
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاءوالورق	3	تغطية نفقات أجور نوفمبر وديسمبر	بدون فائدة	دفعة واحدة في 31 ديسمبر 2021
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	6.25	تغطية نفقات استعجالية	بدون فائدة	دفعة واحدة في 31 ديسمبر 2021
المجموع		473.535			
قروض ميزانية	شركة الدراسات وتهيئة تونس الجنوبية	0.25	مصاريف صيانة وحماية البحيرة الجنوبية	بدون فائدة	دفعة واحدة في 2021/02/26
	شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1,1	مصاريف دراسة ومتابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
المجموع		1.35			
المجموع العام		474.885			

2021					
صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
القروض الخارجية المعاد إقراضها	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	92.3	برنامج مجابهة جائحة كورونا	% 2	من 01 جوان 2026 إلى 01 ديسمبر 2035
المجموع		92.3			
قروض الخزينة	الشركة الوطنية لعجين الحلفاءوالورق	4,2	نفقات الاجور	بدون فائدة	دفعة واحدة بتاريخ 31 ديسمبر 2021
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاءوالورق	8.67	نفقات الاجور	% 5	من 31 مارس 2022 إلى 30 سبتمبر 2025
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	11.06	نفقات الاجور وتسوية تسبقة خزينة	% 5	من 25 مارس 2023 إلى 25 سبتمبر 2026
	الشركة التونسية للطرقات السيارة	28.9	تسديدأقساط قروض خارجية مضمونة	% 1	من 31 أوت 2023 إلى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط التونسية	20.6	تسديدأقساط قروض خارجية مضمونة	% 3	من 28 فيفري 2028 إلى 30 نوفمبر 2024
	شركة الخطوط التونسية	20.6	تسديدأقساط قروض خارجية مضمونة	% 7	من 03 جوان 2023 إلى 03 مارس 2025
	ديوان الأراضي الدولية	15	العناية بالزراعات الكبرى و قطاع الزياتين	% 5	من 31 جويلية 2021 إلى 30 نوفمبر 2021
	الديوان الوطني للزيت	10	تمويل شراءات من زيت الزيتون موسم 2022/2021	% 7	دفعة واحدة بتاريخ 30 سبمتبر 2022
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	1	مجابهة مصاريف طارئة	% 5	من 31 مارس 2022 إلى 30 سبتمبر 2025
	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	3.6	تغطية حاجياتها من السيولة	% 3	من 08 ديسمبر 2021 إلى 08 ديسمبر 2022
	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	1.6	تغطية حاجياتها من السيولة	% 5	من 31 أكتوبر 2021 إلى 30 أفريل 2022
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	10.2	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 7	من 13 أفريل 2022 إلى 13 أكتوبر 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	17.5	نفقات أجور	% 7	من 30 ديسمبر 2022 إلى 30 جوان 2025
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	0.9	ملحق برنامج 2019	بدون فائدة	من المرابيح
	وكالة الكحول	3	تمويل شراءاتها من الكحول	% 5	من 01 أفريل 2022 إلى 01 أكتوبر 2023
	شركة نقل تونس	15	تسوية تسبقات خزينة	% 7	من 31 مارس 2023 إلى 31 ديسمبر 2027
المجموع		171,9			
قروض ميزانية	شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	0.5	مصاريف أشغال تهيئة المنطقة الرطبة TP4	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي التي سيتم تهيئتها
	شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	0.6	مصاريف متابعة أشغال استصلاح سبخة بن غياضة و مصاريف حراستها و صيانتها	بدون فائدة	من محصول بيع الاراضي
	شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1,1	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الاراضي
المجموع		2.2			
المجموع العام		266.4			

2022					
صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	127.8	تسوية تسبيقات خزينة	% 3	من 10أفريل 2023 إلى 10 مارس 2027
	مصنع التبغ بالقيروان	92.6	تسوية تسبيقات خزينة	% 3	من 30 ماي 2023 إلى 30 أفريل 2027
	المركز الوطني البيداغوجي	15	تمويل جزء من صفقة الكتاب المدرسي	% 5	من 30 أكتوبر 2022 إلى 31 جويلية 2023
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	11	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 3	من 02 جوان 2023 إلى 02 ديسمبر2024
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.03	خلاص أجور أعوان	% 3	من 15 جوان 2023 إلى 15 ديسمبر 2024
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	5.1	خلاص أجور أعوان	% 5	من 25 اوت 2023 إلى 25 فيفري 2027
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية	17.5	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 5	من 27 جويلية 2023 إلى 27 جانفي 2026
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	2.7	خلاص أجور أعوان	% 8.8	15 نوفمبر 2023 الي 15 ماي 2025
	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والاشغال	5	تمويل مشاريع بصدد الانجاز	% 9.6	20 أفريل 2025 الي 20 أكتوبر 2032
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	11.7	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 8	من 30 نوفمبر 2023 إلى 30 ماي 2025
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.038	خلاص أجور أعوان	% 8.8	من 15 نوفمبر 2023 إلى 15 ماي2025
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.112	خلاص أجور أعوان	% 8.8	من 25 جوان 2024 إلى 25 ديسمبر 2025
المجموع		288.7			
قروض ميزانية	شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة	0.6	مصاريف صيانة وحماية البحيرة الجنوبية	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
	شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	0.5	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
المجموع		1.1			
المجموع العام		289.8			

II. الاستخلاصات :

بلغت الإستخلاصات المنجزة خلال سنة 2022 بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ما قيمته 153 مليون دينار (الأصل : 130 م د والفوائد 23 م د) مقابل 270.1 مليون دينار (الأصل : 232.6 م د والفوائد 37.5 م د) خلال سنة 2021 و94 مليون دينار (الأصل : 85,7م د والفوائد : 8,3 م د) خلال سنة 2020 ويعود الارتفاع المسجل خلال سنة 2021 إلى أن الشركة التونسية للكهرباء و الغاز قامت بتسديد جميع متخلداتها بعنوان سنة 2019 و 2020 و 2021 و البالغة 138.7 م د.

الرسم البياني رقم 2-2 : تطور حجم الإستخلاصات بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

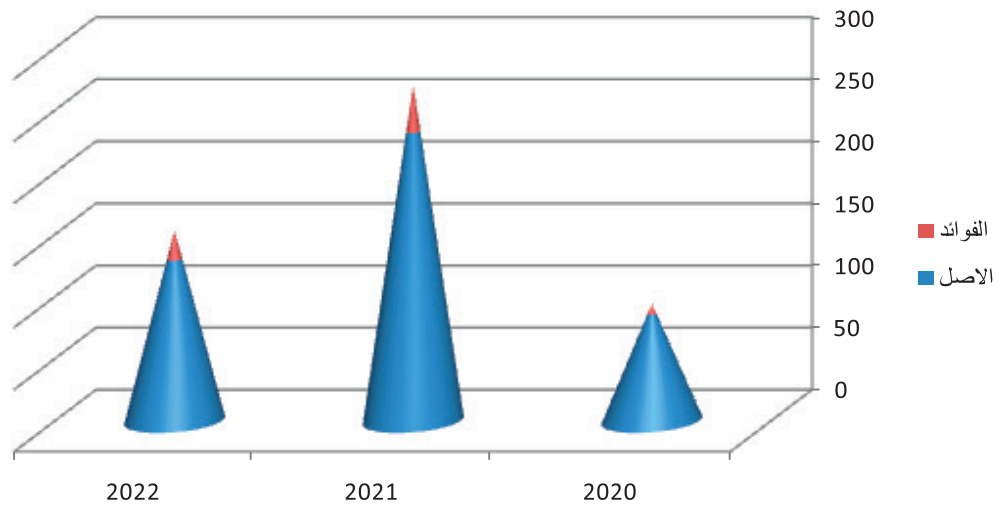

كما بلغت الاستخلاصات خلال الستة أشهر الاولى من سنة 2023 ما قدره 90 مليون دينار ويتوقع أن يبلغ حجم الاستخلاصات خلال الفترة المتبقية من سنة 2023 ما يقارب 130 مليون دينار.

III. المؤسسات العمومية الاكثر مديونية :

سجلت متخلدات القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية إرتفاعا بنسبة % 5 لتبلغ 951.1 م د عند نهاية سنة 2022 بعد ان كانت في حدود 907.07 م د عند نهاية سنة 2021 و 957.7 م د في سنة 2020 ويعود هذا الارتفاع إلى تواصل عجز بعض المؤسسات العمومية عن تسديد متخلداتها خلال سنة 2022 على غرار كل من شركة نقل تونس وشركة الخطوط التونسية، وتتوزع هذه المتخلدات حسب كل صنف كالتالي :

الرسم البياني رقم 2- 3 : تطور متخلدات القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

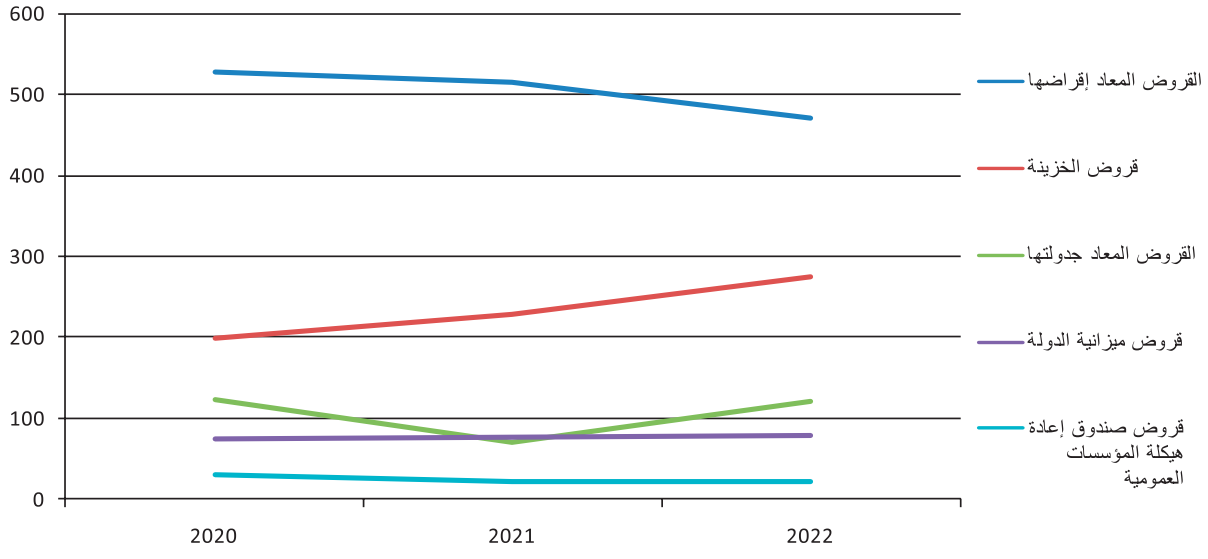

كما سجلت المتخلدات خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2023 إرتفاعا لتصبح 1112.2 م د ويعود ذلك أساسا إلى الصعوبات المالية التي تمر بها عدد من المؤسسات العمومية نظرا للظرف الإقتصادي العالمي والوطني الذي اتسم بارتفاع مؤشرات التضخم و ارتفاع كبير في أسعار عديد من المنتوجات المستوردة خاصة أسعار المحروقات مما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج مقابل استقرار في أسعار بيع متوجاتها.

وتمثل المؤسسات التالية أهم المدينين الذين تعلقت بذمتهم متخلدات بعنوان مختلف أصناف تمويلات المؤسسات العمومية :

المؤسسة	المتخلدات إلى موفى جوان 2023 (م د)					مجموع المتخلدات (م د)
	القروض الخارجية المعاد إقراضها	قروض الخزينة	القروض المعاد جدولتها	قروض العنوان الثاني	قروض صندوق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية	
شركة نقل تونس	286.40	22.10	0.00	0.00	0.00	**308.50**
الشركة المغاربية لصناعة المحركات الحرارية	84.80	0.00	0.00	0.00	0.00	**84.80**
شركة الخطوط التونسية	0.00	52.90	7.90	0.00	0.00	**60.80**
الفولاذ	0.00	41.30	8.30		9.90	**59.50**
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	58.90	0.00	0.00	0.00	0.00	**58.90**
الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	47.90	0.00	0.00	0.00	0.00	**47.90**
الشركة الوطنية لعجين الحلفاءو الورق	0.00	13.70	34.50	0.00	0.00	**48.20**
شركة تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	0.00	0.00	0.00	42.70	0.00	**42.70**
ديوان الاراضي الدولية		19.50	24.20	0.00	0.00	**43.70**
الديوان الوطني للتطهير	15.40	0.00	10.40	0.00	0.00	**25.80**
المجموع	**478.00**	**149.50**	**50.70**	**42.70**	**9.90**	**711.30**
مؤسسات أخرى	**58.00**	**172.80**	**101.50**	**37.00**	**12.11**	**400.90**
المجموع العام	**536.00**	**322.30**	**152.20**	**79.70**	**22.01**	**1112.20**

✓ المؤسسات العمومية التي سجلت محفظتها متخلدات بعنوان القروض الخارجية المعاد إقراضها :

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التفرقة بين القروض الخارجية التي تمول مشاريع بنية تحتية للدولة والتي تتولى الدولة تحمل خدمة ديونها (الأصل و الفائدة) و بين مشاريع المؤسسات العمومية التي تتحمل هذه الأخيرة نفقاتها في جزئها المتعلق بالمعدات والتجهيزات والمنقولات حيث تتولى الدولة تسديد المقرض مباشرة في أصل الدين و فوائده ثم تعود على المؤسسة المنتفعة بالقرض لاسترجاع كل أو جزء من المبالغ التي دفعتها الدولة لخدمة القرض.

ويعود العمل بهذه الصيغة إلى عدم قدرة معظم هذه المؤسسات على الحصول على قروض خارجية بصفة مباشرة أو بضمان الدولة نظرا لوضعيتها المالية التي تعرف عجزا ماليا هيكليا.

شهدت متخلدات المؤسسات العمومية بعنوان القروض الخارجية المعاد اقراضها استقرارا خلال سنتي 2020 و2021 بما قيمته على التوالي 527.7 م د و 515.2 م د لتنخفض سنة 2022 إلى 455.8 م د ويعود ذلك إلى أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز عادت إلى النسق الطبيعي في تسديد أقساط القروض وتمثل متخلدات هذا الصنف من القروض حوالي 47 % من جملة متخلدات القروض الممنوحة إلى المؤسسات العمومية ومرد ذلك أن هذه القروض بالعملة الاجنبية وتتأثر بالتراجع المتواصل للدينار مقابل العملات الأجنبية، وكذلك وضعية بعض المؤسسات التى تشكو من عجز هيكلي على غرار شركة نقل تونس نظرالعدم الترفيع في أسعار النقل للعموم منذ 2011 رغم الإرتفاع المتواصل في كلفة النقل (أسعار الوقود؛ قطع الغيار؛ الأجور...) حيث بلغت متخلداتها تجاه الدولة عند نهاية سنة 2022 ما قدره 275.5 م د أي حوالي 60 % من جملة متخلدات القروض المعاد إقراضها.

- ✓ **متخلدات القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة (صندوق إعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية) :**

استقرت متخلدات القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة في حدود 22 مليون دينار خلال سنتي 2022 و2021 بعد أن بلغت 31 م د عند نهاية سنة 2020 ويعود ذلك إلى إعادة جدولة متخلدات الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق وتمثل متخلدات هذا الصنف من القروض حوالي 2.3 % من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

- ✓ **متخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة :**

تمنح قروض الخزينة عادة للمؤسسات التي تشكو عجزا مؤقتا في السيولة الناتج أساسا عن عدم تزامن التدفقات المالية بين الموارد والأعباء، إلا أنه يتم الالتجاء لهذا الصنف من القروض لتمويل العجز الهيكلي في موازنة عدد من المؤسسات نظرا لعدم قدرتها على تعبئة مواردها من القطاع البنكي. وشهدت متخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة ارتفاعا متواصلا حيث بلغت عند نهاية 2020 في حدود 199.4 م د وعند نهاية 2021 ما قيمتة 227.4 لتبلغ سنة 2022 حوالي 273.9 م د ويعود ذلك إلى أن هذه المتخلدات تعود تقريبا لنفس المؤسسات العمومية التي تعاني من عجز هيكلي في ميزانياتها ولا توجد مؤشرات لتحسن وضعيتها المالية.

✓ **متخلدات القروض الممنوحة من العنوان الثاني لميزانية الدولة :**

شهدت متخلدات القروض الممنوحة من العنوان الثاني لميزانية الدولة ارتفاعا طفيفا لتبلغ 78.4 م د سنة 2022 مقابل 77.1 م د سنة 2021 و75.8 م د سنة 2020، ويفسر هذا الارتفاع الطفيف بأنه خلال السنوات الأخيرة تم منح قروض بمبالغ طفيفة لتغطية نفقات تسيير ودراسة أشغال إستصلاح بعض المشاريع مثل إستصلاح بحيرة تونس الجنوبية واستصلاح السواحل الشمالية لمدينة صفاقس و سبخة بن غياضة بالمهدية وتمثل متخلدات هذا الصنف من القروض حوالي 8 % من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

✓ **القروض المعاد جدولتها :**

هي وسيلة تلجأ إليها الدولة لإعادة هيكلة مديونية المؤسسات العمومية عبر معالجة متخلداتها لتخفيف عبئ مديونيتها إلا أن معظم هذه المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي لم تتمكن من الالتزام بإعادة الجدولة مما اضطر وزارة المالية إلى إعادة جدولة المتخلدات مرة أخرى و التمديد في آجال الإستحقاق مما انعكس هذا على حجم متخلدات المؤسسات العمومية التي انخفضت سنة 2020 من 123.8م د لتصبح سنة 2021 في حدود 71 م د و شملت خاصة متخلدات الديوان الوطني للزيت التي تم إعادة جدولتها للمرة الثانية لتعود هذه المتخلدات إلى حجمها المعهود لتبلغ عند نهاية 2022 ما قيمته 121 م د.

IV. الديون التي لم يحل أجلها :

شهدت ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجل سدادها إرتفاعا خلال سنة 2022 لتصبح ما قيمته 2816.9 م د مقارنة بسنة 2021 حيث كانت في حدود : 2631.6 م د ويعود ذلك إلى إعادة جدولة متخلدات بعض المؤسسات العمومية على غرار كل من الديوان الوطني للتطهير والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

تمثل أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها نسبة 59 % من مجموع الديون التي لم يحل أجل سدادها حيث بلغت في سنة 2020 : 1386.7 م د و مثلت في سنة 2021 نسبة 58 % بمبلغ 1550.4 م د أما سنة 2022 أصبحت تمثل 51 % بمبلغ 1453.6 م د ويعود ذلك إلى إرتفاع القروض المسندة بعنوان قروض الخزينة مقابل استقرار عدد القروض الخارجية المعاد إقراضها خلال السنوات الماضية (تم إعادة إقراض قرض وحيد سنة 2021).

وتتوزع أهم الديون التي لم يحل أجلها بهذا العنوان على المؤسسات التالية :

المؤسسة	2020		2021		2022	
	م د	%	م د	%	م د	%
الشركة التونسة للكهرباء و الغاز	529.1	% 22.7	572.5	% 21.8	547.0	% 19.4
شركة نقل تونس	288.9	% 12.4	267.05	% 10.1	249.3	% 8.9
الشركة الوطنية للورق و عجين الحلفاء	230.4	% 9.9	250.6	% 9.5	233.3	% 8.3
الديوان الوطني للتطهير	264.2	% 11.3	217.26	% 8.3	336.2	% 11.9
البنك التونسي للتضامن	181.3	% 7.8	261.2	% 9.9	256.0	% 9.1
شركة تونس للطرقات السيارة	163.4	% 7.0	192.3	% 7.3	192.3	% 6.8
المجموع	**1657.3**	**% 71.0**	**1760.91**	**% 66.9**	**1814.1**	**% 64.4**
باقي المؤسسات	**676.6**	**% 29.0**	**870.69**	**% 33.1**	**1002.8**	**% 35.6**
المجموع العام	**2333.9**	**% 100**	**2631.6**	**% 100**	**2816.9**	**% 100**

يبين الرسم البياني التالي حجم الديون التي لم يحل أجلها وتطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة حسب كل صنف :

الرسم البياني رقم 2- 4 : تطور حجم ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجلها

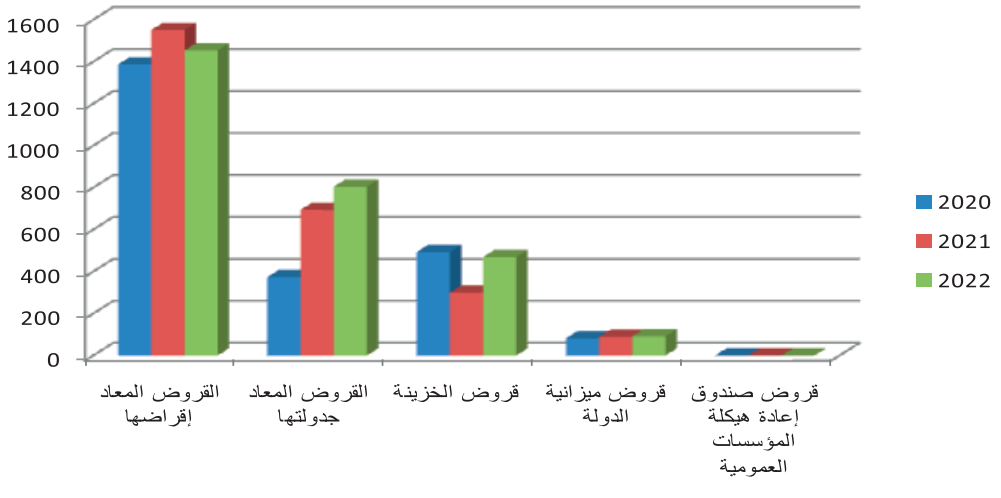

القسم الثالث :
الدين العمومي المضمون

تقديم :

- يعتبر الضمان من الأدوات غير المباشرة للدولة لتمويل المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية وذلك بعنوان تمويل مشاريع استثمارية. وتندرج هذه المشاريع في إطار استراتيجيات الدولة المرسمة بمخططاتها التنموية، حيث يمكّن هذا الضمان من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية مماثلة للتي تحصل عليها الدولة سواء لدى بنوك محلية أو أجنبية.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف الضمان بأن تحل الدولة محل المدين الأصلي أو المقترض المباشر (المنشأة أو المؤسسة العمومية) في جميع التزاماتها المالية والتعاقدية تجاه الممول. وتبعا لذلك، تلتزم الدولة بالإيفاء بجميع التعهدات وخلاص المبالغ المتخلدة بذمة المقترض في صورة إخلال هذا الأخير بتعهداته (الكلية أو الجزئية) تجاه المقرض.

ويضبط قانون المالية لكل سنة المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل.

- ويصنف ضمان الدولة إلى نوعين :

_ **ضمان خارجي :** يسند هذا الضمان لفائدة مقرضين أجانب على غرار مؤسسات مالية دولية مثل البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وبنوك تجارية وذلك بعنوان تمويل مشاريع تنموية واستثمارية.

ونظرا لما تكتسيه اتفاقيات التمويل والضمان من تعهدات تعاقدية ملزمة للدولة تتجاوز الإطار القانوني العادي، يتطلب هذا النوع من الضمان المصادقة القانونية.

وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول الأجنبي، يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية.

_ **ضمان داخلي :** يسند هذا الضمان لفائدة البنوك المحلية بعنوان تمويل مشاريع واستثمارات لفائدة المؤسسات العمومية، وبصفة استثنائية يتم إسناده لتمويل عجز السيولة لدى بعض المؤسسات التي تشهد صعوبات مالية.

وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول، لا يتم تفعيل ضمان الدولة إلاّ بعد استكمال جميع مراحل التتبعات القضائية ضد المدين.

I. الضمانات الممنوحة من قبل الدولة :

يمنح ضمان الدولة على أساس طلبات المؤسسات العمومية لتمويل مشاريعها، ويضبط قانون المالية من كل سنة المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة (قدر هذا المبلغ بـ 3000 مليون دينار خلال سنوات 2016 و2017 و2018 وبـ 4790 مليون دينار بالنسبة لسنة 2019).

وبداية من سنة 2020، وقصد الحد من تأثير تداعيات جائحة Covid-19 على نشاط المؤسسات العمومية وإيراداتها، وبهدف مساندة هذه المؤسسات في إنجاز مشاريعها التنموية، تم الترفيع في المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة بمقتضى قانون المالية إلى حدود 7000 مليون دينار.

ويوضح الجدول الموالي تطور ضمان الدولة الممنوح فعليا للفترة الممتدة بين سنة 2016 وجوان 2023 :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	جوان 2023
المبلغ المرخص بقانون المالية	3000	3000	3000	4790	7000	7000	7000	7000
منح ضمان الدولة	**2362,2**	**2659,2**	**2592,7**	**4589,0**	**4603,4**	**2487,6**	**2558,8**	**4153,3**
قروض خارجية	877,3	1818,2	734,9	2198,7	1730,6	2232,9	568,7	1717,9
قروض داخلية	1484,9	841,0	1857,8	2390,3	2872,8	254,7	1990,1	2435,3

الرسم البياني رقم 1.3 : منح ضمان الدولة خلال الفترة 2016 - جوان 2023

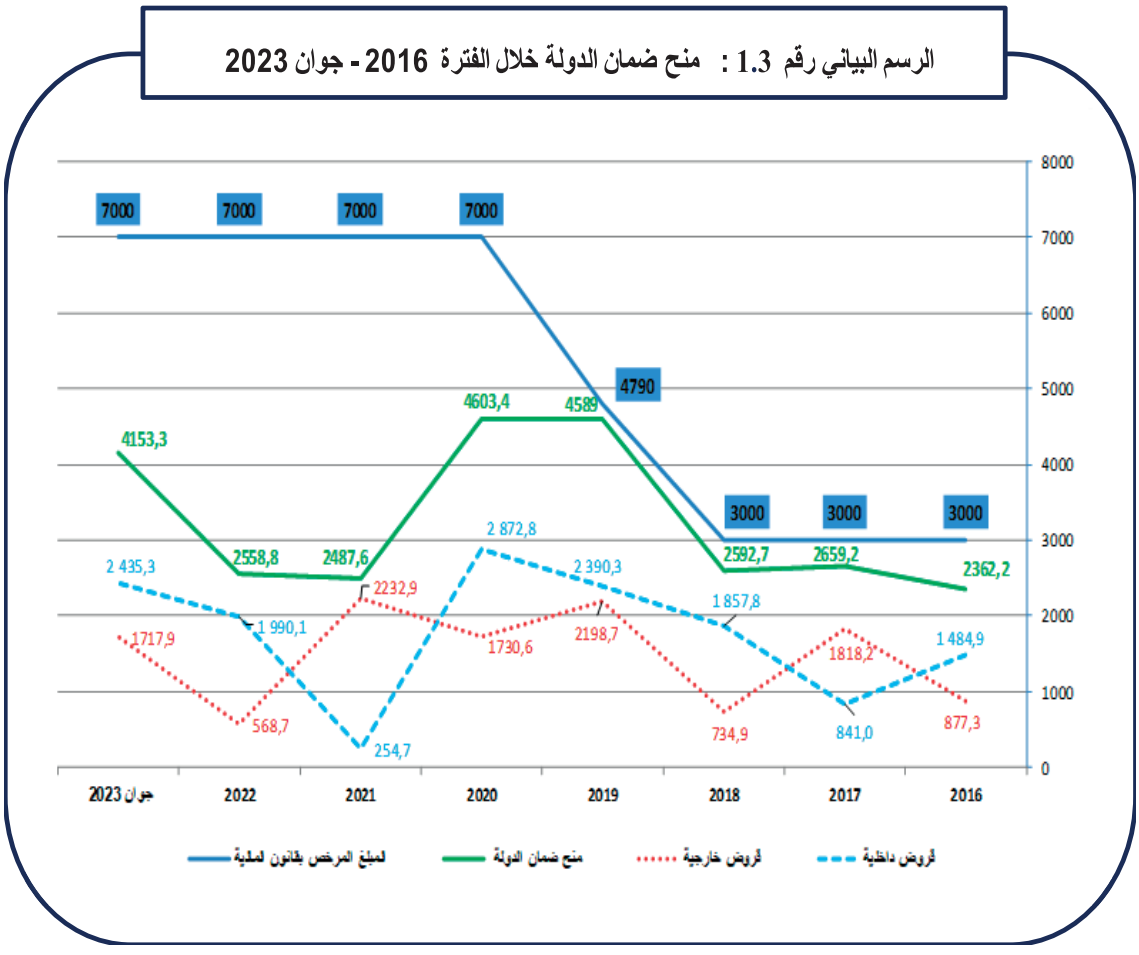

شهد ضمان الدولة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2016 و موفى شهر جوان 2023 تباينا في المبالغ الممنوحة وذلك حسب عمليات التمويل المنجزة والحاجيات الفعلية للمؤسسات العمومية خلال الفترة المذكورة : حيث لم يتجاوز الضمان الممنوح 2700 مليون دينار خلال الفترة 2016-2018، ليرتفع إلى حدود 4589 مليون دينار سنة 2019 ثم إلى 4603,4 مليون دينار سنة 2020.

إلاّ أنه تم تسجيل تراجع ملحوظ للضمان خلال سنتي 2021 (2487,6 مليون دينار) و2022 (2558,8 مليون دينار) وذلك لتراجع تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات العمومية خلال فترة ما بعد جائحة Covid-19، حيث اقتصر الضمان الممنوح على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات العمومية خاصة لتوريد المواد الأساسية (بترول، غاز، حبوب، أسمدة، سكر وقهوة ...).

كما تم منح ضمان الدولة بداية من سنة 2022 لعدة عمليات إعادة جدولة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية المبرمة لدى البنوك المحلية.

هذا ويمكن ملاحظة هيمنة الضمان الممنوح للقروض الداخلية.

وخلال السداسي الأول من سنة 2023، استعاد ضمان الدولة ديناميكيته من خلال إسناد ضمان بمبلغ جملي قدره 4153,3 مليون دينار يتوزع بين 1717,9 مليون دينار لفائدة الممولين الأجانب (من خلال 6 قروض) و2453,3 مليون دينار لفائدة الممولين المحليين (بعنوان 19 عملية).

ويبرز الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة لفائدة الممولين المحليين حسب طبيعة التمويل خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 وجوان 2023 :

الوحدة : مليون دينار

طبيعة عملية التمويل	2020		2021		2022		السداسي الأول 2023	
	عدد العمليات	المبالغ	عدد العمليات	المبالغ	عدد العمليات	المبالغ	عدد العمليات	المبالغ
تمويل استثمارات	5	106,6	1	6,0	4	65,1	4	17,2
تمويل الواردات من المواد الأساسية	2	240,0	4	188,2	15	956,1	8	377,8
تمويل عمليات استغلال أخرى	13	356,2	3	15,7	10	535,6	3	349,0
عمليات التدقيق Full audit	4	2102,5	2	44,8	-	-	1	1550,4
عمليات إعادة الجدولة	3	67,4	-	-	7	433,3	3	141,0
المجموع	**27**	**2872,8**	**10**	**254,7**	**36**	**1990,1**	**19**	**2435,3**

كما تواصل خلال نفس الفترة تجسيم توصيات مجامع التدقيق المكلفة بالتدقيق الشامل لحسابات البنوك العمومية المتعلقة بالتعهدات المالية لبعض المنشآت والمؤسسات العمومية تجاه البنوك المعنية والتي تواجه صعوبات مالية، وخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2023 وذلك من خلال منح ضمان الدولة بمبلغ جملي 1550,4 مليون دينار، إضافة إلى التمديد في الضمانات الممنوحة سابقا.

II. حجم الدين المضمون :

سجل حجم الدين المضمون خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا نظرا لتدخل الدولة لمساندة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية للحصول على قروض بضمان الدولة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتحسين وضعياتها المالية من ناحية، ولتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

ارتفع الحجم الإجمالي للدين المضمون للفترة الممتدة من سنة 2020 إلى السداسي الأول من سنة 2023 بنسبة 24,3 % وذلك جراء تضاعف حجم الدين الداخلي المضمون، مقابل تراجع حجم الدين الخارجي المضمون بـ 7,7 % خلال نفس الفترة.

و يلخص الجدول الموالي تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2020-2022 مع تقديرات السداسية الأولى لسنة 2023.

الوحدة : مليون دينار

حجم الدين المضمون	2020	2021	2022	تقديرات جوان 2023
الخارجي	13213,5	12209,3	11770,6	12193,5
% من الدين الجملي المضمون	**% 76,8**	**% 65,1**	**% 57,8**	**% 57,0**
الداخلي	3994,6	6532,7	8592,5	9200,0
% من الدين الجملي المضمون	**% 23,2**	**% 34,9**	**% 42,2**	**% 43,0**
المجموع	**17208,1**	**18742,0**	**20363,1**	**21393,5**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**% 14,7**	**% 14,3**	**% 14,1**	**% 14,0**

الرسم البياني رقم 2.3 : تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2020 - جوان 2023

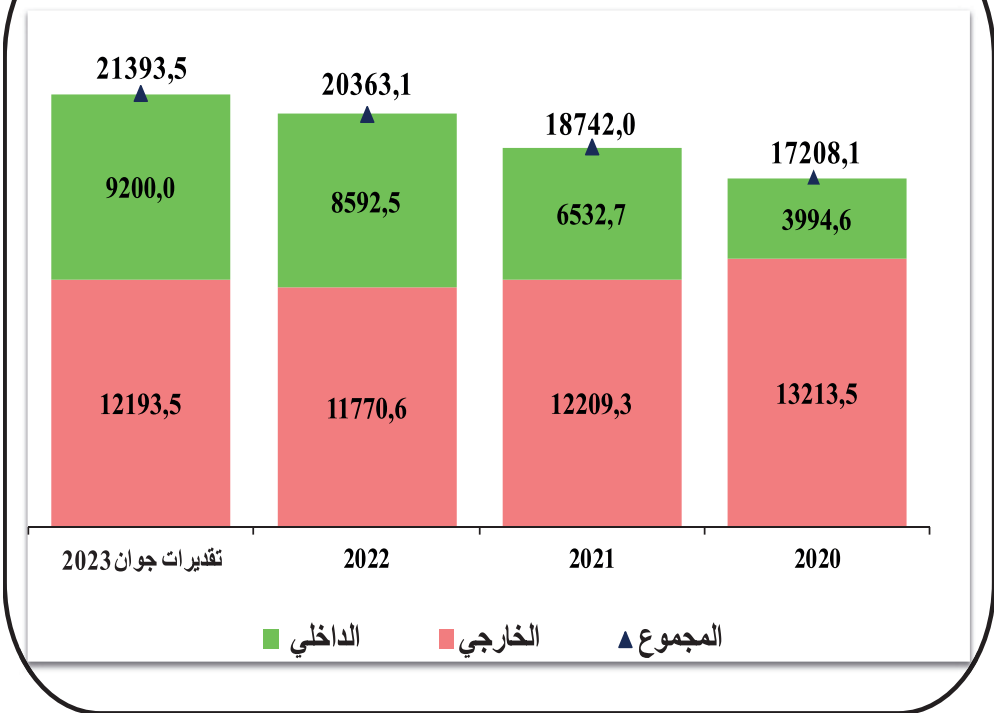

حجم الدين الخارجي المضمون :

سجل حجم الدين الخارجي المضمون بين سنتي 2020 و2022 انخفاضا ملحوظا بحوالي 11 % من 13213,5 مليون دينار إلى 11770,6 مليون دينار. ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض السحوبات المتعلقة بإنجاز المشاريع الممولة بقروض مضمونة خلال الفترة ما بعد جائحة Covid-19.

ويجسد الرسم البياني التالي توزيع الدين الخارجي المضمون للفترة 2020-2022 بين ممولين في إطار التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف :

الرسم البياني رقم 3.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب المقرضين

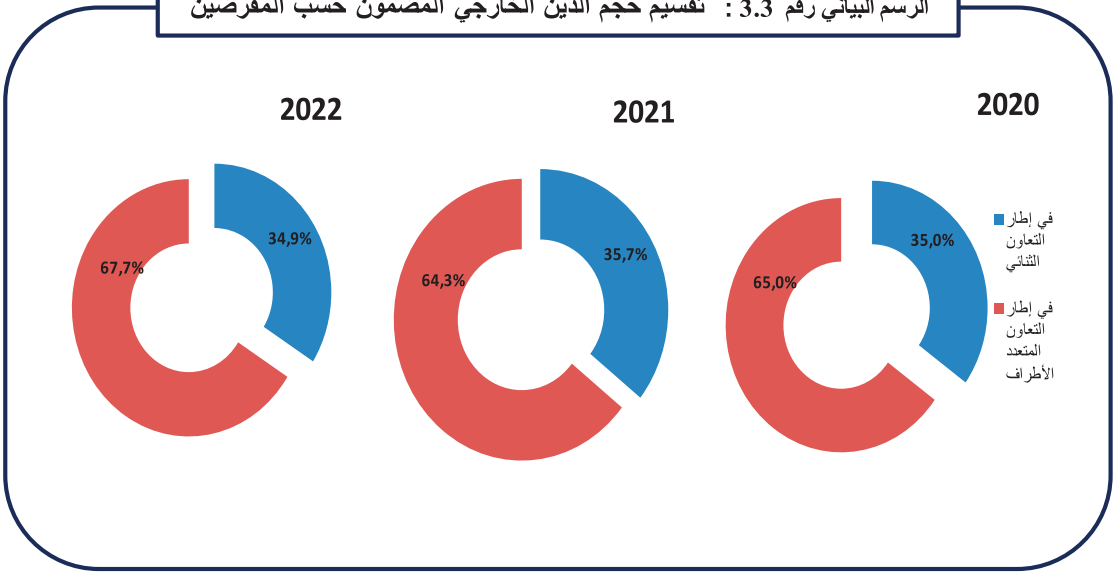

يبين هذا الرسم محافظة الدين الخارجي على التوزيع التالي : ثلث في إطار التعاون الثنائي و ثلثين في إطار التعاون المتعدد الأطراف.

بالنسبة للتعاون الثنائي، حافظت اليابان خلال الفترة 2020-2022 على مرتبتها كأكبر مقرض للمؤسسات العمومية بضمان الدولة بحجم دين في حدود 29,5 % من حجم الدين الخارجي المضمون، تليها إسبانيا في المرتبة الثانية بنسبة مستقرة في حدود 22,8 %، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة 19,2 % والمملكة المتحدة في المرتبة الرابعة بنسبة 11,8 %.

الرسم البياني رقم 4.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون الثنائي

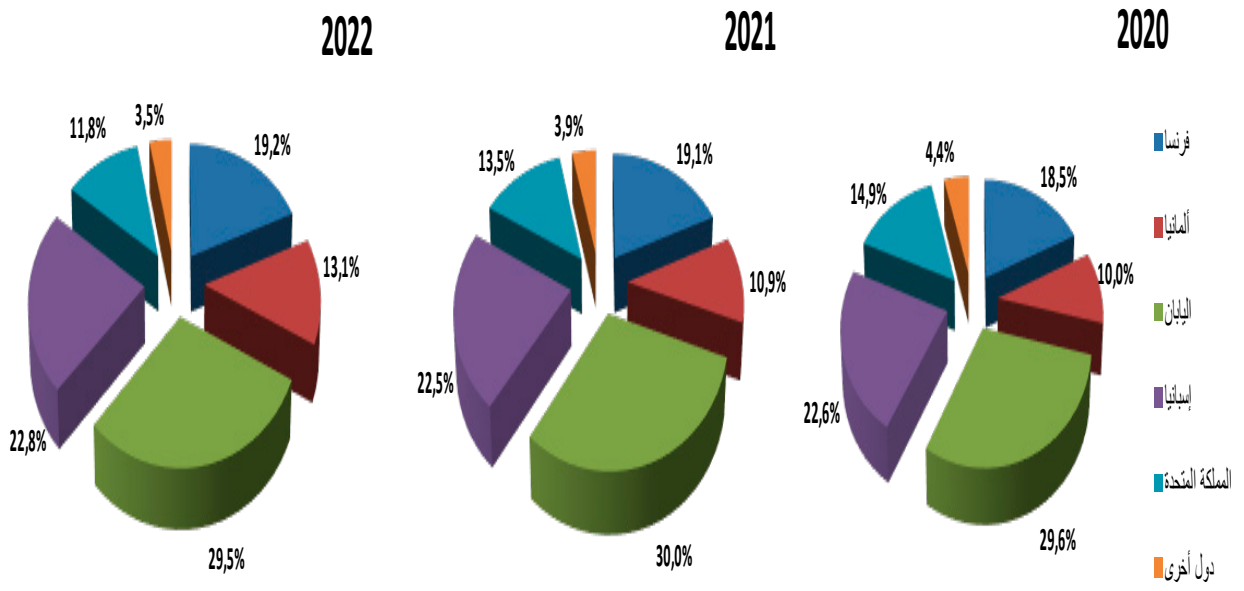

أما بخصوص التعاون المتعدد الأطراف، ورغم تراجع حجم تمويلاته للمؤسسات العمومية بضمان من الدولة، يواصل البنك الأوروبي للاستثمار الانفراد بالمرتبة الأولى من حجم الدين الخارجي المضمون ضمن التعاون المتعدد الأطراف وذلك بنسبة 38,3 % سنة 2022 مقارنة بنسبة 44,4 % سنة 2020. في المقابل، ارتفع حجم تمويلات البنك الإسلامي للتنمية من 19,5 %سنة 2020 إلى 21 % سنة 2022.

الرسم البياني رقم 5.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون المتعدد الأطراف

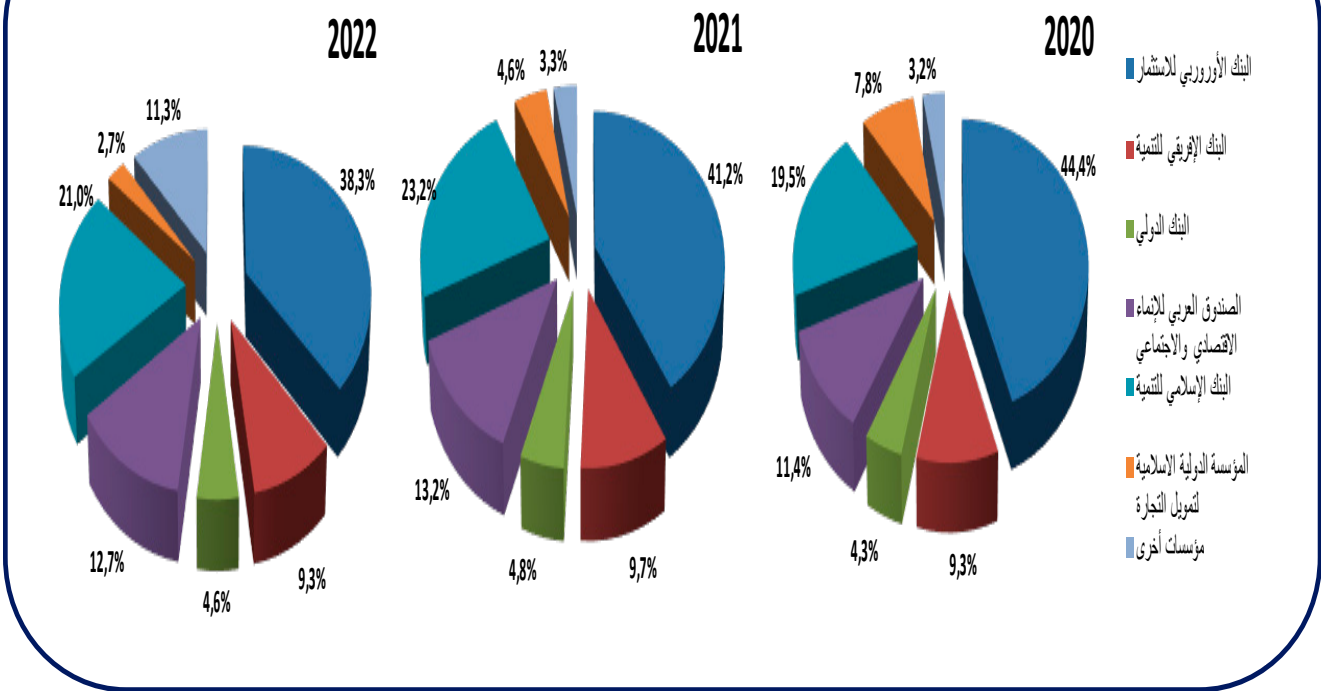

على المستوى القطاعي، يستحوذ قطاع الطاقة والصناعة على أكثر من نصف حجم الدين الخارجي المضمون، حيث ارتفع من نسبة 56,5 % سنة 2020 إلى 57,1 % سنة 2022. هذا ويمثل حجم القروض الخارجية المضمونة للشركة التونسية للكهرباء والغاز نسبة 54,3 % من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون. ويتواجد في المرتبة الثانية قطاع التجهيز بنسبة 11,8 % سنة 2022 محافظا بذلك على مرتبته خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

هذا وقد ارتفعت نسبة حجم التمويلات الخاصة بقطاع المياه والتطهير من نسبة 9 % إلى 10,8 % بين سنتي 2020 و2022 ليحتل بذلك المرتبة الثالثة من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون.

في المقابل، شهدت نسبة حجم القطاع المالي تراجعا خلال نفس الفترة من نسبة 12,6 % إلى 10,3 %، وبالمثل لقطاع النقل من نسبة 9,2 % إلى 8 %.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الخارجي المضمون للفترة 2020-2022.

الرسم البياني رقم 6.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

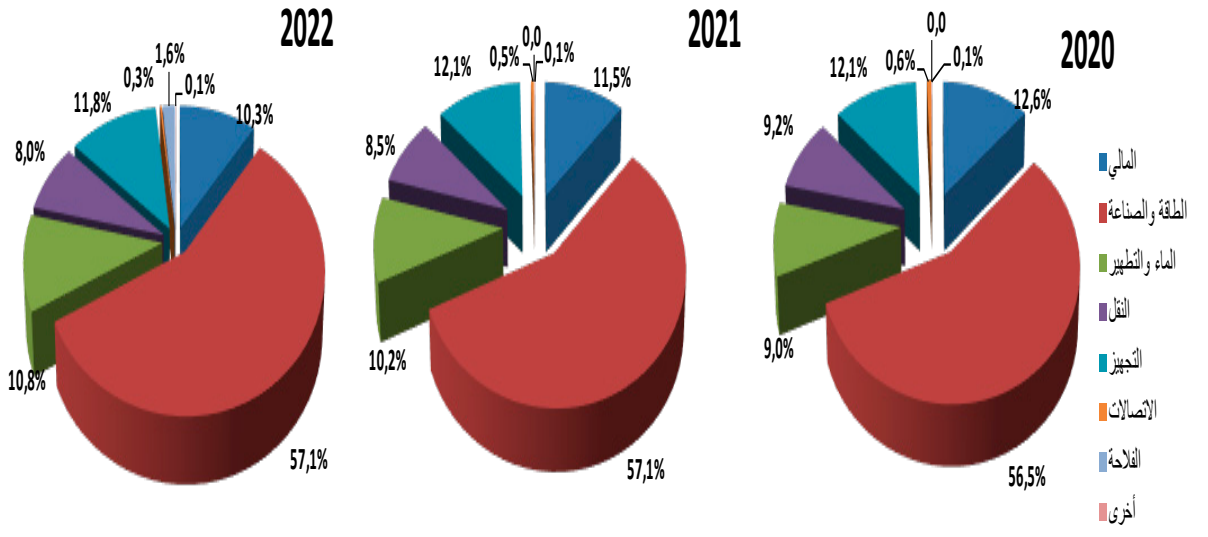

على مستوى تركيبة العملات، يهيمن الأورو على حجم الدين الخارجي المضمون، وذلك نظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية للبلاد التونسية مع الاتحاد الأوروبي : إذ يقدر سنة 2022 بنسبة 72,3 % من الحجم الإجمالي للدين المضمون، مسجلا بذلك ارتفاعا مقارنة بـ 69,8 % سنة 2020.

في المقابل، سجل الدين المضمون بالدولار الأمريكي انخفاضا ملحوظا من 12,8 % إلى 9,8 % بين سنتي 2020 و2022، ليصبح بذلك في المرتبة الثالثة وليحل محله في المرتبة الثانية الين الياباني محافظا نسبيا على حجمه المقدر بـ 10,3 %.

الرسم البياني رقم 7.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب العملات

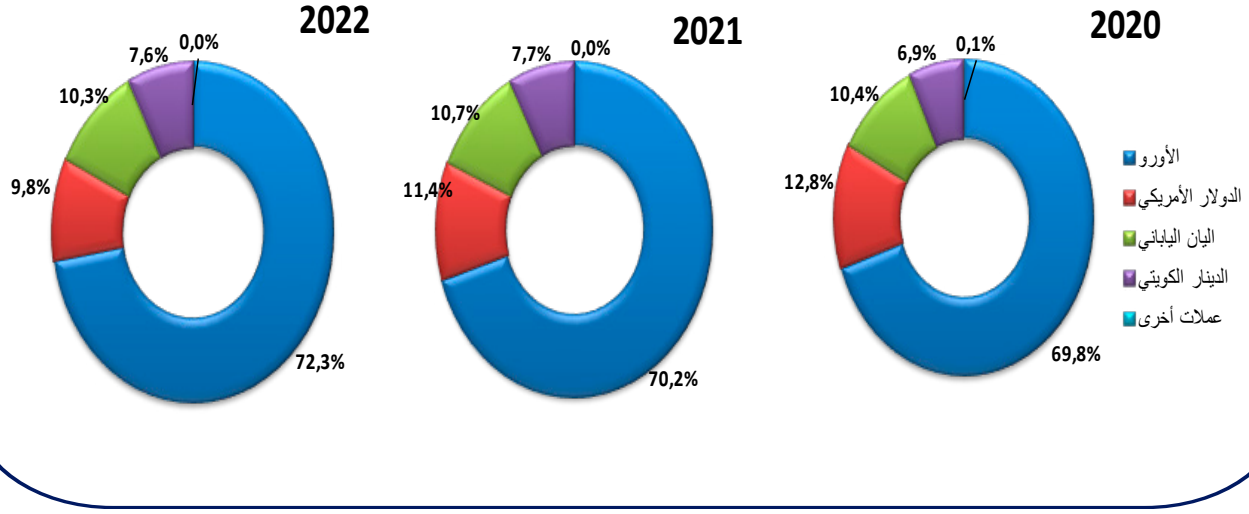

حجم الدين الداخلي المضمون :

عرفت الفترة 2020-2022 ارتفاعا هاما في حجم الدين الداخلي المضمون : إذ مر من 3994,6 مليون دينار سنة 2020 إلى 8592,5 مليون دينار سنة 2022، أي ما يعادل تطورا بـ 115 %. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى العوامل التالية :

– انتفاع المؤسسات والمنشآت العمومية بالإجراءات والآليات التي اتخذها كل من الحكومة التونسية والبنك المركزي التونسي لمجابهة تداعيات جائحة Covid-19 والتي من أهمها تأجيل سداد أقساط الديون التي يحل أجلها في الفترة الممتدة بين مارس 2020 و سبتمبر 2021.

– تطور الضمانات المدرجة في إطار عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية والتي تضاعف حجمها ثلاث مرات، إذ ارتفع من 1581 مليون دينار سنة 2020 إلى 4096,1 مليون دينار في سنة 2021، ثم 5269,2 مليون دينار سنة 2022.

– ارتفاع حجم تدخلات البنوك المحلية وخاصة البنوك العمومية لمساندة ميزانية الدولة قصد تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات العمومية بقروض مضمونة بعنوان تمويل عمليات فتح اعتمادات مستندية قصد توريد المواد الأساسية (بترول، غاز، حبوب، أسمدة، سكر وقهوة ...).

– منح ضمان الدولة بداية من سنة 2022 لعدة عمليات إعادة جدولة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية على غرار كل من شركة الخطوط التونسية و شركة نقل تونس.

يبرز الجدول الموالي حجم الضمانات الممنوحة قصد تغطية تدخلات البنوك المحلية وتمويل نشاط المؤسسات العمومية خلال الفترة 2020 - جوان 2023 :

الوحدة : مليون دينار

طبيعة عملية التمويل	2020	2021	2022	السداسي الأول 2023
تمويل الواردات من المواد الأساسية	240,0	188,2	956,1	377,8
تمويل عمليات استغلال أخرى	356,2	15,7	535,6	349,0
عمليات إعادة الجدولة	67,4	-	433,3	141,0
المجموع	**663,6**	**203,9**	**1925,0**	**867,8**

يتسم الدين الداخلي المضمون بهيمنة البنوك العمومية الثلاث على النسبة الأكبر من الحجم الجملي للدين : حيث ارتفع من 65,7 % سنة 2020 إلى 83,3 % سنة 2022. ويرجع ذلك إلى تطور حجم الدين المضمون المندرج ضمن عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية (وخاصة لفائدة البنك الوطني الفلاحي سنة 2022) من ناحية، ولتمويل الواردات وعمليات الاستغلال من ناحية أخرى.

في المقابل، تراجع حجم الدين المضمون للبنوك الخاصة من نسبة 27 % سنة 2020 إلى 12,8 % سنة 2022. وبخصوص البنك المركزي التونسي فقد تراجعت نسبة حجم دينه المضمون من 7,3 % إلى 3,9 % بين 2020 و2022 بعنوان تغطية تعهدات البنك الفرنسي التونسي.

الرسم البياني رقم 8.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب المقرضين المحليين

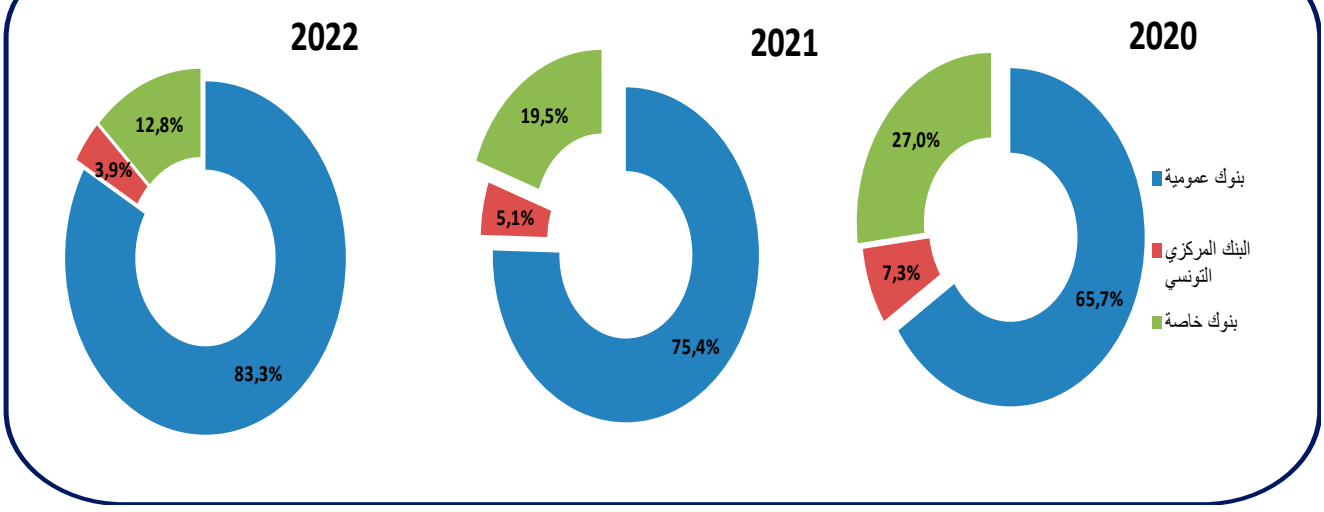

على مستوى التوزيع القطاعي، يستحوذ قطاعا الفلاحة والتجارة خلال الفترة 2020-2022 على الجزء الأكبر من حجم الدين الداخلي المضمون. حيث تطورت النسبة من 43,2 % إلى 69,4 %. ويعود هذا الارتفاع أساسا من جهة لضمان تعهدات ديوان الحبوب لدى البنك الوطني الفلاحي بمبلغ 4942,9 مليون دينار في إطار عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية، ومن جهة أخرى لضمان تمويل واردات الحبوب لفائدة ديوان الحبوب وواردات السكر والقهوة لفائدة الديوان التونسي للتجارة.

ونظرا للتمويلات المتزايدة لفائدة كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية لصناعات التكرير، أصبح قطاع الصناعة والطاقة في المرتبة الثانية سنة 2022 بنسبة 13,8 %. في المقابل، تراجعت نسبة حجم الدين المضمون الخاص بقطاع النقل من 20,3 % إلى 10,2 % بين سنتي 2020 و2022.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الداخلي المضمون :

الرسم البياني رقم 9.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

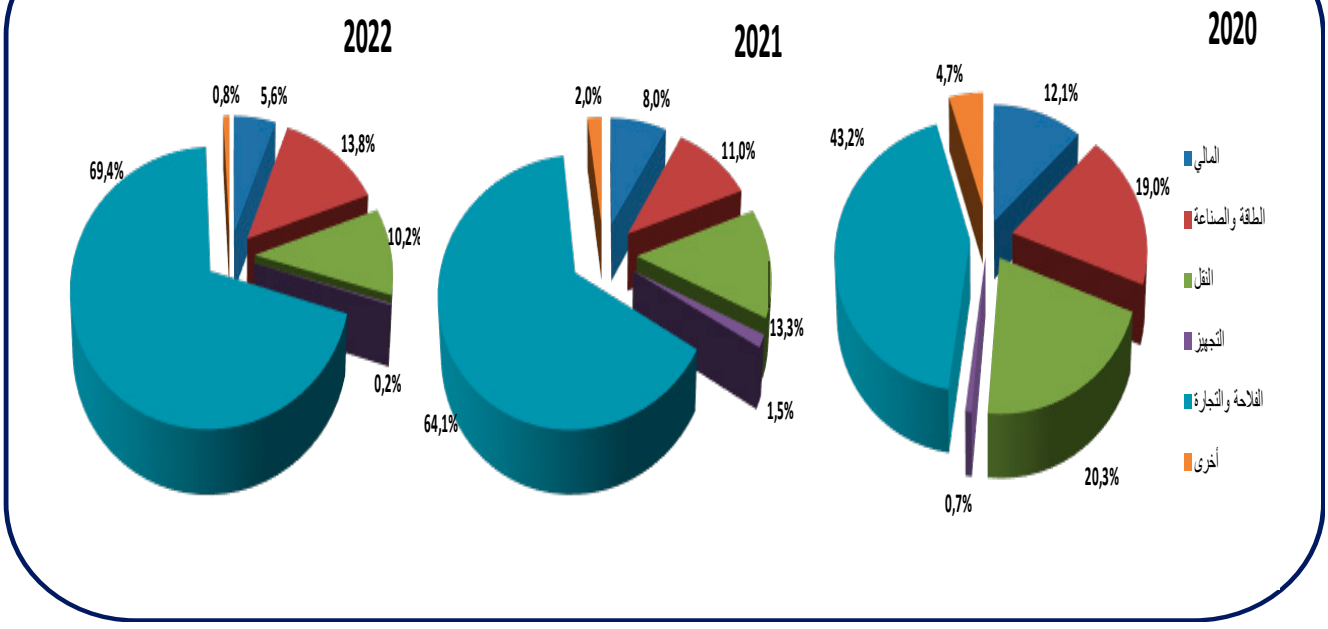

على مستوى تركيبة العملات، يمثل الدين الداخلي المضمون بالدينار التونسي النسبة الأكبر من الدين الداخلي مسجلا ارتفاعا خلال الفترة 2020-2022 ليمر من 90,1 % إلى 95,3 %. في المقابل، انخفض حجم الدين الداخلي المضمون بالعملات الأجنبية خلال نفس الفترة من 9,9 % إلى 4,7 %.

الرسم البياني رقم 10.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب العملات

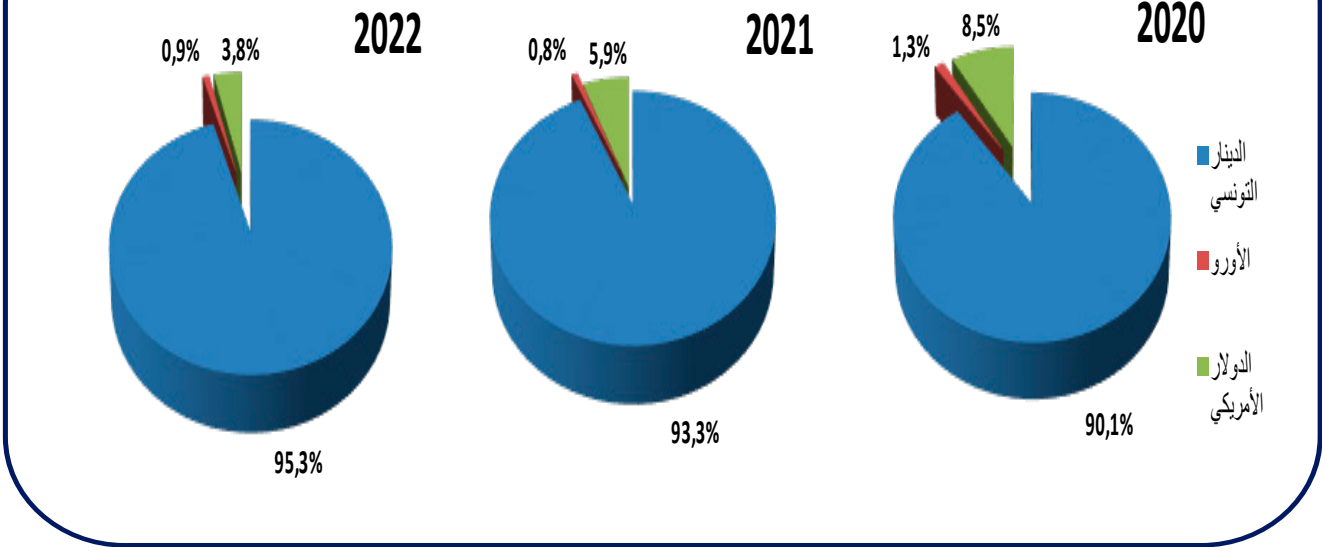

III. تفعيل ضمان الدولة :

القروض الخارجية المضمونة :

لم تسجل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة قبل سنة 2017، إلاّ أنه بداية من سنة 2018 ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة هذه المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال.

تحرص مصالح وزارة المالية على دعوة المنشآت والمؤسسات العمومية المذكورة على احترام آجال التسديد لتفادي أي تقصير من شأنه أن يؤثر سلبا على علاقة الدولة التونسية ومؤسساتها العمومية بمقرضيها الأجانب.

وفعليا، تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات على تسديد هذه الأقساط في الآجال، وذلك إما بمنحها قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة :

- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة : تحصل البنك على قرضي خزينة بمبلغ جملي قدره 22,7 مليون دينار خلال سنة 2022، وعلى قرض خزينة بمبلغ 11 مليون دينار خلال السداسي الأول من سنة 2023، وذلك قصد تسديد أقساط قرض خارجي مضمون.

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية : تحصلت الشركة خلال السداسي الأول من سنة 2021 على قرض خزينة بمبلغ 10,3 مليون دينار لتسديد قسط قرض مضمون مبرم لدى البنوك المحلية. كما انتفعت الشركة بقرض خزينة ثاني بمبلغ 17,5 مليون دينار خلال السداسي الثاني من سنة 2022 لخلاص أقساط قروض مضمونة داخلية وخارجية.

- شركة الخطوط التونسية : تحصلت الشركة على قروض خزينة بمبلغ جملي قدره 35,3 مليون دينار سنة 2020، وبمبلغ 41,2 مليون دينار خلال سنة 2021 وذلك لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة. وقد تم تمكين الشركة خلال السداسي الأول من سنة 2023 من قرض خزينة بمبلغ 12,8 مليون دينار لنفس الغرض.

- شركة تونس الطرقات السيارة : تواجه الشركة صعوبات على مستوى تسديد القروض الخارجية المضمونة في الآجال بداية من السداسية الثانية من سنة 2018 نتيجة اختلال توازناتها المالية بسبب تراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية وعدم تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالترفيع في معاليم المرور وتأخر إيرادات الطرقات السيارة المبرمج دخولها حيز الاستغلال. وبسبب ذلك، سجلت الشركة تأخيرا في تسديد بعض أقساط القروض الخارجية خلال السداسية الأولى لسنة 2020. وقصد تجاوز ذلك، تم منح الشركة تسبقات من الخزينة بمبلغ 163,4 مليون دينار

عند آجال استحقاق القروض تمت تسويتها من خلال تحويلها إلى قرض خزينة في موفى السنة بعد صدور قانون المالية التعديلي. كما تحصلت شركة تونس الطرقات السيارة في شهر فيفري 2021 على قرض خزينة بقيمة 28,9 مليون دينارلتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة.

- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه : تحصلت الشركة خلال سنة 2020 على قرض خزينة بمبلغ 6 مليون دينار بهدف تسديد أقساط قروض خارجية.

القروض الداخلية المضمونة :

لا يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية بالنسبة للقروض الداخلية المضمونة. وبالتالي لا يتم الالتجاء لتفعيل الضمان إلاّ في إطارقوانين المالية (تطبيق الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999) أوتطبيقا لقرارات جلسات عمل وزارية (على غرارقروض الديوان الوطني للزيت).

وتتوزع مبالغ تفعيل ضمان الدولة خلال الفترة 2020 - جوان 2023 كما يلي :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2020	2021	2022	جوان 2023
مبلغ تفعيل ضمان الدولة	7,3	6,6	6,3	0

بالنسبة لسنة 2022، تم تفعيل ضمان الدولة كالتالي :

- الديوان الوطني للزيت : 6,1 مليون دينار.
- الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999 : 0,2 مليون دينار.

أما بالنسبة للسداسية الأولى لسنة 2023، فلم يتم بعد تفعيل ضمان الدولة.

وقصد تفادي تفعيل ضمان الدولة الخارجي أو الداخلي، يقترح إيجاد الحلول والإصلاحات الكفيلة لإعادة التوازنات المالية للشركات العمومية وذلك من خلال :

— إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية وذلك مثلا من خلال الترفيع في رأس المال واستخلاص مستحقات (منح ومقابل الخدمات المسداة) هذه المؤسسات تجاه الدولة.

— إقرار الترفيع التدريجي والمتواصل لتعريفات إسداء الخدمات لبعض المؤسسات العمومية كالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة تونس الطرقات السيارة وشركات النقل العمومي.

— تحسين الحوكمة في تسيير هذه المؤسسات.

الملاحق

الملحق 1 : توزيع حجم الدين العمومي الخارجي

توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

(مليون دينار)	2019		2020		2021		2022	
الاورو	30956,9	% 52,82	33406,2	% 54,51	35031,7	% 55,64	37090,3	% 55,65
الدولار	13802,5	% 23,55	12284,0	% 20,04	9921,8	% 15,76	12640,0	% 18,97
الين الياباني	5977,1	% 10,20	5912,4	% 9,65	5703,3	% 9,06	4747,2	% 7,12
وحدة حقوق السحب الخاصة	5364,1	% 9,15	7138,0	% 11,65	9495,5	% 15,08	9176,8	% 13,77
الدينار العربي الحسابي	54,7	% 0,09	42,7	% 0,07	33,6	% 0,05	21,9	% 0,03
الدينار الكويتي	1719,7	% 2,93	1756,3	% 2,87	2041,2	% 3,24	2273,1	% 3,41
الريال السعودي	628,1	% 1,07	662,5	% 1,08	654,4	% 1,04	631,5	% 0,95
الدرهم الإماراتي	52,4	% 0,09	45,6	% 0,07	46,1	% 0,07	46,2	% 0,07
الفرنك السويسري	7,4	% 0,01	6,1	% 0,01	4,6	% 0,01	3,0	% 0,00
الدولار الكندي	30,3	% 0,05	23,0	% 0,04	18,4	% 0,03	12,3	% 0,02
اليوان الصيني	2,8	% 0,00	2,9	% 0,00	3,2	% 0,01	3,1	% 0,00
الوون الكوري الجنوبي	10,1	% 0,02	6,8	% 0,01	3,3	% 0,01	0,0	% 0,00
الدين العمومي الخارجي	**58606,3**	**% 100**	**61286,5**	**% 100**	**62957,0**	**% 100,00**	**66645,3**	**% 100**

توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب المقرضين

(مليون دينار)	2019		2020		2021		2022	
القروض متعددة الاطراف	**28578,0**	**% 48,70**	**32451,2**	**% 52,95**	**36192,7**	**% 57,49**	**40087,8**	**% 60,15**
صندوق النقد الدولي	4919,7	% 8,30	6512,0	% 10,63	8667,6	% 13,77	8448,6	% 12,68
منها مخصصات حقوق السحب				% 0	2103,0	% 3,34	2139,8	% 3,21
صندوق النقد العربي	377,1	% 0,60	558,1	% 0,91	763,0	% 1,21	666,8	% 1,00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	9456,9	% 16,10	10884,2	% 17,76	11310,8	% 17,97	12356,0	% 18,54
المؤسسة الدولية للتنمية	5,5	% 0,00	2,8	% 0,00	1,3	% 0,00	0,3	% 0,00
البنك الافريقي للتنمية	7689,1	% 13,10	8104,8	% 13,22	7852,7	% 12,47	7539,4	% 11,31
الاتحاد الاوروبي	2514,0	% 4,20	2635,5	% 4,30	3580,5	% 5,69	4594,4	% 6,89
بنك الاستثمار الاوروبي	1617,3	% 2,70	1763,0	% 2,88	1733,9	% 2,75	1805,2	% 2,71
البنك الأوروبي للانشاء والتنمية	0,0	% 0,00	0,0	% 0,00	5,2	% 0,01	5,1	% 0,01
ص العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1604,0	% 2,70	1594,7	% 2,60	1848,6	% 2,94	2035,7	% 3,05
البنك الاسلامي للتنمية	242,7	% 0,40	242,7	% 0,40	283,1	% 0,45	345,1	% 0,52
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	102,2	% 0,10	113,3	% 0,18	114,3	% 0,18	113,1	% 0,17
البنك الافريقي للتصدير والاستيراد							2155,0	% 3,23
منظمة الدول المصدرة للنفط	37,7	% 0,00	29,4	% 0,05	21,1	% 0,03	13,4	% 0,02
الدول الإسكندنافية	11,7	% 0,00	11,5	% 0,02	10,6	% 0,02	9,8	% 0,01
قروض التعاون الثنائي	**9229,1**	**% 15,75**	**9980,0**	**% 16,28**	**11255,8**	**% 17,88**	**12394,2**	**% 18,60**
المانيا	1111,5	% 1,90	1750,7	% 2,86	2159,2	% 3,43	2713,2	% 4,07
فرنسا	2592,7	% 4,42	2721,2	% 4,44	2804,4	% 4,45	2661,4	% 3,99
الجزائر	619,8	% 1,06	554,7	% 0,91	1389,5	% 2,21	2028,7	% 3,04
العربية السعودية	2030,5	% 3,46	2002,4	% 3,27	1805,1	% 2,87	1555,0	% 2,33
ايطاليا	845,2	% 1,44	845,2	% 1,38	1144,7	% 1,82	1200,9	% 1,80
اليابان	1010,7	% 1,72	912,3	% 1,49	895,2	% 1,42	851,6	% 1,28
تركيا	0,0	% 0,00	0,0	% 0,00	58,7	% 0,09	359,7	% 0,54
الكويت	236,5	% 0,40	259,1	% 0,42	297,3	% 0,47	328,5	% 0,49
ليبيا	280,5	% 0,48	241,2	% 0,39	230,2	% 0,37	215,5	% 0,32
الامارات	74,9	% 0,13	67,1	% 0,11	69,1	% 0,11	70,9	% 0,11
النمسا	65,0	% 0,11	68,2	% 0,11	67,4	% 0,11	67,9	% 0,10
اسبانيا	65,8	% 0,11	58,6	% 0,10	53,2	% 0,08	51,9	% 0,08
بلجيكيا	63,5	% 0,11	63,5	% 0,10	55,4	% 0,09	51,8	% 0,08
قطر	33,2	% 0,06	29,4	% 0,05	29,0	% 0,05	28,4	% 0,04
الولايات المتحدة الامريكية	25,1	% 0,04	19,8	% 0,03	17,6	% 0,03	14,8	% 0,02
كندا	30,3	% 0,05	23,0	% 0,04	18,4	% 0,03	12,3	0,02%
الصين	2,8	% 0,00	2,9	% 0,00	3,2	% 0,01	3,1	% 0,00
سويسرا	7,4	% 0,01	6,1	% 0,01	4,6	% 0,01	3,0	% 0,00
كوريا الجنوبية	10,1	% 0,02	6,8	% 0,01	3,3	% 0,01	0,0	% 0,00
قروض الشراء	123,3	% 0,21	115,3	% 0,19	150,2	% 0,24	175,6	% 0,26
الاسواق المالية العالمية	**20799,2**	**% 35,49**	**18855,3**	**% 30,77**	**15508,5**	**% 24,63**	**14163,3**	**% 21,25**
الدولار	8133,6	% 13,90	7101,7	% 11,59	4027,7	% 6,40	3540,3	% 5,31
الاورو	7699,1	% 13,18	6753,5	% 11,02	6672,8	% 10,60	6727,5	% 10,09
اليان الياباني	4966,4	% 8,50	5000,0	% 8,16	4808,1	% 7,64	3895,6	% 5,85
الدين العمومي الخارجي	**58606,3**	**% 100,00**	**61286,5**	**% 100,00**	**62957,0**	**% 100,00**	**66645,3**	**% 100,00**

الملحق 2 : تطور حجم الدين المضمون

تطور حجم الدين الخارجي المضمون حسب الممولين

الوحدة : مليون دينار

الممول	2020		2021		2022	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
فرنسا	853,4	% 18,5	834,5	% 19,1	788,0	% 19,2
ألمانيا	460,6	% 10,0	475,3	% 10,9	538,3	% 13,1
اليابان	1 368,9	% 29,6	1 308,6	% 30,0	1 212,5	% 29,5
إسبانيا	1 045,8	% 22,6	980,2	% 22,5	937,5	% 22,8
المملكة المتحدة	689,6	% 14,9	589,1	% 13,5	486,4	% 11,8
دول أخرى	204,6	% 4,4	172,2	% 3,9	142,8	% 3,5
التعاون الثنائي	4 622,9	% 100,0	4 360,0	% 100,0	4 105,5	% 100,0
البنك الأوروربي للاستثمار	3 817,4	% 44,4	3 236,5	41,2%	2 938,2	% 38,3
البنك الإفريقي للتنمية	800,7	% 9,3	760,4	% 9,7	712,3	% 9,3
البنك الدولي	371,3	% 4,3	373,8	% 4,8	353,8	% 4,6
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	977,3	% 11,4	1 034,4	% 13,2	975,5	% 12,7
البنك الإسلامي للتنمية	1 677,9	% 19,5	1 821,3	% 23,2	1 609,5	% 21,0
المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة	670,0	% 7,8	363,9	% 4,6	207,7	% 2,7
مؤسسات أخرى	276,0	% 3,2	259,1	% 3,3	868,1	% 11,3
التعاون المتعدد الأطراف	8 590,6	% 100,0	7 849,4	% 100,0	7 665,1	% 100,0
المجموع	13 213,5	% 200	12 209,3	% 200	11 770,6	% 200
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 11,3		% 9,3		% 8,1	

تطور حجم الدين الخارجي المضمون حسب العملات

الوحدة : مليون دينار

العملات	2020		2021		2022	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأورو	9 224,4	% 69,8	8 564,9	% 70,2	8 513,3	% 72,3
الدولار الأمريكي	1 696,5	% 12,8	1 390,0	% 11,4	1 154,5	% 9,8
الين الياباني	1 368,9	% 10,4	1 308,6	% 10,7	1 212,5	% 10,3
الدينار الكويتي	915,0	% 6,9	942,8	% 7,7	890,3	% 7,6
عملات أخرى	8,6	% 0,1	3,0	% 0,0	0,0	% 0,0
المجموع	13 213,5	% 100	12 209,3	% 100	11 770,6	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 11,3		% 9,3		% 8,1	

تطور حجم الدين الخارجي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة : مليون دينار

القطاع الاقتصادي	2020		2021		2022	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
المالي	1 658,6	% 12,6	1 402,5	% 11,5	1 207,8	% 10,3
الطاقة والصناعة	7 467,9	% 56,5	6 971,6	% 57,1	6 725,0	% 57,1
الماء والتطهير	1 184,2	% 9,0	1 247,9	% 10,2	1 275,2	% 10,8
النقل	1 214,4	% 9,2	1 042,3	% 8,5	946,0	% 8,0
التجهيز	1 594,2	% 12,1	1 482,1	% 12,1	1 386,7	% 11,8
الاتصالات	85,9	% 0,6	55,3	% 0,5	29,8	% 0,3
الفلاحة	-	-	-	-	193,8	% 1,6
أخرى	8,3	0,1%	7,6	% 0,1	6,3	% 0,1
المجموع	13 719,2	% 100	12 209,3	% 100	11 770,6	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 11,3		% 9,3		% 8,1	

تطور حجم الدين الداخلي المضمون حسب الممولين

الوحدة : مليون دينار

2022		2021		2020		
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	الممول
% 83,3	7 158,9	% 75,4	4 926,9	% 65,7	2 624,4	بنوك عمومية
% 3,9	331,7	% 5,1	331,7	% 7,3	291,7	البنك المركزي التونسي
% 12,8	1 101,8	% 19,5	1 274,1	% 27,0	1 078,5	بنوك خاصة
% 100	8 592,5	% 100	6 532,7	% 100	3 994,6	المجموع
% 5,9		% 5,0		% 3,4		النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

تطور حجم الدين الداخلي المضمون حسب العملات

الوحدة : مليون دينار

2022		2021		2020		
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	العملات
% 95,3	8 186,5	% 93,3	6 096,1	% 90,1	3 600,6	الدينار التونسي
% 0,9	79,4	% 0,8	52,1	% 1,3	52,7	الأورو
% 3,8	326,6	% 5,9	384,6	% 8,5	341,3	الدولار الأمريكي
% 100	8 592,5	% 100	6 532,7	% 100	2 994,2	المجموع
% 5,9		% 5,0		% 3,4		النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

تطور حجم الدين الداخلي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة : مليون دينار

2022		2021		2020		
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	القطاع الاقتصادي
% 5,6	481,8	% 8,0	523,8	% 12,1	484,5	المالي
% 13,8	1 182,4	% 11,0	719,6	% 19,0	759,2	الطاقة والصناعة
% 10,2	880,4	% 13,3	871,1	% 20,3	809,7	النقل
% 0,2	15,1	% 1,5	97,1	% 0,7	26,5	التجهيز
% 69,4	5 961,8	% 64,1	4 187,9	% 43,2	1 727,1	الفلاحة والتجارة
% 0,8	71,0	% 2,0	133,2	% 4,7	187,7	أخرى
% 100	8 592,5	% 100	6 532,7	% 100	3 994,6	المجموع
% 5,9		% 5,0		% 3,4		النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الملحق 3 : ملخص الجزء الخاص بالدين المضمون

تضمن الدولة التمويلات المسندة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية بعنوان تمويل مشاريع تنموية تندرج في إطار استراتيجيات الدولة المرسمة بمخططات التنمية. ويمكّن هذا الضمان من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية.

بداية من سنة 2020، وقصد الحد من تأثير تداعيات جائحة Covid-19 على نشاط المؤسسات العمومية وإيراداتها، وبهدف مساندة هذه المؤسسات في إنجاز مشاريعها التنموية، ضبط قانون المالية للسنة المعنية المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة إلى حدود 7000 مليون دينار.

ويوضح الجدول الموالي تطور ضمان الدولة الممنوح فعليا للفترة الممتدة من سنة 2020 إلى جوان 2023 :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2020	2021	2022	جوان 2023
المبلغ المرخص بقانون المالية	**7000**	**7000**	**7000**	**7000**
منح ضمان الدولة	**4603,4**	**2487,6**	**2558,8**	**4153,3**
قروض خارجية	1730,6	2232,9	568,7	1717,9
قروض داخلية	2872,8	254,7	1990,1	2435,3

وبخصوص حجم الدين المضمون فقد سجل خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا نظرا لتدخل الدولة لمساندة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية للحصول على قروض بضمان الدولة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتحسين وضعياتها المالية من ناحية، ولتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

ويلخص الجدول الموالي تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2020-2022 مع تقديرات السداسية الأولى لسنة 2023.

الوحدة : مليون دينار

حجم الدين المضمون	2020	2021	2022	تقديرات جوان 2023
الخارجي	13213,5	12209,3	11770,6	12193,5
% من الدين الجملي المضمون	**% 76,8**	**% 65,1**	**% 57,8**	**% 57,0**
الداخلي	3994,6	6532,7	8592,5	9200,0
% من الدين الجملي المضمون	**% 23,2**	**% 34,9**	**% 42,2**	**% 43,0**
المجموع	**17208,1**	**18742,0**	**20363,1**	**21393,5**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**% 14,7**	**% 14,3**	**% 14,1**	**% 14,0**

وفيما يخص تفعيل ضمان الدولة، فقد اقتصر على القروض الداخلية فقط :

- بالنسبة للقروض الخارجية : لم تسجل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة قبل سنة 2017، إلاّ أنه بداية من سنة 2018 ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة بعض المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال. وقد تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات لتسديد هذه الأقساط، وذلك إما بمنحها قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة.

- بالنسبة للقروض الداخلية : لا يتم الالتجاء لتفعيل الضمان إلاّ في إطار قوانين مالية (تطبيق الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999) أو تطبيقا لقرارات جلسات عمل وزارية.

وتتوزع مبالغ تفعيل ضمان الدولة خلال الفترة 2020 - جوان 2023 كما يلي :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2020	2021	2022	جوان 2023
مبلغ تفعيل ضمان الدولة	7,3	6,6	6,3	0

وقصد تفادي تفعيل ضمان الدولة الخارجي أو الداخلي، يقترح إيجاد الحلول والإصلاحات الكفيلة لإعادة التوازنات المالية للشركات العمومية وذلك من خلال :

— إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية وذلك مثلا من خلال الترفيع في رأس المال واستخلاص مستحقات (منح ومقابل الخدمات المسداة) هذه المؤسسات تجاه الدولة.

— إقرار الترفيع التدريجي والمتواصل لتعريفات إسداء الخدمات لبعض المؤسسات العمومية كالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة تونس الطرقات السيارة وشركات النقل العمومي.

— تحسين الحوكمة في تسيير هذه المؤسسات.

التقرير حـــول الـدين العمـــومي